

الجامعة الإسلامية في لبنان
كلية الحقوق

إشكالية المساواة في قوانين الانتخابات النيابية
في الجمهورية الثانية

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام

إعداد الطالب

مهيّب أبو زور

لجنة المناقشة

رئيساً	الأستاذ الدكتور عصام سليمان
عضواً	الأستاذ الدكتور سامي أبي طابع
عضواً	الأستاذ الدكتور اسماعيل غزال

الأهداء.....

أقدم هذا العمل المتواضع الى أغلى
من في هذا الوجود أبي و أمي.

الفهرس

الصفحة

الموضوع

٥	المقدمة.....
٨	الفصل الأول : المساواة في تقسيم الدوائر ومشاريع الإصلاح.....
٨	القسم الأول: المساواة في تقسيم الدوائر.....
٩	الفقرة الأولى: المساواة الكمية في تقسيم الدوائر.....
١١	أولاً: مدى احترام انتخابات ١٩٩٢ للمساواة الكمية.....
١٢	أ- المساواة بين أصوات الناخبين.....
١٣	ب- حق السكان في التمثيل المتساوي.....
١٧	ثانياً: مدى احترام انتخابات ١٩٩٦ للمساواة الكمية.....
٢١	ثالثاً: مدى احترام انتخابات ٢٠٠٠ للمساواة الكمية.....
٢٢	أ- المساواة بين أصوات الناخبين.....
٢٣	ب- حق السكان في التمثيل المتساوي.....
٢٥	الفقرة الثانية: المساواة النوعية في تقسيم الدوائر.....
٢٩	أولاً: انتخابات ٩٢ والمساواة النوعية.....
٣٠	أ- المساواة النوعية في توزيع المقاعد النيابية.....
٣١	ب- المساواة النوعية في التمثيل الفعلي للطوائف اللبنانية.....
٣٥	ثانياً: انتخابات ١٩٩٦ والمساواة النوعية.....
٣٦	ثالثاً: انتخابات ٢٠٠٠ والمساواة النوعية.....
٣٦	أ- المساواة النوعية في توزيع المقاعد النيابية.....
٣٨	ب - المساواة النوعية في التمثيل الفعلي للطوائف اللبنانية.....
٤١	القسم الثاني: مشاريع الإصلاح.....
٤٢	الفقرة الأولى : مشاريع إصلاح تركز على التغيير في تقسيم الدوائر.....
٤٢	أولاً: الدائرة الفردية.....
٤٣	ثانياً: الدائرة الصغرى.....
٤٤	ثالثاً: الدائرة الكبرى.....
	الفقرة الثانية: مشاريع إصلاح تركز على التغيير في أحد جوانب النظام
٤٧	الانتخابي (نسبي - تعدد المجالس - مركب ...).....
٤٨	أولاً: مشاريع إصلاح تركز على اعتماد النظام النسبي.....
٥١	ثانياً: مشاريع إصلاح تركز على اعتماد نظام المجلسين.....

٥٣ثالثاً: مشاريع إصلاح تركز على نظام انتخابي مركب.....
٦٠رابعاً: مشاريع إنتخابية مختلفة.....
٦٤الفصل الثاني: تكافؤ الفرص ومشاريع الإصلاح.....
٦٧القسم الأول : النفقات الإنتخابية ومشاريع الإصلاح.....
٦٧الفقرة الأولى : النفقات الإنتخابية.....
٦٧أولاً: أهمية المال في العملية الإنتخابية.....
٦٨ثانياً: واقع الإنفاق الإنتخابي.....
٦٩ثالثاً: التنظيم القانوني للإنفاق الإنتخابي.....
٧٢رابعاً: النفقات غير المشروعة.....
٧٧الفقرة الثانية: مشاريع الإصلاح.....
٧٧أولاً: مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢٢٩٩.....
٧٩ثانياً: مشروع ندوة العمل الوطني.....
٨٢القسم الثاني : الإعلان والإعلام الإنتخابيين ومشاريع الإصلاح.....
٨٢الفقرة الأولى: الإعلان والإعلام الإنتخابيين.....
٨٢أولاً: أهمية الإعلام والإعلان وضرورة تنظيمهما.....
٨٤ثانياً: واقع ممارسة الإعلام والإعلان الإنتخابيين.....
٨٥ثالثاً: التنظيم القانوني للإعلام والإعلان الإنتخابي.....
٩٥الفقرة الثانية : مشاريع الإصلاح.....
٩٧أولاً: مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢٢٩٩.....
١٠٣ثانياً: مشروع ندوة العمل الوطني.....
١٠٦ثالثاً: اقتراح المجلس الوطني للإعلام.....
١٠٩الخاتمة.....
١١١لائحة المراجع.....
١١٤الفهرس.....

المقدمة:

تعتبر المساواة الحجر الأساس في مجتمع ديمقراطي، يقوم على العدل الاجتماعي وحقوق الإنسان، فهي الركيزة لكل الحريات وأساس القاعدة القانونية ومبدأ الشرعية، وهي في أصل وجود كافة أنواع الحقوق.

ويمكن تعريف المساواة بأنها عدم التفرقة وانتفاء التمييز بين الأشخاص في الحقوق والواجبات ، والمساواة القانونية تعني أن يكون جميع الأفراد سواء أمام القانون .

فالمساواة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحرية و الديمقراطية، لان الديمقراطية كنظام حكم تنزع إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية، أي في علاقة الحكام بالمحكومين ، وتقوم على مشاركة الشعب السياسية باختيار ممثليهم بواسطة الانتخاب الحر ، عن طريق الاقتراع ، وقد ارتبطت الديمقراطية منذ القديم بفكرة الحرية ، فالديمقراطية هي "حكم الشعب"، وهذا يعني استبعاد فكرة السلطة الاستبدادية في الحكم، وإعطاء الحرية للشعب في اختيار حكامه. ولهذا فان الحكم الديمقراطي، لا يمكن أن يتحقق بدون مبدأ المساواة، فإذا أخل به، لحق الخلل الديمقراطية " فالمساواة تقوم على مشاركة الجميع في السلطة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثليهم" ^(١) . ففي الديمقراطية الحق السياسي هو المساواة، ومتى وضعت هذه القاعدة ينتج عنها، أن السواد يجب أن تكون له السيادة، وإن قرارات الأكثرية تكون هي القانون الأعلى ، هي العدل المطلق، لأنه إنما يصدر عن هذا المبدأ، ان جميع المواطنين يجب ان يكونوا سواء . أما جورج بيردو فيرى " أن قرار الأغلبية يستمد فضيلته من حرية الرأي، التي تسبقه وتنشط ما يسمى بالجدلية الديمقراطية ، فمن المناهضة بين الآراء يتجلى رأي الأكثرية ويسيطر بدون أن تعيق سلطته حرية الآراء ، فرأي الأغلبية يستمد سلطته ليس من الأغلبية وحدها، بل من الأغلبية المتكونة في جو من حرية الرأي" ^(٢) .

١- ضاهر غندور، النظم الانتخابية - المركز الوطني للمعلومات والدراسات، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص١٦٢ .

٢- المرجع السابق، ص١٦٤ .

فالمساواة ضرورية للإبقاء على الحرية، فهي محكمة الصلة بها، لذلك يرى العميد دوعي^(١) أن تعريف الحرية في الديمقراطية اليونانية القديمة، كان مشتقاً من المساواة، وكان يعتبر الإنسان حراً، إذا طبقت عليه الدولة قاعدة عامة وضعت لجميع الناس على السواء، "حتى لو كانت تلك القاعدة العامة ذات صبغة استبدادية تصفية". أما هارولد لاسكي فيعتبر أن روح الحرية وغرضها وحياتها هي الإتجاه نحو المساواة .

فالشرعية في أي نظام، لا تتحقق من دون إرادة شعبية ، تتمثل عملياً من خلال العملية الديمقراطية، المتمثلة بدورها بالانتخابات في المقام الأول، إذا من أجل ديمقراطية فعالة، انتخابات حرة نزيهة . ففي النظم الديمقراطية تتخطى الانتخابات عملية اختيار ممثلي الأمة، لتشكل نوعاً من اصدار حكم سياسي، على سياسة الحكم والحكومة، وفي لبنان تتعدى المسألتين، لتشكل حالة من الإستقرار والتعايش بين الفئات المختلفة. هذه الصلة بين الديمقراطية والمساواة والانتخابات، تجلت في قرار المجلس الدستوري^(٢)، الذي اعتبر فيه أن "الانتخاب هو التعبير الديمقراطي الصحيح والسليم عن سيادة الشعب، التي هي أساس الديمقراطية، وهو لا يكون كذلك إلا إذا تأمنت من خلاله المبادئ العامة الدستورية ، لا سيما مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، ولا تقوم صحة التمثيل التي تؤدي إلى الديمقراطية فقط على قاعدة المساواة بين المواطنين الناخبين دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو الأصل أو الطبقة الاجتماعية، ولكن تستند أيضاً على طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية، بحيث يكون لكل صوت القيمة الإقراعية ذاتها، في مختلف الدوائر الانتخابية" .

ونظراً لأهمية المساواة في النظام الديمقراطي بشكل عام، وفي العملية الانتخابية بشكل خاص، سنقوم ببحث ودراسة المساواة في الانتخابات النيابية، عبر معالجة الإشكالية التالية: مدى تحقق المساواة في الانتخابات النيابية في الجمهورية الثانية؟ وما هي المشاريع المطروحة لإصلاح الانتخابات النيابية؟ ولإتساع مبدأ المساواة وشموليته ، رأيت أن أحصر البحث، أولاً: في المساواة في تقسيم الدوائر، وثانياً: في تكافؤ الفرص بين المرشحين، أي " المساواة في ظروف الحملة الانتخابية "، لما لهذين العنصرين من تأثير مباشر ومهم على

١- غازي صباريني- الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مكتبة دار الثقافة، عمان ، ١٩٩٥، ص ٢٢٣.

٢- أنظر نص القرار رقم ٤ / ٩٦ تاريخ ٩٦/٨/٧ في جريدة النهار ٩٦/٨/٨.

نظامنا الديمقراطي التوافقي. جامعاً بين المنهج الوضعي الذي يهتم بالحقائق العلمية ويصفها كما هي، والمنهج التحليلي الذي يركز على عرض المشكلة وموقف الفقه والقضاء بشأنها ، مع بعض النماذج من القانون المقارن، والمنهج القيمي الذي يهتم بالأشياء كما يجب أن تكون، وفقاً للرأي الذي أراه صواباً وأطمئن له أكثر .

لذلك سأعمد إلى معالجة هذه الإشكالية وفقاً للتقسيم التالي:

٨ الفصل الأول: المساواة في تقسيم الدوائر ومشاريع الإصلاح.

٨ القسم الأول: المساواة في تقسيم الدوائر

٩ الفقرة الأولى: المساواة الكمية في تقسيم الدوائر

٢٥ الفقرة الثانية: المساواة النوعية في تقسيم الدوائر.

٤١ القسم الثاني: مشاريع الإصلاح

٤٢ الفقرة الأولى: مشاريع إصلاح تركز على التغيير في تقسيم الدوائر

٤٧ الفقرة الثانية: مشاريع إصلاح تركز على التغيير في أحد

جوانب النظام الانتخابي (نسبي، تعدد المجالس، مركب..)

٦٤ الفصل الثاني: تكافؤ الفرص ومشاريع الإصلاح

٦٧ القسم الأول: النفقات الانتخابية ومشاريع الإصلاح

٦٧ الفقرة الأولى: النفقات الانتخابية

٧٧ الفقرة الثانية : مشاريع الإصلاح

٨٢ القسم الثاني: الإعلان والإعلام الانتخابيين ومشاريع الإصلاح.

٨٢ الفقرة الأولى: الإعلان والإعلام الانتخابيين

٩٥ الفقرة الثانية: مشاريع الإصلاح

الفصل الأول:

المساواة في تقسيم الدوائر ومشاريع الإصلاح

إن للمساواة في تقسيم الدوائر أهمية في جميع الدول ذات النظام الديمقراطي ، أما في لبنان فتكتسب المساواة أهمية استثنائية، نظراً للتركيب الديمغرافية، الطائفية ، بحيث يفترض أن يعكس القانون الانتخابي مجموعة توازنات مناطقية وطائفية، ويلبي في الوقت عينه جملة مبادئ ونظم قانونية . ولعدم وجود إمكانية الوصول إلى تقسيم انتخابي مثالي، وذلك لتداخل معطيات عديدة في هذا المجال، منها المصالح السياسية، والواقع السياسي اللبناني المعقد، نلاحظ عدم استقرار في التشريع الانتخابي في ما يتعلق بتقسيم الدوائر ^(١) ، وبالطابع الاستثنائي الذي تأخذه منذ الطائف، كما نلاحظ تنوع وغزارة في مشاريع الإصلاح المطروحة على بساط البحث.

القسم الأول: المساواة في تقسيم الدوائر

إن لتقسيم الدوائر الانتخابية مفاعيل قانونية وسياسية عديدة ، وتعتبر التجربة اللبنانية غنية في هذا المجال ، إذ عرف النظام اللبناني الدائرة الصغرى والكبرى مروراً بالمتوسطة، منذ الإنتداب حتى اليوم، أما الجمهورية الثانية فقد انتجت ثلاثة تقسيمات مختلفة للدوائر الانتخابية، رافقتها احتجاجات سياسية وقانونية، خاصة في الانتخابات الأولى عام ١٩٩٢ التي تمت مقاطعتها ^(٢) من جانب كبير من الفئات المسيحية. لذلك لا بد من بحث المساواة في تقسيم الدوائر من جانبين كمي ونوعي . فالمساواة الكمية عامة أساسية في جميع الأنظمة الانتخابية الديمقراطية ومنها النظام اللبناني.

أما المساواة النوعية فهي أساسية أيضاً في كل الأنظمة الديمقراطية لكنها أكثر أهمية من الأولى في النظام الانتخابي اللبناني، نظراً لتكونه البنيوي (الطائفي).

١- أنظر ، زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري ، نشأة مسار النظام السياسي والدستوري - المؤسسات الدستورية ، دار بلال ، بيروت ، ك ٢٠٠١ ، ص ٤٠٥.

٢- إميل خوري ، انتخابات لبنان صيف ١٩٩٢ (أسرارها وخفاياها) ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٣٣-٢٥.

الفقرة الأولى : المساواة الكمية في تقسيم الدوائر

المساواة الكمية أي المساواة الديمغرافية بين الدوائر، وهي أن يكون صوت الشخص الواحد، له ذات القوة الإقتراعية لنظيره في أي دائرة انتخابية أخرى، أي ضرورة التزام قاعدة المساواة الحسابية بين السكان.

ويعني ذلك تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل متساوٍ في عدد السكان، في ما بين بعضها البعض . هذه المساواة التي نصت^(١) عليها المادة ٢١ من شرعة حقوق الإنسان في الفقرة الثالثة "إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالإقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت " .

وكذلك المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية " يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكورة في المادة ٢ الحقوق التالية ، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة :

أ- أن يشارك في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية .
ب- أن ينتخب و ينتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالإقتراع العام على قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري ، تضمن للتعبير عن إرادة الناخبين . كما أن مشروع المبادئ العلة في شأن الحرية وعدم التمييز في مسألة الحقوق السياسية لعام ١٩٦٢ ينص صراحة على أنه " يجب أن يكون لكل صوت من الأصوات الوزن نفسه وأن تقام الدوائر الانتخابية على أساس منصف"^(٢) .

١- إعداد د. محمود البسيوني ، د. محمد سعيد النفاق ، د. عبد العظيم وزير ، حقوق الإنسان ، المجلد الأول ، الوثائق

العالمية والإقليمية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٥ أيار ٢٠٠١ ، ص ١٧-٤٣ .

٢- الأستاذ كارلوس داوود ، الإتجاهات الدستورية لقانون الانتخاب ، النهار ٩ أيلول ٢٠٠٢ .

وقد التزم الدستور اللبناني بهذه النصوص في مقدمته في الفقرة "ب": لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم موثيقها كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء، وكذلك في الفقرة (ج) من مقدمة الدستور " لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية ، تقوم على احترام الحريات العامة ، وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل".

لكن يجب التأكيد على أن النص على المساواة بين المواطنين في الدستور اللبناني، أتى عاماً غير مفصل، بعكس الدستور الأمريكي ^(١) على سبيل المثال، الذي قسم عدد النواب بين الولايات المتعددة حسب نسبة عدد سكان كل ولاية، كما نص على أن التعداد الفعلي للسكان سيتم بعد مرور ثلاثة سنوات من عقد الاجتماع الأول للكونغرس، وبعد ذلك في فترات مدة كل منها عشر سنوات ، كما نص على وجوب ألا يزيد عدد النواب، عن واحد لكل ثلاثين ألف نسمة، ولكن يجب أن يمثل كل ولاية نائب واحد على الأقل . أما الدستور الفرنسي فقد نص في مائه الثانية على مساواة المواطنين أمام القانون، كذلك نص القانون الانتخابي الفرنسي ^(٢) في المادة ١٢٥ على ضرورة تعديل تحديد الدوائر الانتخابية، لتأخذ في الاعتبار التطور الديمغرافي ، بعد الإحصاء الثاني العام للسكان الذي يلي آخر تحديد لهذه الدوائر.

“ Il est procédé à la revision des limites des circonscriptions. En fonction de l'évolution démographique après le deuxième recensement general de la population suivant la dernière delimitation”.

١- Bruce Findlay Esther Findlay / your Rugged constitution/ the board of trustees of the Ieland stanford university/ page ٣٠

٢- code électorale / Dalloz Paris/ Edition ٢٠٠١ – P١٦٠

أما ما يجري العمل به حالياً في الديمقراطيات الغربية، فهو إعادة النظر دورياً في توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية تحقيقاً للمساواة، بسبب التحركات السكانية بين الأقاليم والمدن والأرياف. ففي بريطانيا^(١) كان السبب الأساسي للمطالبة بالإصلاح الانتخابي في القرن التاسع عشر، هو عدم إعادة النظر في توزيع النواب على الدوائر الانتخابية في القرن السادس عشر، بحيث كانت المدن الكبرى "كبرمنجهام ولیدز" و "مانشستر" التي تضم أكثر من ١٣٧ ألف نسمة غير ممثلة بأي نائب، بينما كانت بعض الضياع الخربة التي لم يكن فيها أي بيت ممثلة بنائين، كذلك الأمر في إيرلندا التي تجري فيها إعادة التوزيع كل ١٢ سنة، وفي بلجيكا تجري إعادة التوزيع كل عشر سنوات، وكذلك الأمر في لوكسمبورغ، على أن يبقى لكل خمسة آلاف وخمسمائة مواطن نائب واحد، أما في ألمانيا^(٢) فتجري إعادة تقسيم تلقائية للدوائر الانتخابية، في كل مرة تظهر حركة توافد من وإلى دائرة انتخابية بنسبة ٢٥% من عدد ناخبي الدائرة. أما في ما يخص لبنان، فإن السؤال الذي يطرح، يتمحور حول مدى احترام قانون الانتخاب وتعديلاته في الجمهورية الثانية للمساواة الكمية؟

أولاً: مدى احترام انتخابات ١٩٩٢ للمساواة الكمية؟

انتخب مجلس النواب الرابع عشر على أساس قانون ٢٦ نيسان ١٩٦٠ المعدل بموجب القانون رقم ١٥٤^(٣)، وقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون على تقسيم الدوائر الانتخابية على الوجه الآتي:

دائرة انتخابية واحدة في محافظة مدينة بيروت .

دائرة انتخابية واحدة في محافظتي الجنوب والنبطية

دائرة انتخابية واحدة في محافظة الشمال

دائرة انتخابية في كل قضاء من محافظتي جبل لبنان والبقاع باستثناء قضاءي البقاع الغربي

١- ضاهر غنور - المرجع السابق - ص ٢١١.

٢- ابراهيم كنعان - الدوائر الصغرى والكبرى في انتخابات لبنان - من كتاب خليل الهندي وانطوان الناشف -

الانتخابات النيابية في لبنان - عن المؤسسة الحديثة للكتاب - طرابلس لبنان صدر سنة ١٩٩٨ - ص ٢٦٣.

وراشيا الذين يؤلفان دائرة انتخابية واحدة، وقضاءي بعلبك والهرمل الذين يؤلفان أيضاً دائرة انتخابية واحدة.

أ- المساواة بين أصوات الناخبين :

تتحقق هذه المساواة عندما يعطي القانون حقاً متساوياً للناخبين في جميع الدوائر الانتخابية، في انتخاب العدد ذاته من الممثلين، وهذا ما يعرف بالـ: "égalité des suffrages" ^(١) أي احترام المساواة المطلقة، بشقها المتعلق بالمساواة في عدد الممثلين بين الدوائر، لأن المساواة المطلقة أوسع، فهي تشمل أيضاً المساواة في عدد السكان، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تحقيقها ^(٢) لكن تبقى القاعدة ووجوب احترامها وإن بشكل غير مطلق ، فهناك إخلال بسيط يمكن أن يسامح عليه وإخلال كبير غير متسامح فيه ^(٣).

أما القانون رقم ١٥٤ فلا يعطي اللبنانيين حقاً متساوياً مع بعضهم البعض، بل أنه يميز بينهم في المعاملة، فالناخب في محافظة بيروت يستطيع أن يختار ١٩ نائباً أما في دائرة محافظة الشمال فيستطيع الاقتراع لثمانية وعشرين مرشحاً، بينما في دائرة جبيل فلا يستطيع انتخاب أكثر من ثلاثة مرشحين، وفي دائرة قضاء كسروان ٥، وفي عاليه ٥، وفي البقاع الغربي وراشيا ٦ مرشحين ^(٤).

وهذا ما يجعل الوزن الانتخابي لكل صوت من أصوات المقترعين مختلف عن الآخر في الدوائر المختلفة، مما يؤدي إلى الإخلال في المساواة بين أصوات الناخبين .

١- نواف سلام ، في الأساس الدستوري لإبطال قانون الانتخاب ، النهار ، ١٩٩٦/٧/٢٩

٢- ضاهر غنور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٥.

٣- Louis Favoreu et Loïc Philip . les grandes decisions du conseil constitutionnel, ١٠eme édition, Paris, Dalloz , ٢٠٠١, p ٦٥٥-٦٤٠

٤- انظر الجريدة الرسمية ، العدد ٣، ١٩٩٢.

ب- حق السكان في التمثيل المتساوي^(١) Egalité des representations population

إن صدقية النظام التمثيلي، لا تتوقف فقط على المساواة في حق التصويت، بل تركز على قاعدة المساواة في تقسيم الدوائر الانتخابية من جهة التوازن الديمغرافي، والتأكيد على أن التمييز بين سكان الدوائر المختلفة في تخصيص المقاعد النيابية، لا يمكن قبوله دستورياً، بل يجب التزام قاعدة المساواة العددية، ومقتضاها ضرورة تقسيم الدوائر الانتخابية، بطريقة تضمن أن يكون عدد المواطنين لكل نائب متساوياً في كل الدوائر، فعلى المشرع احترام هذا المبدأ في التمثيل المتساوي بين السكان، فلا يجوز أن يمثل نائب ٦٠٠٠ مواطن مثلاً، بينما لا يمثل آخر أكثر من ألفي مواطن، كالقانون الانتخابي الفرنسي الذي ينص على ضرورة تعديل تحديد الدوائر الانتخابية، لتأخذ في عين الاعتبار التطور الديمغرافي. كما أبرز المجلس الدستوري الفرنسي معايير المساواة بين الدوائر المختلفة، وشدد على مبدأ التوازن الديمغرافي، وذلك في قراريه الصادرين في ٨ و ٢٣ آب ١٩٨٥ وكذلك في قراريه الصادرين في ١ و ٢ تموز ١٩٨٦^(٢)، فأدان في قراراته الخلل والفروقات في التمثيل، أي عدم المساواة في توزيع المقاعد النيابية في كل دائرة انتخابية بالنسبة إلى غيرها من الدوائر، في ضوء عدد السكان لكل منها، وقد أكد على أن توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية يجب أن يأخذ في عين الاعتبار عدد السكان في كل دائرة، وليس عدد الناخبين المدرجين في لوائح الشطب، فمعيار التعداد السكاني وتوزيع المقاعد النيابية على أساسه هو معيار جوهري، ومن شأن عدم التقيد به الحاق خلل فادح بمبدأ المساواة^(٣).

١- نواف سلام، م.م.ب.ذ، النهار، ٢٩/٧/١٩٩٦.

٢- Louis Favoreu et Loïc Philip Les grandes décisions du conseil constitutionnel. Reference précitée. p٥٥.

٦٤٠/٢

أما في الولايات المتحدة الأميركية^(١)، وحتى العام ١٩٦٢، لم يكن بإمكان الناخبين في أي دائرة انتخابية، ثقل فيها القوة الإقتراعية لأصواتهم عن تلك العائدة إلى ناخبي دائرة أخرى، الطعن في هذا الوضع أمام المحكمة العليا، لكن في عام ١٩٦٢ أصدرت المحكمة العليا حكمها التاريخي، التي عدلت فيه منحها السابق، وذلك في قضية القاضي بيكر من ولاية تينيسي، الذي قدم طعناً في خصوص وجود تمايز في القوة الإقتراعية، بين ناخبي عدد مقاطعات الولاية، وقد أكدت المحكمة على وجوب التزام قاعدة المساواة العددية أيضاً في قضية غراي عام ١٩٦٤، وكذلك في قضية رينولدز عام ١٩٦٤، في شأن اختيار نواب المجلسين الإشتراعيين لولاية ألاباما في الجنوب الأمريكي، " وقد أشار إلى هذه الاجتهادات (شمد) في دراسة عنوانها مفهوم المساواة في المحكمة العليا في الولايات المتحدة وهي منشورة في المجلة الدولية للقانون المقارن ١٩٨٧ ص ٥٧"^(٢).

أما في اليابان فقد أصدرت المحكمة العليا حكماً في ١٤ نيسان ١٩٧٦، اعتبرت فيه أن التقسيم غير المتساوي للدوائر الانتخابية باطلاً وغير دستوري^(٣).

أما في لبنان ولعدم وجود إحصاء رسمي للسكان منذ العام ١٩٣٢، فإننا سنعتمد في دراستنا حول مدى توافر المساواة بين السكان على لوائح الشطب كما نشرتها وزارة الداخلية وذلك

لان السلطة اللبنانية منذ الثلاثينات حتى اليوم، تتجنب إجراء إحصاء سكاني، خوفاً من غضب الله عليها واقتداءً بنصيحة " العهد القديم"^(٤)، وذلك يعود للتركيبية اللبنانية الطوائفية

المذهبية. فوفق اللائحة النهائية للناخبين، الصادرة عن وزارة الداخلية^(٥)، كان عدد الناخبين

$$\frac{\text{عدد الناخبين الإجمالي}}{\text{عدد المقاعد (١٢٨)}} = ٢,٣٨٥,٤٦٥ \text{ ناخباً أي بمعدل } ١٨٦٣٦ \text{ ناخب للمقعد الواحد}$$

١- كارلوس داود، الإتجاهات الدستورية لقانون الانتخاب، النهار، الإثنين ٩ سبتمبر ٢٠٠٢.

٢- ديمون نعيم، دعماً لمراجعة الطعن في قانون الانتخاب، النهار، ١٩٩٦/٧/٢٩.

٣- ضاهر غندور، النظم الانتخابية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١١.

٤- القصة في العهد القديم أن الله غضب على النبي داود وحرمه من بناء الهيكل لأنه قام بإحصاء السكان في الأراضي الخاضعة لسلطته في فلسطين.

٥- ماجد خليل ملحد، الانتخابات النيابية ١٩٩٢-١٨٦١ (القوانين والنتائج) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٢، ص ٥، أيضاً السفير ١٩ حزيران ١٩٩٢ اللائحة النهائية لعدد الناخبين وتوزعهم.

وقد كان معدل المقعد في كل دائرة انتخابية وفقاً للآتي :

$$\text{دائرة محافظة بيروت: } \frac{344352}{19 \text{ مقعد}} = 18123$$

$$\text{دائرة محافظة الشمال: } \frac{529.30}{28 \text{ مقعد}} = 18893$$

$$\text{دائرة محافظتي الجنوب والنبطية: } \frac{505.22}{23 \text{ مقعد}} = 21975$$

$$\text{محافظة البقاع / دائرة قضاء زحلة: } \frac{118986}{7 \text{ مقاعد}} = 16998$$

$$\text{دائرة قضائي البقاع الغربي وراشيا: } \frac{93358}{6 \text{ مقاعد}} = 15559$$

$$\text{دائرة قضائي بعلبك والهرمل: } \frac{162469}{10 \text{ مقاعد}} = 16246$$

محافظة جبل لبنان:

$$\text{دائرة قضاء الشوف: } \frac{146130}{8 \text{ مقاعد}} = 18266$$

$$\text{دائرة قضاء عاليه: } \frac{100.262}{5 \text{ مقاعد}} = 20.052$$

$$\text{دائرة قضاء بعبدا: } \frac{119105}{6 \text{ مقاعد}} = 19850$$

$$\text{دائرة قضاء جبيل: } \frac{63878}{3 \text{ مقاعد}} = 21292$$

$$\text{دائرة قضاء المتن: } \frac{127.35}{8 \text{ مقاعد}} = 15879$$

$$\text{دائرة قضاء كسروان: } \frac{78882}{5 \text{ مقاعد}} = 15776$$

من الملاحظ وجود تفاوت في معدل الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد نيابي بين دائرة وأخرى، يصل إلى حدود ٢٥%، الفارق في المعدل بين دائرة الجنوب- النبطية ودائرة البقاع الغربي- راشيا.

وعلى الرغم من أن مثل هذا التفاوت يمكن أن تجيزه اجتهدات بعض المحاكم الدستورية في الدول العريقة بالديمقراطية، " ففي العام ١٩٨٣ سمحت المحكمة العليا الأميركية في قضية براون بنسبة انحراف وصلت إلى حدود ٨٩% في ولاية وايونغ وكان المبرر " الإستعمال منذ وقت طويل للمقاطعات كوحدة أساسية للتمثيل"^(١).

"إلا أنها في قضية kirk Patrick preisler عام ١٩٦٩ لم تقبل تفاوت بلغ ٣,١٣% وذلك في ولاية ميسوري، وكذلك الأمر لم تقبل في قضية شلمان عام ١٩٧٥ انحرافاً نسبته ٢٠% في تقسيم الدوائر لولاية نورث داكوتا، لعدم تلمسها مصلحة مشروعة أو مبررات مقنعة"^(٢).

أما المجلس الدستوري الفرنسي، فقد سمح بتفاوت بلغ ٢٠%، وذلك بعد أخذه بالمقارنة بين التوزيع الحالي والتوزيع السابق، فإذا كان التوزيع الحالي أسوأ من سابقه، " فلا مجال للتردد بإبطال القانون وتحت أي ظرف من الظروف"^(٣).

أما القاعدة القانونية التي يجب مراعاتها لإطلاق الحكم حول إبطال قانون انتخابي معين في هذا الإطار، فهي " مدى الجهد الحسن النية الذي بذلته السلطات لتحقيق المساواة الرياضية الدقيقة بين الدوائر كافة".

ومن المؤكد أن السلطات اللبنانية لم تبذل جهداً حسن النية للوصول إلى التمثيل المتساوي للسكان، وذلك لعدة أسباب منها :

- طبيعة النظام اللبناني الذي يجمع التمثيلين الوطني والطائفي، المادة ٢٤ من الدستور^(٤).
- عدم إعادة توزيع المقاعد النيابية وفقاً لتغير النمو الديمغرافي بين الدوائر.

١- توفيق شمعون ، في دستورية تعديل قانون الانتخاب ، من كتاب خليل الهندي وانطوان الناشف، المجلس الدستوري في لبنان ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، ص ١٤٥- ١٤٦. أيضاً النهار ، ٢/أب/١٩٩٦، ص ٢٦٣ وما يليها.

٢- ابراهيم كنعان من كتاب "الانتخابات النيابية في لبنان لخليل الهندي وانطوان الناشف" من ص ٢٦٣

٣- ضاهر غندور، "النظم الانتخابية" مرجع سبق ذكره، ص ٢١١ وما يليها.

٤- أحمد سعيقان ، النظام السياسي والدستوري اللبناني ، بيروت ، الحقوق للمؤلف، ١٩٩٨، ص ٣٩٥.

فدائرة البقاع تتساوى مع دائرة الجنوب النبطية في عدد المقاعد (٢٣) مقعد، بالرغم من أن الفارق في عدد الناخبين يصل إلى ١٣٠ ألف ناخب لصالح دائرة الجنوب، كما أن دائرة محافظة الشمال لا تزيد في عدد ناخبها عن دائرة (الجنوب - النبطية) بأكثر من ٢٤ ألف ناخب، بينما تزيد عنها بـ ٥ مقاعد، وكذلك الأمر بين دائرة محافظة بيروت ومجمل الدوائر في محافظة البقاع.

هذا فضلاً على أن التفوت العددي للناخبين بين دائرة وأخرى " يتجاوز أحياناً إلى أضعاف، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الناخبين في دائرة الشمال ٥٢٩٠٣٠، بينما بلغ عدد الناخبين في دائرة جبيل ٦٣٨٧٨، أن هذا الفارق "يؤدي إلى عدم المساواة في عدد الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد نيابي، وبالتالي إلى تفوت في أعباء الحملة الانتخابية بين مرشح وآخر، وخلل كبير في تكافؤ الفرص بين المرشحين .

ثانياً: مدى احترام انتخابات ١٩٩٦ للمساواة الكمية ؟

صدر القانون رقم ١٩٩٦/٥٣٠ في ١١/٧/١٩٩٦^(١)، وقد تناول تعديل بعض أحكام قانون الانتخاب الصادر في ٢٦/٤/١٩٦٠، وقد نصت المادة الثانية الجديدة منه على ما يلي :

تتألف الدوائر الانتخابية وفقاً لما يأتي :

- دائرة محافظة بيروت
 - دائرة محافظة البقاع
 - دائرة محافظة لبنان الشمالي
 - دائرة محافظتي الجنوب والنبطية
 - دائرة انتخابية واحدة في كل قضاء من محافظة جبل لبنان .
- هذا التقسيم الانتخابي، لا يختلف عن التقسيم الذي تناوله التعديل القانوني رقم ١٥٤ سنة ١٩٩٢، إلا بإعادة محافظة البقاع دائرة انتخابية واحدة بعد أن كانت ثلاثة دوائر انتخابية .

١- الجريدة الرسمية، رقم ٢٩، ١٢/٧/١٩٩٦

لهذا نرى أن ما ورد في دراستنا في الفقرة الأولى، والذي تناولنا فيه مدى تحقق المساواة في انتخابات ١٩٩٢ ينطبق على انتخابات ١٩٩٦. لذلك من الأجدى في هذه الفقرة دراسة قرار المجلس الدستوري، الذي قضى بإبطال المادة الثغية من القانون رقم ٩٦/٥٣٠، بعد أن تقدم النواب السادة : حبيب صادق ، بشارة مرهج ، زاهر الخطيب ، عصام نعمان ، أسامة فاخوري ، نجاح واكيم ، سمير عون ، حسن عز الدين ، مصطفى سعد ، أسمر أسمر ، بطلب إبطال لهذا القانون أمام المجلس الدستوري^(١) ، فقام هذا المجلس بإبطال المادة الثانية منه مرتكزا على :

- ١- المبادئ العامة الدستورية التي ترعى الانتخاب ، لا سيما مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون.
- ٢- على الفقرة "ج" من مقدمة الدستور اللبناني " لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة ، وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.
- ٣- على الفقرة "د" من مقدمة الدستور اللبناني " الشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.
- ٤- على المادة السابعة من الدستور " كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم ، معللا الإبطال بأن صدفية النظام التمثيلي ، لا تتوقف على المساواة في حق التصويت، بل ترتكز أيضا على قاعدة مفادها ، أن تقسيم الدوائر الانتخابية يجب أن يكون ضامنا للمساواة في التمثيل السياسي، كما أكد على وجوب اعتماد القاعدة الديمغرافية، ثم عاد في مكان آخر ليقول، أن القاعدة الديمغرافية في تقسيم الدوائر، ليست قاعدة مطلقة ، وللمشرع أن يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات المصلحة العامة التي من شأنها التخفيف من القاعدة الأساسية، كما أنه يمكن الخروج عن تطبيق مبدأ المساواة مراعاة لأوضاع وظروف خاصة واستثنائية .

١- انظر نص القرار رقم ٩٦/٤ تاريخ ٩٦/٨/٧ في كتاب الانتخابات النيابية في لبنان ، خليل الهندي وانطوان الناشف ، ص ٤٧٣ وما يليها.

لكل ذلك نرى أن هذا القرار، أتى بجملة نقاط إيجابية، ووقع أيضاً بسلبيات كان من الممكن تلافيها. أما أهم الإيجابيات فهي إشارة المجلس للمبادئ العامة الدستورية، "حيث أن الانتخاب هو التعبير الديمقراطي الصحيح والسليم عن سيادة الشعب، وهو لا يكون كذلك إلا إذا تلمت من خلاله المبادئ العامة الدستورية التي ترعى الانتخاب". وأيضاً "حيث أن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة المتمثلة في مجلس النواب، وهو لا يكون كذلك إلا إذا جاء متوافقاً مع أحكام الدستور والمبادئ العامة الدستورية" (١).

إن لهذه الإشارة أهمية بالغة تنطوي على نتائج مهمة، لأنها تسمح للقاضي الدستوري اللبناني، أن يقيد السلطة الإشرافية ليس فقط بمواد الدستور، وإنما أيضاً بقواعد يستوحيها ويستنتجها من جملة النصوص الدستورية، من دون أن تكون هذه القواعد مندرجة بشكل صريح في مادة محددة من الدستور. وهذا ما سبقه إليه المجلس الدستوري الفرنسي الذي فرض نفسه حارس أمين لحريات المواطن الأساسية وحقوقه، مما أدى إلى تعريضه لتهمة "حكومة القضاء" (٢).

أما أهم السلبيات أو المأخذ، فتمثلت في تأكيد المجلس الدستوري على وجوب ألا تعتمد السلطة الإشرافية معايير مختلفة في تقسيم الدوائر الانتخابية، كما فعلت في القانون المطعون فيه جاعلة كل من محافظات بيروت، الشمال، البقاع ومحاقتي الجنوب والنبطية وكل قضاء من أقضية جبل لبنان دائرة واحدة، مذكراً أن القواعد التي نصت عليها المادة ٢٤ من الدستور تفقد معناها إذا لم يعتمد القانون في تقسيم الدوائر الانتخابية معياراً واحداً، يطبق في سائر المناطق اللبنانية على قدم المساواة، فتكون المحافظة هي الدائرة الانتخابية في جميع المحافظات، أو يعتمد أي تقسيم آخر للدوائر الانتخابية يحقق ما نصت عليه المادة ٢٤ من الدستور. نستنتج من هذا التعليل أنه لو اعتمد القانون المطعون فيه المحافظة أو القضاء كدائرة انتخابية واحدة في كل المناطق، لكان المجلس الدستوري

١- خليل الهندي وانطوان الناشف، المجلس الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٤.

٢- خليل الهندي وانطوان الناشف، الانتخابات النيابية، م.س.ذ، يوسف سعد الله الخوري، قوم قرار المجلس الدستوري واعتبر القانون الانتخابي الأخير تشريعاً ساقطاً، ص ٤٨٩.

قد وافق على دستوريته، واعترف باحترامه مبدأ المساواة " معيار جغرافي "، مع انه في
 حيثية سابقة، كان قد أكد على المعيار الديمغرافي في تحقيق التمثيل الصحيح، مع أخذه
 بعدم إطلاقيتها مراعاة لأوضاع استثنائية، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن القاضي الدستوري يرى
 أن التقسيمات الإدارية اللبنازية المحافظات أو الاقضية، تحقق مساواة ديمغرافية، وهذا أمر
 غير واقعي أثبتنا عدم صحته في ما أوردناه سابقاً^(١)، كما هو أشد وضوحاً اليوم بعد
 استحداث محافظات جديدة، كمحافظة عكار و محافظة بعلبك الهرمل، إذ أن عدد ناخبي
 محافظة البقاع "الجديدة" مثلاً" والتي تضم أقضية (راشيا- البقاع الغربي- زحلة) بلغ
 سنة ٢٠٠٠ (٢٣٥٦٩٦) ناخب أي بمعدل ١٨١٣٠ ناخب للمقعد، بينما بلغ عدد ناخبي محافظة
 الجنوب (٣٤٦٥٩٠) ناخب أي بمعدل ٢٨٨٨٣ ناخب للمقعد، أي ان هناك فارق كبير يصل
 الى ١٠٧٥٣ ناخب بين المعدلين. أما بعد ابطال القانون رقم ٥٣٠، فقد صدر القانون رقم ٥٨٧ في
 ١٣/٨/١٩٩٦، والذي نص على تعديل المادة الثانية، وقسم بصورة استثنائية الدوائر الانتخابية
 على الشكل نفسه الذي ورد في القانون رقم ٥٣٠، وهذا ما دفع بعض القانونيين^(٢) إلى
 اعتبار أن المجلس الدستوري قد شجع على إصدار هذا القانون، وذلك بعد ان تعدد توجيه
 السلطة إلى هذا المخرج، عبر قراره الذي نص فيه على إمكانية خرق المساواة شرط ذكر أن
 ذلك حاصل على سبيل الاستثناء أو من أجل المصلحة العليا، وهذه وجهة نظر مقنعة إلى حد
 ما، لأنها تقوم على " مبدأ فصل السلطات " الذي يمنع السلطة القضائية أن توجه أوامر أو
 تعليمات إلى السلطة الإدارية^(٣)، لكنها غير كاملة نظراً لأنه لو قم طعن بهذا القانون، لكان
 اتضح ما إذا كان المجلس الدستوري سينظر بشكل موضوعي في مدى توافر الظروف
 الاستثنائية أو المصلحة العليا في هذا القانون أو غيره، وذلك تماشياً مع القضاء الإداري الذي
 ينظر في توافر الظروف الاستثنائية والمصلحة العليا عندما تحتج الإدارة بهما.

١. انظر ما ورد سابقاً ص ١١.

٢. انظر اللائحة النهائية لحد النخبين وتوزعهم المناطق والمذهبي - صحيفة السفير - ٦-٧-١٩٩٦.

٣. خليل الهندي واطوان الناشف، المجلس الدستوري في لبنان، م.م. ذ. ص ٤٨٩.

٤. علي محمد محرز، دليل النائب اللبناني ١٩٩٦، إعداد وتنفيذ مركز ٣٨ للدراسات، بيروت،

ثالثاً: مدى احترام انتخابات ٢٠٠٠ للمساواة الكمية ؟

رعى القانون رقم ١٧١ انتخابات عام ٢٠٠٠^(١)، وقد أعاد تشكيل الدوائر الانتخابية بشكل جديد، مختلف بصورة جذرية عن انتخابات عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦. إن هذا التغيير نتج عن التغيير في الجهات الممسكة بالسلطة، وكان قانون الانتخاب لا يعبر سوى عن مصلحة المتصارعين على المكاسب، لتحقيق أكبر نفوذ سياسي ممكن. ففي بداية كل عهد يجري الحديث عن قانون انتخاب جديد، وتبعاً لذلك فإن المادة الثانية من القانون المنكور أعلاه، نصت على تقسيم الدوائر وفقاً للآتي :

- ١- دائرة منطقة مدينة بيروت الأولى وتضم الأحياء التالية :
الأشرفية – المزرعة – الصيفي.
- ٢- دائرة مدينة بيروت الثانية وتضم الأحياء التالية :
المصيطبة – الباشورة – الرميل
- ٣- دائرة مدينة بيروت الثالثة وتضم الأحياء التالية :
دار المريسة – راس بيروت – زقاق البلاط – المرفأ – ميناء الحصن .
- ٤- دائرة جبل لبنان الأولى وتضم قضائي جبيل وكسروان.
- ٥- دائرة جبل لبنان الثانية وتضم قضاء المتن
- ٦- دائرة جبل لبنان الثالثة وتضم قضائي بعبدا وعاليه
- ٧- دائرة جبل لبنان الرابعة وتضم قضاء الشوف.
- ٨- دائرة الشمال الأولى وتضم أقضية ومناطق : عكار – الضنية – بشري
- ٩- دائرة الجنوب الأولى وتضم أقضية ومناطق : مدينة صيدا – الزهراني – صور – بنت جبيل.

١- الجريدة الرسمية ، العدد ٢، ١٣/ ١/ ٢٠٠٢

١٠- دائرة الجنوب الثانية وتضم أقضية ومناطق : مرجعيون - حاصبيا - النبطية - جزين

١١- دائرة الشمال الثانية وتضم طرابلس المنية - زغرتا - البترون - الكورة

١٢- دائرة البقاع الأولى وتضم قضاتي : بعلبك - الهرمل

١٣- دائرة البقاع الثانية وتضم : زحلة

١٤- دائرة البقاع الثالثة وتضم قضاتي : راشيا - البقاع الغربي.

ثم عاد في المادة ٧١ ونص على استثناء في منطقة الجنوب، اذ جعلها دائرة واحدة وذلك "بسبب الأوضاع الإستثنائية في بعض مناطق الجنوب، وللدورة الإنتخابية التي ستجري بعد نشر هذا القانون بما فيها الإنتخابات الفرعية".

١- المساواة بين أصوات الناخبين:

تتحقق هذه المساواة ^(١) عندما يعطي القانون حقاً متساوياً للناخبين في جميع الدوائر الإنتخابية، بانتخاب العدد ذاته من النواب، ولا ندعي إمكانية تحقيق هذه القاعدة بشكل مطلق، بل يجب السعي بحسن نية للوصول إليها . وبعد مراجعة الجدول رقم واحد المتعلق بتوزيع المقاعد النيابية في الدوائر الإنتخابية، نلاحظ أن التوزيع قد تم وفقاً للآتي : منطقة مدينة بيروت الأولى ٦ مقاعد ، منطقة مدينة بيروت الثانية ٦ مقاعد ، منطقة مدينة بيروت الثالثة ٧ مقاعد ، جبل لبنان الأولى ٨ مقاعد ، جبل لبنان الثانية ٨ مقاعد ، جبل لبنان الثالثة ١١ مقعد، جبل لبنان الرابعة ٨ مقاعد ، الشمال الأولى ١١ مقعد ، الشمال الثانية ١٧ مقعد ، الجنوب الأولى ١٢ مقعد ، الجنوب الثانية ١١ مقعد ، البقاع الأولى ١٠ مقاعد ، البقاع الثانية ٧ مقاعد ، البقاع الثالثة ٦ مقاعد. لذلك نلاحظ عدم المساواة في توزيع المقاعد بين الدوائر، لأن الفارق في عدد المقاعد المخصص لكل دائرة من الدوائر ، إذا ما استثنينا الإستثناء الوارد في المادة (٧١) المتعلق بمنطقة الجنوب (الجنوب - النبطية) واعتمدنا على التوزيع الوارد في الجدول رقم واحد الملحق بهذا القانون ، يصل إلى ١١ مقعد "وذلك بين دائرة الشمال الثانية (١٧) مقعد، ودائرة بيروت الأولى (٦) مقاعد".

١- انظر ما ورد سابقاً في الصفحة ٢.

ان هذا الفارق كبير، يخل بالمساواة الواجب تحقيقها بين أصوات الناخبين ، ولكن على رغم ذلك، يمكن تسجيل نقطة إيجابية، ألا وهي أن الفارق بين هذا التوزيع وتوزيع القانون الذي رعى انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ قد انخفض، إذ وصل الفارق في انتخابات ٩٢ و ٩٦ بين دائرة الشمال ودائرة جبيل إلى ٢٥ مقعداً.

ب- حق السكان في التمثيل المتساوي: Egalite des representations population
يرتكز هذا الحق كما مرّ معنا سابقاً على قاعدة المساواة الديمغرافية، أي ضرورة تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تضمن أن يكون عدد المواطنين لكل مقعد نيابي متساو. في كل الدوائر ^(١)، وهذا لا يعني مساواة بميزان صيدلي، بل مساواة تقريبية، فيصلها النية والإرادة الحسنة في التقدم نحو الإصلاح الانتخابي، وفقاً للمعايير والأسس التي اعتمدت في الديمقراطيات العريقة .

ففي العام ٢٠٠٠ ارتفع عدد الناخبين ^(٢) إلى ٢٨٠٢٠٩١ ناخب، كما ارتفع المعدل الوسطي للمقعد إلى ٢١٨٩١ ناخب : $\frac{\text{عدد الناخبين (٢٨٠٢٠٩١)}}{١٢٨ \text{ مقعد}}$

وقد توزعوا على الدوائر الانتخابية وفقاً للآتي:

الشمال الأولى : $\frac{٢٦٣٢٥٠ \text{ ناخب}}{١١ \text{ مقعد}} = ٢٣٩٣١$

الشمال الثانية : $\frac{٣٦٦١٩٥ \text{ ناخب}}{١٧} = ٢١٥٤٠,٨$

جبل لبنان الأولى : $\frac{١٤٩٢٩٧ \text{ ناخب}}{٨} = ١٨٦٦٢$

١- انظر ما ورد سابقاً في الصفحة رقم ٩.

٢- كمال فغالي، الانتخابات النيابية ، ٢٠٠٠، مؤشرات ونتائج، دار النشر ، مختارات ، ص ٢٢ وما يليها.

$$\text{جبل لبنان الثانية: } \frac{1547.7}{8} \text{ ناخب} = 19338$$

$$\text{جبل لبنان الثالثة: } \frac{241766}{11} \text{ ناخب} = 21978$$

$$\text{جبل لبنان الرابعة: } \frac{158182}{8} \text{ ناخب} = 19772.7$$

$$\text{بيروت الأولى: } \frac{13.257}{6} \text{ ناخب} = 217.9$$

$$\text{بيروت الثانية: } \frac{131924}{6} \text{ ناخب} = 21987$$

$$\text{بيروت الثالثة: } \frac{143471}{7} \text{ ناخب} = 20495$$

$$\text{البقاع الأولى: } \frac{216214}{10} \text{ ناخب} = 21621$$

$$\text{البقاع الثانية: } \frac{1323.9}{7} \text{ ناخب} = 189.1$$

$$\text{البقاع الثالثة: } \frac{10.3387}{6} \text{ ناخب} = 17231$$

$$\text{الجنوب الأولى: } \frac{346590}{12} \text{ ناخب} = 28882$$

$$\text{الجنوب الثانية: } \frac{264542}{11} \text{ ناخب} = 24049$$

إن هذا التفاوت في عدد الناخبين بين دائرة وأخرى، يشكل إخلالاً بالمساواة المفترضة بين الناخبين، يصل إلى حوالي ٤٠% بين دائرة البقاع الثالثة ودائرة الجنوب الأولى، لكن يجب الاعتراف بأن هذا القانون جاء أفضل من القوانين السابقة، إذ صحح بعض الخلل الوارد في انتخابات ٩٢ و ٩٦، لجهة تقليص الفارق في عدد ناخبي الدوائر الانتخابية، فبينما كان الفارق في انتخابات ١٩٩٢ بين دائرة جبيل ودائرة الشمال يصل إلى ٤٧٠ ألف ناخب، فإن أقصى فارق لم يتجاوز في انتخابات ٢٠٠٠ إلى ٢٦٣ ألف ناخب، والفارق في المعدل الوسطي انخفض عن الانتخابات الماضية، فلم يتجاوز ٤٠٠٠ ناخب مع استثناء منطقة الجنوب، لكن يجب الاعتراف أن التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية، يجعل المشرع غير قادر على تحقيق المساواة، لأنه لا يستطيع إعادة توزيع المقاعد وفقاً للنمو الديمغرافي، بسبب القاعدة الدستورية المكرسة بموجب المادة ٢٤ من الدستور، والتي تنص على توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين .

الفقرة الثانية: المساواة النوعية:

المساواة النوعية بمفهومها العام والذي يمكن استخلاصه بوضوح من اجتهادات أجنبية، وخاصة من اجتهادات المحكمة الإمبركية العليا^(١)، تعني "ضمان التمثيل العادل والفعال لجميع المجموعات السياسية والإثنية .. أي عدم تركيب نظام انتخابي يهدر القوة الإقراعية للأقليات أو يؤدي إلى تحجيمها لأننى حد ممكن . أما بالنسبة للبنان فإن المساواة النوعية تأخذ خصوصية مميزة ناتجة عن النظام الطائفي المسيطر، ومحددة بموجب المادة ٢٤ من الدستور اللبناني: "يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء، وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد وفقاً للقواعد الآتية :

١- مروان مصلح، دور المحكمة العليا في حماية الحريات والحقوق الفردية وفقاً لعنصر الولايات المتحدة، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٠، ص ٣١٩-٣٢٢.

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين

ج- نسبياً بين المناطق

لذلك فإن المساواة النوعية في لبنان أهمية كبرى ، ونلاحظ أهميتها ليس فقط في السياق التاريخي أو في الإطار القانوني، بل أيضاً في مشاريع الإصلاح المقترحة للخروج من الأزمة الراهنة، لذي لا بد من إلقاء نظرة تاريخية على الأساس الطائفي للنظام السياسي اللبناني، لأن الصراع الديني في هذه البقعة الجغرافية قديم، حتى يُخيل للمرء أنه بدأ منذ وجودها، فمن الصراع بين الوثنيين حول سيطرة دين أحدهم، إلى الحروب المسيحية مع الأديان الوثنية، إلى الإنشقاقات الناتجة عن المناظرات المثارة حول طبيعة السيد المسيح، إلى الفتح الإسلامي في القرن السابع^(١)، وصولاً إلى سياسة المماليك التي كانت تهدف إلى توحيد المسلمين على أساس مذهب السنة الرسمي، بعدها قام نظام حكم محلي يركز على العائلات الإقطاعية الطائفية، وصولاً إلى ما يسمى فترة ١٨٤٠ و ١٨٤٥ والتي أدت إلى تقسيم الجبل إلى قائميتين وإنشاء مجلس مختلط يمثل الطوائف^(٢) (السنية، الدرزية، المارونية، الأرثوذكسية، الكاثوليكية)، بعدها وقعت فترة عام ١٨٦٠ بين الدروز والمولارنة، فنشأ نظام المتصرفية عام ١٨٦٤. وتجدر الإشارة على أن الباحث كمال صليبي يعتبر "أن اسم لبنان ورد لأول مرة بشكل رسمي في المادة الثانية من البروتوكول المنظم للمتصرفية"^(٣)، وقد استمر العمل بهذا النظام حتى الحرب العالمية الأولى، بعد ذلك استجابت دول الحلفاء للنداءات المسيحية المطالبة بتوسيع واستقلال لبنان، فأصدر الجنرال غورو في ٣ آب ١٩٢٠ القرار رقم ٢٩٩، الذي يقضي بضم الأقضية الأربعة وأقسام من ولاية بيروت وسنجد صيدا وطرابلس إلى دولة لبنان الكبير .

١- Edmond Rabbath , la formation historique du Liban politique et constitutionnel .
Beyrouth, ١٩٨٦, publication de l'université Libanaise, page ١٣٠.

٢- عبدو عويدات، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم، منشورات عويدات، بيروت ١٩٦١، ص ٤٤٠ وما يليها.

٣- كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٧٨، ط ٤، ص ١٢-١٣-١١٧.

اما بعد ذلك فقد اتخذت الدولة المنتدبة عدة إجراءات أسفرت عن توطيد النظام الطائفي وتقويته، عبر النص على الطائفية في الدستور اللبناني، الذي صدر في ٢٣ أيار ١٩٢٦ (المادة ٩٥)، وفي عدد من القرارات التي أصدرها المفوض السامي كالقرار رقم ٦٠ L.R المعدل بالقرار رقم ١٤٦ L.R الذي صنف الطوائف، والقرار رقم ٥٣ L.R تاريخ ٣٠ آذار ١٩٣٩، الذي رعى للطوائف الإسلامية، وقد استمرت الطائفية عند بداية الإستقلال، على الرغم من أن البيان الوزاري الأول قد تم فيه الإعلان عن ضرورة الحد من مساوئ الطائفية وصولاً إلى إلغائها (٧١ ١٩٤٣). هذه الوعود بالإلغاء لم تتحقق بل على العكس أخذت الطائفية تترسخ، فقد كرستها قوانين الانتخابات المتعاقبة في توزيع المقاعد النيابية بين الطوائف، أما الممارسة السياسية فقد كانت أشد إغلالاً، فأسهمت بشكل بارز في أحداث عام ١٩٥٨، ثم في الانفجار الكبير عام ١٩٧٥ فيما عرف بالحرب الأهلية، وقد استمرت هذه الحرب حتى إبعاد وثيقة الوفاق الوطني في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩ وقيام الجمهورية الثانية، التي نص دستورها على اتخاذ الإجراءات الملزمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية. فالفقرة "ح" من مقدمة الدستور اللبناني تنص على أن "إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية".

كما أن الفقرة "ط" من المقدمة تنص على أن "أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين فكل لبناني الحق في الإقامة على جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون فلا فرز للشعب على أي أساس وأي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين".

والفقرة "ي" من المقدمة تنص على أن "لا شرعية لأي سلطة تناقض العيش المشترك".

بالإضافة إلى المادة ٢٢ من الدستور والتي تنص على أنه "مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتتحصر صلاحياته في القضايا المصيرية. بالإضافة للمادة ٢٤ التي مر ذكرها سابقاً، فضلاً على أن المادة ٩٥ تنص على وجوب اتخاذ الإجراءات الملزمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية، وتشكيل هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية.

هذا التاريخ الطائفي للنظام السياسي اللبناني، وهذه النصوص الدستورية القانونية التي تنص على مرحلة الطائفية وعلى أهمية تخطيها، تدفعنا إلى إلقاء نظرة سريعة، على هواجس ترك هذا النظام لدى الأقليات^(١)، خاصة في أوساط الطوائف المسيحية، وبعض الطوائف الإسلامية القليلة العدد كالطائفة الدرزية، من أن يؤدي ذلك أي إلغاء الطائفية السياسية، إلى طغيان الأكثرية العددية، في ظل أكثرية إسلامية. إن هذه الهواجس تأخذ في عين الاعتبار التجارب غير المشجعة لحكم الديمقراطيات في العالم الشرقي، بدءاً من المشكلة الطائفية في الهند، وصولاً إلى التجارب غير المشجعة للأنظمة العربية الحديثة، التي مارست التمييز والتفرقة الطائفية، هذا فضلاً على أن العمل الطائفي أصبح طاغياً في الأوساط الشعبية، مما أدى إلى فرز مذهبي تجلّى في أصغر وحدات المجتمع اللبناني، بدءاً من الأندية الرياضية، مروراً بالمدارس والجامعات والإعلام، وصولاً إلى مختلف القطاعات العامة والخاصة. حتى أن البعض كالنكتور البير منصور "يعتبر أن المطالبة بإلغاء الطائفية في الظروف الحالية للمجتمع، يأتي من منطلق العدد وتغلبه، أي من موقع طائفي مغلف بالوطنية، يمهّد لحكم أكثرية "لا ديمقراطية"، تلغي الأقليات وتدنّرها تحت غطاء من الديمقراطية الظاهرية المسطحة، وسيلة لحكم احتيالي ... قد يكون التمهيد الفعلي لتعميم النظام العربي الواحد، نظام القمع"^(٢).

١- Antoine Messara, la structure sociale du parlement libanais, université libanaise, Beyrouth ١٩٧٧, p ٢٧٠.

٢- Antoine Messara, le modele politique libanais et sa survie, université libanaise, Beyrouth ١٩٨٣ p ٩٩-١١٠.

أيضاً د. حبيب بدر، نحو تثبيت الطائفية السياسية في لبنان، من كتاب هواجس المسيحي اللبناني، مقالات

وحوارات، إشراف فضيل أبو النصر، دار بيسان، ط١، ٢٠٠١، بيروت، ص ٥١.

٢- البير منصور، موت جمهورية، دار الجديد، ط١، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٧٨ وما يليها.

أولاً: انتخابات ١٩٩٢ والمساواة النوعية:

إن التشكيك في الانتخابات أو رفضها، ساهم في السابق في زعزعة توازن البلاد، بخلق أوضاع كانت تؤدي إلى الكارثة ، فتحريف نتائج انتخابات ١٩٤٧ ساهم إلى حد بعيد في تفجير أحداث ١٩٥٢، التي اضطرت رئيس الجمهورية يومها إلى الاستقالة ، والتلاعب بالتمثيل الصحيح في انتخابات ١٩٥٧، ساهم في ثورة ٥٨، أما القانون رقم ١٥٤ - ١٩٩٢/٧/٢٣^(١) فقد أثار بدوره معارضة قوية تمثلت في مقاطعة الانتخابات، فرفضت كسروان استقبال صناديق الاقتراع، واستقال الوزيرين بويز وسعادة، وفي اجتماع للأحزاب والتيارات المسيحية عقد في البطركية المارونية، حضره البطرك صفير تمت المطالبة بإعادة النظر في قانون الانتخاب ، بحيث " لا تفصل الدوائر الانتخابية على قياس أشخاص فتشوه إرادة الناخب"^(٢). لذلك اعتبر المسيحيون أن قانون ١٩٩٢ جاء لتكريس مبدأ الغالب والمغلوب ، فحيث هناك أغلبية مسيحية معارضة كما في محافظة جبل لبنان ، قسمت المحافظة إلى عدة دوائر لإضعاف التمثيل المسيحي. وما زاد في شعور الإجحاف أن الإعتبارات التي انطلقت منها المرجعيات المسيحية المطالبة بتصحيح الخلل التمثيلي، هي نفسها الإعتبارات التي تستعملها مرجعيات طوائف أخرى، فوليد جنبلاط عارض اعتماد محافظة جبل لبنان دائرة واحدة، لأن ذلك يؤدي إلى تغليب الأكثرية المسيحية، وبالتالي إلى إضعاف قدرة الدروز في التمثيل الفعلي ، في ظل نظام أكثرية وفي ظروف عام ١٩٩٢^(٣).

-
- ١- إميل خوري، انتخابات لبنان صيف ١٩٩٢ (أسرارها وخفاياها) - دار النهار - بيروت ١٩٩٣، ص ١٥٧.
 - ٢- فريد الخازن، فتخابات لبنان ما بعد الحرب، (١٩٦٠-١٩٦٦-٢٠٠٠) ديمقراطية بلا خيار، النهار ، بيروت ، تشرين الثاني ٢٠٠٠، ص ٨١.
 - ٣- فريد الخازن، تمديد الخلل عبر الانتخاب ، ص ٢٨٠، من كتاب الانتخابات النيابية ١٩٩٦، وأزمة الديمقراطية في لبنان، صادر عن المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ، (عمل مشترك).

لذلك فإن المعارضة المسيحية طالبت بتقسيم لبنان دوائر مصغرة أفضية، وأحتى اعتماد المحافظة دائرة انتخابية في كل لبنان^(١). فهناك قسم كبير من اللبنانيين، يرى ان اي نجاح في تحديد الدوائر الانتخابية، يرتكز على تحقيق تمثيل الطوائف المكونة للمجتمع اللبناني، لا بل أكثر من ذلك على عدد الفائزين بأصوات ناخبي طائفة النائب. لذلك رأينا، كما مر سابقاً، أن البحث في المساواة النوعية، ينقسم إلى قسمين، مساواة نوعية في توزيع المقاعد بين الطوائف وفقاً للمادة ٢٤ من الدستور اللبناني، ومساواة نوعية في التمثيل الفعلي لمختلف الطوائف اللبنانية، تقوم على التمثيل العادل والمتناسب مع توزيع المقاعد.

أ- المساواة النوعية في توزيع المقاعد النيابية.

إن السؤال الرئيسي الذي يطرح في هذا المجال، هو مدى تطبيق المادة ٢٤ من الدستور اللبناني؟.

فهذه المادة تنص على توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين طوائف كل من الفتنين ونسبياً أيضاً بين المناطق. تبعاً لذلك فإن القانون رقم ١٥٤^(٢) احترام تقسيم المقاعد بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، بعد أن حدد عدد النواب في كل طائفة الأولى ب ١٢٨ مقعداً، وذلك على خلاف وثيقة الوفاق الوطني، التي حددت عدد المقاعد ب ١٠٨ مقاعد، فتمثلت كل فئة ب ٦٤ مقعد، أما الفقرة الثانية من هذه المادة، والتي تنص على توزيع المقاعد بشكل نسبي بين الطوائف، فتثار حول تطبيقها تساؤلات عديدة لأن المقصود بالنسبية وفق القاعدة العامة، توزيع المقاعد بشكل متناسب مع عدد كل طائفة، المكونة منها إحدى المجموعتين المسيحية والإسلامية. ولأنه كما بينا سابقاً لا وجود لإحصاء سكاني، فإننا هنا أيضاً سنعتمد على اللائحة النهائية لعدد الناخبين وتوزعهم المذهبي والمناطقية، المعدة من قبل وزارة الداخلية. لكن تجدر الإشارة على أن المقصود من العرض الآتي ليس المطالبة بحقوق للطوائف المنقوصة التمثيل بل لتبيان عدم التناسب بين الواقع الديمغرافي والواقع القانوني.

١- إميل خوري، انتخابات لبنان صيف ١٩٩٢ مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

٢- الجريدة الرسمية، العدد ٣٠، في ٢٣/٧/١٩٩٢، أيضاً المغير، ١٩/٦/١٩٩٢.

أولاً : لدى المسلمين:

وزع قانون الانتخاب المقاعد النيابية المخصصة للمسلمين، على أربعة طوائف يتشكل منها النسيج الإسلامي اللبناني، فأعطى ٢٧ مقعد لكل من الطائفة السنية والشيعية و ٨ مقاعد للطائفة الدرزية، ومقعدين للطائفة العلوية.

$$\text{فكان معدل المقعد لدى الطائفة السنية عام ١٩٩٢ : } \frac{\text{عدد الناخبين } ٥٤٣٧٢٥}{\text{عدد المقاعد } ٢٧} = ٢٠١٣٧$$

$$\text{أما عند الطائفة الشيعية: } \frac{٥٥٨٢٦٣}{٢٧} = ٢٠٦٧٦$$

$$\text{أما عند الطائفة الدرزية: } \frac{١٣٧٣٨٦}{٨} = ١٧١٧٣$$

$$\text{أما عند الطائفة العلوية: } \frac{١٤٨٧٩}{٢} = ٧٤٣٩$$

ومن الملاحظ وجود خلل، في التوزيع النسبي بين الطوائف الإسلامية، خاصة في ما يتعلق بعدد النواب المعطى للطائفة العلوية، إلا أن هذا الخلل بسيط جداً، لا يتعدى العدد القليل من المقاعد، لذلك فهو غير مؤثر، خاصة إذا ما قورن بمصلحة عامة أكبر، ألا وهي تمثيل الأقليات وإعطاء دور لها، لطمانتها وإدماجها في المجتمع اللبناني.

ثانياً: لدى المسيحيين:

إن المقاعد النيابية المخصصة للطوائف المسيحية وزعت على الشكل الآتي :

$$\text{الطائفة المارونية: } \frac{٦١٥٩١١}{٣٤} = ١٨١١٥ \text{ معدل المقعد}$$

$$\text{طائفة الروم الكاثوليك: } \frac{١٣٩٦٠٤}{٨} = ١٧٤٥٠$$

$$\text{طائفة الروم الأرثوذكس: } \frac{٢٢٢٨٧٩}{١٤} = ١٥٩١٩$$

$$\text{الطائفة الإنجيلية: } = ٨٣٧٧ \text{ مقعد واحد.}$$

$$\text{طائفة الأرمن الكاثوليك: } \frac{12984}{1} = 12984$$

$$\text{طائفة الأرمن الأرثوذكس: } \frac{82681}{5} = 16536$$

$$\text{الأقليات: } \frac{46023}{1} = 46023$$

نستنتج تبعاً لذلك أن ما يصح القول به عن وجود فارق في التمثيل النسبي بين المذاهب الإسلامية، يصح أيضاً عند الطوائف المسيحية، فالخلل موجود، لكنه بسيط خاصة إذا ما قورن بمصلحة عامة أكبر، وهي تمثيل أكبر عدد ممكن من الأقليات^(١)، "وتجدر الإشارة على أنه من الممكن أن يكون عدم التوزيع النسبي للمقاعد بين مذاهب كل من المجموعتين، حلقة أولى في سلسلة إلغاء الطائفية السياسية عند العزم على الغائها، وتجربة واقعية عن مدى نجاح هذا المشروع"^(٢).

بالإضافة إلى ذلك، هناك عدم تناسب بين توزيع المقاعد النيابية لكل طائفة من الطوائف وبين عدد ناخبها في المناطق، فنلاحظ مثلاً أن قضاء جبيل وعدد ناخبيه الشيعة (١٠٥١١ ناخب) ممثل بمقعد واحد، بينما معدل المقعد الشيعي في الجنوب والنبطية (٢٣٤٤٠)، والطائفة الدرزية ممثلة بمقعد في دائرة بيروت وعدد الناخبين لا يتجاوز (٤٦٨٣)، بينما المعدل في قضاء عاليه (٢٣٠٥٠). وكذلك الأمر عند الطائفة السنية، فالمعدل في دائرة بعلبك الهرمل يناهز (٩٣٤٣) للمقعد الواحد، بينما في دائرة الشمال كان (٢١٠٤٥)، وعند الطائفة المارونية كان معدل المقعد في دائرة بيروت وفي قضاء جبيل حوالي (٢٤٠٠٠) ناخب بينما في دائرة قضاء عاليه فمعدل المقعد (١٤٨٠٠)، أما معدل المقعد في الجنوب والنبطية فهو (٢٨٩٨٦) ناخب.

١. انظر حول تعريف الأقليات: عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم

للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩١، ص٢٣.

٢. أحمد الزين، قانون الانتخابات النيابية، من كتاب لبنان والبنية الطائفية، (مجموعة مقالات) منشورات دار

الفن والأدب، بيروت، ١٩٨٥، ص٤٩.

أما بالنسبة للطائفة الأرثوذكسية فمعدل المقعد في قضاء المتن (١٨٥٩٥) أما في بيروت فلا يتجاوز (٩٢٩٧) ناخب، ولعدم الإطالة نكتفي بهذا القدر من الأمثلة لنقرر أننا أمام فوضى استثنائية، لاتخضع لأننى المعايير العلمية والقانونية في هذا المجال.

ب- المساواة النوعية في التمثيل الفعلي للطوائف اللبنانية

وتتلخص بعدم إهدار القوة الإقتراعية أو حجبها أو إضعافها لأي من الجماعات العرقية الطائفية العشائرية التي يتكون منها المجتمع اللبناني ، أي تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل لا يميز بين المجموعات المختلفة . فاجتهادات المحاكم الدستورية في العالم الديمقراطي تنص على أنه من أجل الطعن بقانون أو بتقسيم ما، يجب أن يكون النظام استعمل عملياً لإهدار القوة الإقتراعية للأقليات العنصرية والسياسية أو تحجيمها لأننى حد ممكن، وإن يكون باعث واضعي النظام تعمد التمييز ضد مجموعات عنصرية وأقل ثروة " وهذا ما قرره المحكمة الاتحادية العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في قضية وايت عام ١٩٧٣ في مقاطعة ماريوت في ولاية انديانا^(١). أما في لبنان فالتمثيل السياسي الفعلي يأخذ منحى أكثر أهمية، نظراً لتكوين لبنان التاريخي والقانوني الطائفي، حتى أن البعض كالدكتور إدمون نعيم "يعتبر أن الدستور كرس في المادة ٢٤ منه الواقع الحقيقي للمجتمع اللبناني، أي وجوب قيامه على أرائتين طائفتين مسلمة ومسيحية، ويتلعب أن هذا يرتب احتراماً للمنطق الذي قامت عليه المادة المذكورة ، أن يدخل إلى المجلس مناصفة ممثلون عن كل من الفتنتين ، ويضيف أنه من الممكن توسعاً اعتبار النظام الانتخابي العادل ، ذلك النظام الذي يعطي كل من الفتنتين تأثيراً متساوياً في انتخاب النواب ، هذا من جهة ، أما من جهة أخرى، فإن انتفاء التمثيل الكلي لكل من المجموعتين أو التأثير المتوازن لكل منهما ، يؤدي إلى فقدان التوازن المطلوب في المادة ٢٤ من الدستور اللبناني^(٢).

١- انظر ما ورد سابقاً ، أيضاً توفيق شبيب ، م.س.د، ص ١٤٩.

٢- إدمون نعيم ، دعماً لمراجعة الطعن في قانون الإنتخاب ، النهار ، ١٩٩٦/٧/٢٩.

هذا الرأي القاتوني يلخص إلى حد كبير ،المواقف المسيحية المقاطعة لانتخابات ١٩٩٢ ، التي رأت أنه حيث هناك أغلبية مسيحية كما في محافظة جبل لبنان قد تم تقسيمها إلى عدة دوائر انتخابية . أما حيث هناك أغلبية إسلامية كما في محافظتي الجنوب – النبطية فقد بقيت دائرة انتخابية واحدة ، أما في البقاع المقسم إلى ثلاثة دوائر فيستطيع الناخب المسيحي التعبير عن إرادته في دائرة زحلة ، أما في البقاع الشمالي فلا قدرة للناخب المسيحي على التأثير^(١) ...

الأمثلة كثيرة ويمكن في هذا الصدد الإستعانة بجدول التمثيل الفعلي الموضوع من قبل الأستاذ فريد الخازن^(٢) ،حول التأثير المتبادل للطوائف، مع إشارتنا إلى عدم التغيير الجذري ما بين انتخابات ٩٢ و ٩٦ إلا في ما يتعلق بمحافظة البقاع، التي كانت مقسمة إلى ثلاثة دوائر في ١٩٩٢ بينما شكلت دائرة واحدة في انتخابات ١٩٩٦:

الطائفة	الفائزون بأصوات ناخبي طائفة الناتب (١)	الفائزون بأصوات ناخبي طائفة أخرى (٢)	الفائزون بأصوات ناخبي الطائفة (٣)	التمثيل الفعلي (٤)	عدد المقاعد
موارنة	١٤	٢٠	٢٦	٤٠	٣٤
روم أرثوذكس		١٤			١٤
روم كاثوليك	٢	٦		٢	٨
أرمن أرثوذكس		٥			٥
أرمن كاثوليك		١			١
إنجيليون		١			١
أقليات		١			١
مجموع المسيحيين	١٦	٤٨	٢٦	٤٢	٦٤
سنة	٢٠	٧	١٣	٣٣	٢٧
شيعا	١٥	١٢	٢٩	٤٤	٢٧
دروز	٤	٤	٩	١٣	٨
علويون		٢			٢
مجموع المسلمين	٣٩	٢٥	٥١	٩٠	٦٤

١- أنظر مقال د. جورج شرف ، (بعنوان: الدائرة الانتخابية بين المحافظة والقضاء في كتاب الانتخابات النيابية لخليل الهندي وانطوان الناشف) ص ١٧٥ ، م.س.ذ، وذلك لمزيد من الاطلاع حول القوة والتأثير الانتخابي لكل طائفة في القضاء والمحافظة .

٢- فريد الخازن، انتخابات لبنان ما بعد الحرب (٩٦-٩٦-٢٠٠٠) ديمقراطية بلا خيار ، دار النهار ، بيروت، ص ١٦٨

- ١- عدد الفائزين بأكثرية أصوات الناخبين من طائفة النائب
- ٢- عدد الفائزين بأصوات الناخب من طوائف متعددة
- ٣- عدد الفائزين بأصوات الناخبين من طائفة معينة
- ٤- التمثيل الفعلي هو مجموع عدد الفائزين بأكثرية أصوات طائفة النائب مضافاً إلى عدد الفائزين بأصوات ناخب الطائفة نفسها مثلاً، بالنسبة للطائفة المارونية يكون المجموع $13 + 26 = 39$ أي ١٣ نائباً مارونياً ينتخبون بأصوات ناخبين من الطائفة المارونية مضافاً إلى هذا العدد ٢٦ نائباً يعتمدون على أصوات الناخبين من الطائفة المارونية للفوز بالمقعد.

ثانياً: انتخابات ١٩٩٦ والمساواة النوعية:

مثلاً ذكرنا سابقاً فإن قانون الانتخاب الذي رعى انتخابات ١٩٩٦ لم يغير في تقسيم الدوائر الانتخابية التي جرت على أساسها انتخابات سنة ٩٢، إلا في محافظة البقاع التي جعلها دائرة واحدة بعدما كانت ثلاثة دوائر البقاع الشمالي بعلبك الهرمل - قضاء زحلة - قضاء راشيا والبقاع الغربي. لذا من الأجدى دراسة قرار المجلس الدستوري الصادر سنة ١٩٩٦، وذلك بالطعن المقدم بالقانون رقم ٥٣٠، والسؤال الذي يطرح، هل المجلس الدستوري تطرق إلى المساواة النوعية في بحثه حول دستورية القانون رقم ٥٣٠ والتي سبقته إليها المحكمة العليا الأميركية^(١). من الملاحظ أن المجلس الدستوري، أشار في قراره إلى المساواة النوعية المنصوص عليها في المادة ٢٤ من الدستور اللبناني، وذلك في الحثيثة رقم ١٦ وحيث أن المادة ٢٤ من الدستور قد نصت بالإضافة إلى ذلك على توزيع المقاعد النيابية على أساس قواعد من شأنها تحقيق التوازن والعدالة في هذا التوزيع بين الطوائف والمذاهب وبين المناطق، كما يمكن القول إلى أنه ألمح إلى المساواة النوعية في التمثيل الفعلي للطوائف اللبنانية عندما تكلم في الحثيثة رقم ١٦ أيضاً، على أن توزيع المقاعد بين الطوائف على أساس التوازن والعدالة يشكل ضماناً لصحة التمثيل السياسي وحفاظاً على ميثاق العيش المشترك الذي يجمع بين اللبنانيين. اللافت في هذه الحثيثة، أن المجلس الدستوري كان واعياً للمساواة النوعية الخاصة للتمثيل السياسي للمجموعات اللبنانية، لكنه في مكان آخر يعود إلى القول باعتماد المحافظة الإدارية كدائرة انتخابية^(٢) وحيث أن هذه القواعد التي نصت عليها المادة ٢٤ من الدستور تفقد معناها ومضمونها الحقيقي إذا لم

١- خليل الهندي وأنطوان الناشف، المجلس الدستوري في لبنان، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

٢- خليل الهندي وأنطوان الناشف، الانتخابات النيابية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٣.

يعتمد قانون الانتخاب في تقسيم الدوائر الانتخابية معياراً واحداً، يطبق في سائر المناطق اللبنانية على قدم المساواة، فتكون المحافظة هي الدائرة الانتخابية في جميع المحافظات أو يعتمد أي تقسيم آخر للدوائر الانتخابية"، ويقرر سلفاً بدون أي دراسة ديمغرافية، أنها تحقق المساواة بين المجموعات المختلفة، مع العلم أن الواقع على خلاف ذلك. بالإضافة إلى أن المحافظات الإدارية قد تغيرت، إذ أضيفت محافظتي عكار و بعلبك الهرمل، إلى مجموع المحافظات وبالتالي أصبح لا يوجد أي تناسب سكاني أو نوعي بين المحافظات اللبنانية . أما إذا كان المجلس الدستوري يقصد اعتماد المحافظات القديمة كدوائر انتخابية وبالتالي اعتماد جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة، مما سيضعف الفارق في التمثيل النسبي بين الكتلتين المسيحية والإسلامية ، إذ أن التمثيل المسيحي سيضم إلى دائرة تمثيله الفعلي مقاعد المسلمين في هذه الدائرة وعددها (٩ مقاعد)، لكن بالمقابل سيؤدي ذلك إلى إضعاف التمثيل الفعلي، لبعض الطوائف الصغيرة كالطائفة الدرزية. وهذا ما يناقض ميثاق العيش المشترك ، لأنه يجب الانتباه إلى أن هذا الميثاق هو بين الطوائف والمذاهب كافة، لا بين كتلتين مسيحية وإسلامية.

ثلاثاً: انتخابات ٢٠٠٠ والمساواة النوعية:

أ- المساواة النوعية في توزيع المقاعد النيابية.

ونعني بها مدى تطبيق المادة ٢٤ من الدستور، والتي تنص على توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين ونسبياً أيضاً بين المناطق . لذلك إذا شرحنا هذه المادة الدستورية بمعزل عن الواقع والأعراف القانونية والسياسية التوافقية في لبنان، نسارع إلى القول بأن أي تغيير في أعداد طائفة معينة داخل أي مجموعة (المسيحية ، الإسلامية) سيؤدي إلى تغيير في توزيع المقاعد النيابية . بالإضافة إلى ذلك سنقوم بعملية مقارنة للتطور السكاني ما بين عام ٩٢ و ٢٠٠٠، لأن هذه النقطة برأيي تشكل مرتكزاً أساسياً لأي اقتراح يتناول ليس فقط قانون الانتخاب بل النظام السياسي اللبناني بجممله ، فالقفز فوق هذه النقطة سيولد مشاكل بنيوية مخبأة في طيات المستقبل ، فمجتمعا طائفي بامتياز، فإذا كانت الزيادة السكانية على نفس النمط الذي سنبينه، فإن المجموعة الإسلامية ستزيد بنسب عالية، والإبقاء على النظام الطائفي سيعطي المجموعة المسيحية حقوق خدماتية ومصالح ممكن أن تبدو في المستقبل كامتيازات خاصة

في ظل أزمة اقتصادية يعاني منها المجتمع ، وفي ظل الدور الخدماتي للنائب... وعدم إمكانية فصله عن التوزيع الطائفي للوظائف ، فهناك الكثير من دورات الإنتساب إلى المؤسسات العسكرية تجمد، بسبب عدم وجود منتسبين ينتمون إلى المجموعة المسيحية " وأخيراً كانت الضجة الإعلامية السياسية حول تثبيت المتعاقدين من الأساتذة مع وزارة التربية، والأمثلة كثيرة لا يمكن حصرها

وهذا جدول يبين الزيادة العددية للناخبين ما بين ٩٢ و ٢٠٠٠، وذلك لعدم وجود إحصاء سكاني كما ذكرنا سابقاً^(١).

- لدى الطوائف الإسلامية :

السنة : أصبح عددهم في العام ٢٠٠٠ (٧٠٤١٧١) أي بنسبة زيادة حوالي ٣٠% عن ١٩٩٢.

أما الشيعة: فقد أصبح عددهم في العام ٢٠٠٠ (٧١٠٠٤٨) أي بنسبة زيادة حوالي ٢٩% عن ١٩٩٢.

أما الدرزي: فقد أصبح عددهم في العام ٢٠٠٠ (١٥٧١٢٩) أي بنسبة زيادة حوالي ١٣% عن ١٩٩٢.

أما العلويون: فقد أصبح عددهم في العام ٢٠٠٠ (٢٠٣٢٤) أي بنسبة زيادة حوالي ٣٦% عن ١٩٩٢.

ومعدل المقعد في انتخابات (٢٠٠٠) أي $\frac{\text{عدد الناخبين}}{\text{عدد المقاعد}}$ لدى الطائفة السنية $\frac{٧٠٤١٧١}{٢٧}$ = ٢٦٠٨٠ و ٢٦٢٩٠ للمقعد الشيعي، و ١٩٦٤١ للمقعد الدرزي، و ١٠١٦٢ للمقعد

العلوي أي بفارق حوالي ٦٣% بين معدلي المقعد ما بين الطائفة السنية والشيعة (من جهة، والطائفة العلوية من جهة أخرى ، وبفارق حوالي ٣٠% ما بين معدل المقعد لدى الطائفة السنية والشيعة) من جهة، ومعدل المقعد لدى الطائفة الدرزية، وهذا ما يُعد خرقاً للفقرة (ب) من المادة ٢٤ من الدستور التي تنص على التوزيع النسبي، لكن هذا الفرق لا يتجاوز الخمسة مقاعد من أصل ٦٤ مقعد أي أنه بسيط وغير مؤثر.

١. كمال فغالي، الانتخابات النيابية، ٢٠٠٠ مؤشرات ونتائج، م.س.ذ، ص ٢٢

لدى الطوائف المسيحية:

الموارنة: أصبح عددهم في العام ٢٠٠٠ (٦٣٢١٤٩) أي بنسبة زيادة حوالي ٢,٦% عن ١٩٩٢.

أما الأرثوذكس: فقد أصبح عددهم في العام ٢٠٠٠ (٢٣٤٧٥٠) أي بنسبة زيادة حوالي ٥,٢% عن ١٩٩٢.

أما الأرمن (الأرثوذكس والكاثوليك) : فقد أصبح عددهم في العام ٢٠٠٠ (١١١٠٠٠) أي بنسبة زيادة حوالي ١٣% عن ١٩٩٢.

فمعدل المقعد عند الطائفة المارونية : $\frac{632149}{34} = 18592$

أما عند الأرثوذكس: $\frac{234750}{14} = 16767$

أما عند الأرمن (أرثوذكس وكثوليك) : $\frac{111000}{6} = 18500$

نكتفي بهذا القدر لنقول بأن الفارق في المعدل الوسطي بين المقاعد بسيط وغير ذي أهمية، مما يعني أن الفقرة (ب) من المادة ٢٤ محترمة وبأن المقاعد موزعة بشكل نسبي بين المجموعتين المسيحية والإسلامية.

ب - المساواة النوعية في التمثيل الفعلي بين الطوائف اللبنانية

إن التمثيل الفعلي في انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ كان غير ذي أهمية بنظر السياسيين، لأن المصالح الشخصية كانت هي الدافع الأساسي في تقسيم الدوائر الانتخابية، وهذا الأمر لم يتغير في القانون الانتخابي للعام ٢٠٠٠ ، على الرغم من أن الحكومة في تقديمها للأسباب الموجبة للقانون، قد أكدت على أن هذا التقسيم يراعي ميثاق العيش المشترك^(١)، ويؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب، إلا أن نظرية سريعة على الدوائر الانتخابية، وعلى تكوينها الديمغرافي الطائفي، تعطينا فكرة عن الخلل في التمثيل السياسي الفعلي بين مختلف الطوائف اللبنانية . ففي الدائرة الأولى في محافظة الشمال، بلغ عدد الناخبين .

١- زهير شكر، م.س.ذ. ص ٣٧٨

المسلمين (١٤٧٠٠٠) ناخب، بينما بلغ عدد الناخبين المسيحيين (١١٤٠٠٠) ناخب، مما

يعني أن هناك أرجحية ما للصوت المسلم، مع عدم إنكار تأثير الصوت المسيحي.

وإذا أخذنا أيضاً عدد المقترعين من الفنتين، نلاحظ أن التأثير الإسلامي يكبر ويزيد، فقد اقترح (٦٥) ألف ناخب مسلم، بينما عدد المقترعين المسيحيين بلغ (٢٩ ألف مقترح) أي أقل من نصف المقترعين المسلمين " وذلك ناتج عن عدة أسباب: سفر، عدم ثقة، مقاطعة، لا مبالاة...." أما في الدائرة الثانية من محافظة الشمال، فقد بلغ عدد الناخبين المسلمين (١٨٦٩٩٢) ناخب بينما عدد الناخبين المسيحيين بلغ (١٧٧٥٤٥) ناخب، أما عدد المقترعين المسلمين فقد بلغ (٧٧٢٥٠) وعدد المقترعين المسيحيين (٦٠٠٠٠) مقترح، أي أن هناك أرجحية معينة للصوت المسلم في الحالتين. أما في الدائرة الأولى في محافظة جبل لبنان فقد بلغ عدد الناخبين المسيحيين (١٣٢٧٤٦)، أما الناخبين المسلمين فقد بلغ عددهم (١٥٣٧٦) وعدد المقترعين بلغ (٧٤٦٠٠) مقترح مسيحي و (٦٨٠٠) مقترح مسلم. مما يعني فوز ٨ نواب بأصوات مسيحية صرفة، أما في الدائرة الثانية في محافظة جبل لبنان فإن عدد الناخبين المسلمين لا يتعدى (٧٤٩٢) ناخب، بينما الناخبين المسيحيين فعددهم ١٤٥٥، مما يعني أيضاً أرجحية مطلقة للتمثيل المسيحي الفعلي.

أما في الدائرة الثالثة في محافظة جبل لبنان، فقد بلغ عدد الناخبين المسلمين (١١٧٠٤٥) بينما بلغ عدد الناخبين المسيحيين (١٢٣٧٠٧) وقد انقلب الفارق لصالح المسلمين عند الاقتراع إذ بلغ عدد المقترعين المسلمين (٥٤٦٦٣) مقترح أما عدد المقترعين المسيحيين فقد بلغ (٣٢٧٠٠) مقترح.

في الدائرة الرابعة من محافظة جبل لبنان كان عدد الناخبين المسلمين (٩٤٥٥٤) ناخب أي ٥٩,٨%، بينما عدد الناخبين المسيحيين (٦٢٧٦١) ناخب أي ٣٩,٧%، فاقترح (٤٩٨٦٢) مقترح مسلم، بينما اقترح حوالي (١٩١٨٠) مقترح مسيحي.

أما في الدائرة الأولى من محافظة بيروت، فقد بلغ عدد الناخبين المسلمين (٦٦٨١٣) ناخب بينما بلغ عدد الناخبين المسيحيين (٥١٠٠٠) ناخب، لكن بالمقابل كان عدد المقترعين المسلمين (٣٥٣١٧) مقترح، أما عدد المقترعين المسيحيين فقد بلغ (١٤٠٠٠) مقترح فقط. أما في الدائرة الثانية من محافظة بيروت فقد بلغ عدد الناخبين المسلمين (٧٩٨٠٩) أما

عدد الناخبين المسيحيين فكان (٥٠.٨٥٩) ناخب أما عدد المقترعين المسلمين فقد بلغ (٣٦٦٣٨) أما عدد المقترعين المسيحيين فقد بلغ (٨٤٨٦) وفي الدائرة الثالثة في محافظة بيروت فقد بلغ عدد الناخبين المسلمين (٧٤٨١٦) وأما الناخبين المسيحيين فقد بلغ عددهم (٦٢٠٥٦) ناخب أما عدد المقترعين المسلمين فقد بلغ ٣٢٥٠٨ وعدد المقترعين المسيحيين ١٠٢١٦.

أما في الدائرة الأولى في محافظة البقاع فهناك أرجحية مطلقة للناخبين المسلمين الذين بلغ عددهم (١٧٩٢٦٣) بالمقارنة مع عدد الناخبين المسيحيين الذين بلغ عددهم (٣٦١٧٠) أما في الدائرة الثالثة في محافظة البقاع فقد بلغ عدد الناخبين المسلمين (٧٤٥٣٧) بينما بلغ عدد الناخبين المسيحيين (٢٨٦٨٨) ناخب.

أما في دائرة الجنوب الأولى فهناك أيضاً أرجحية إسلامية مطلقة، فالمسلمون بلغ عددهم (٩٧٤٧١) أما المسيحيون فقد بلغ عددهم (٤٨٣٢٥) أما في دائرة الجنوب الثانية فقد بلغ عدد المسلمين (١٩٨٠٣١) بينما بلغ عدد الناخبين المسيحيين (٦٥٩٩٣).

يتبين لنا من عرضنا لأعداد الناخبين وتوزعهم الطائفي، أن الأرجحية في التمثيل الفعلي تعود للمجموعة الإسلامية وهي لم تتغير عن عامي ٩٢ و ٩٦، مع الاعتراف بتحسنها وقد قمنا بإيراد عدد المقترعين في بعض الدوائر لنشير إلى أن أي زيادة عددية لمجموعة طائفية ولو غير فاصلة، تؤثر على ناخبي المجموعة الطائفية الأخرى بحيث تحجم عن المشاركة بفعالية^(١). كما يجدر بنا الإشارة إلى المساواة النوعية العامة بين مختلف الطوائف، غير المرتبطة بالمادة ٢٤ من الدستور نعني تلك المساواة المرتكزة على الحجم العددي لكل طائفة والتي تعاني خلل كبير، إذ نلاحظ أن معدل المقعد الواحد عند المسلمين يبلغ ٢٤٨٨٩، بينما معدل المقعد عند المسيحيين حوالي ١٨٦٣٣، أي أن الفارق يصل في المقعد الواحد إلى حدود الـ ٣٣%، وهذا ما يخلق بذور تحول كبير، خاصة إذا ما استمرت هذه الزيادات على حالها.

ونعود لنؤكد أن عرضنا هذا ليست دوافعه تحقيق المساواة العددية، بل إبراز الأزمة البنيوية التي يحملها نظامنا السياسي، لمحاولة تقديم إطار إصلاحي يأخذ هذه النقطة في عين الاعتبار.

القسم الثاني: مشاريع إصلاح القانون الانتخابي

الآراء حول قانون الانتخاب عديدة، تبدأ بالدائرة الفردية وتصل إلى لبنان دائرة واحدة مروراً بالدائرة الصغرى والمحافظة، كما ان البعض يرى وجوب تغيير نظام الإقراع الأكثرى، واستبداله بالنظام النسبي ، أو الأخذ بالأنظمة المركبة. هذه الآراء المختلفة مكنت البعض من إحصاء أكثر من (٥٣) إقراحاً، أدلى بها أصحابها في غضون سنة ١٩٩٩، استجابة للدعوة التي وجهتها حكومة الرئيس سليم الحص.

أما من السياسيين فنجد أنصاراً لمختلف الطروحات، مع عدم ثبات في المواقف أحياناً ، فالحزب التقدمي الاشتراكي تدرج من الدائرة الفردية إلى الوطنية الواحدة، ومن النظام الأكثرى إلى النسبي فالأكثرى، وحزب الكتائب أيضاً كان له نفس الأسلوب . والكلام دانماً حول قانون انتخاب " يعيد التوازن السياسي والطائفي إلى النظام السياسي اللبناني " (١) ، وبحول قانون انتخاب يرتقي بالحياة السياسية ويتجاوز الطائفية السياسية في النظام ، فهاتان الفكرتان في أساس الأسباب الموجبة لكل اقتراح قانوني و سياسي ، وكالعادة يتضمن الكلام مواقف سياسية تحمل قانون الانتخاب الكثير من الأحلام " منها : إصلاح النظام السياسي وإيجاد الحلول لمشاكل ما بعد الحرب ، ولا يمكن في أي حال إيراد جميع الإقتراحات، لكن من الممكن إعطاء فكرة عن نماذجها وخاصة تلك المشاريع الحديثة (بعد الطائف)، كما من الممكن تقسيمها إلى نوعين ، أولاً : مشاريع إصلاح ترتكز على التغيير في تقسيم الدوائر من دون مس بطريفة الإقراع الأكثرى . وثانياً : مشاريع إصلاح ترتكز على التغيير في جوانب أخرى من النظام الانتخابي (الطريقة النسبية ، تعدد المجالس ، أنظمة مركبة ، عدة مراحل..)

١- السفير، ٢٠ أكتبر ٢٠٠٣، كمال فغالي، (قراءة في اتجاهات التصويت)

٢- إيليا حريق، من يحكم لبنان ، دار النهار ، بيروت، ١٩٧٢، ص ١١٦.

الفقرة الأولى : مشاريع إصلاح تركز على التغيير في تقسيم الدوائر

أولاً: الدائرة الفردية

كل جهة سياسية تنادي بضرورة اعتماد الدائرة الصغرى، لا تمتنع عن تأييد الدائرة الفردية^(١) والحجة الرئيسية لأنصار هذه الدائرة أنها تجعل النائب قريباً من ناخبيه ، فيتحمس مشاكلهم، وتقوم بينه وبينهم روابط شخصية، بالإضافة إلى تقليل حجم النفقات الانتخابية، كما أن الدائرة الفردية تؤمن حقاً متساوياً للناخبين في كل الدوائر الانتخابية بانتخاب العدد ذاته من النواب، وبذلك تتحقق المساواة بين أصوات الناخبين، وفي هذه الدائرة يمكن أن يتم الالتزام بقاعدة المساواة في التمثيل ما بين السكان (*égalité des représentations* population) أي تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تضمن أن يكون عدد الناخبين لكل مقعد نيابياً متساوياً في جميع الدوائر.

هذا بالإضافة إلى أن الدائرة الفردية تحافظ على المساواة النوعية العامة، فلا تضعف القوة الاقتراعية المتناسبة مع عدد كل مجموعة، لأي من المجموعات المكونة للمجتمع اللبناني لكنها في المقابل تضعف المساواة في التمثيل الفعلي ما بين المجموعتين الإسلامية والمسيحية أي المساواة النوعية الخاصة بلبنان وخاصة إذا اعتمد المعيار الديمغرافي عند تحديد الدوائر أي إذا حددت الدوائر على أساس عدد السكان لكن هذه المزايا للدائرة الفردية تقابلها عيوب، أهمها أنها تتحرف بالتمثيل السياسي، فتصبح المعركة الانتخابية صراع شخصي يستمد فيه المرشح قوته من المنافع والخدمات التي يقدمها، وليس من البرامج، كما يدفع إلى المغالاة الطائفية نظراً للتركيبة السكانية في غالبية المناطق اللبنانية حيث يغلب اللون الطائفي الواحد ، مما يمكن أن يؤدي إلى اضطراب وعدم استقرار النظام السياسي .

١- انظر حول بعض الاقتراحات التي تنادي بضرورة اعتماد الدائرة الفردية في كتاب الجغرافيا الانتخابية في لبنان، شروط التمثيل الديمقراطي ، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠٦ .

ثانياً: الدائرة الصغرى

محبذوها كثر منهم الحزب التقدمي الاشتراكي^(١)، حزب الطاشناق^(٢)، حزب الكتائب، اللقاء التشاوري^(٣) ومعظم القوى المسيحية المعارضة.

فهذه الأطراف تعتبر أن الحياة السياسية والدستورية في لبنان، قد اتجهت لتكريس التمثيل السيلسي الطائفي في مؤسسات الدولة، والتأكيد على الاعتراف بالطوائف ككيانات سياسية واجتماعية، من خلال تعزيز دورها كوسيط بين المواطن والدولة، بالإضافة إلى أن تعثر إلغاء الطائفية السياسية وتكريسها في النصوص والممارسة، وتثبيت المواقع الطائفية، يؤكد استمرار العمل في النظام الطائفي، وبالتالي يؤكد بأن للأقليات الطائفية حقوقاً مشروعة في التمثيل السياسي، تتأسس على إمكانية اختيار نوعية ممثليها إلى الندوة النيابية، وذلك من أجل اشراكها في صنع القرار السياسي، وثبعاً لذلك فإن هذا الهدف لا يتحقق، في حال اعتماد دوائر انتخابية كبيرة، يشكل العدد فيها القيمة الأساسية لاختيار الممثلين السياسيين، مما يؤدي إلى مس بجوهر حقوق الأقليات في المشاركة السياسية. وإلى حين إلغاء الطائفية، فإن اختيار الممثل السياسي إلى البرلمان يقوم في المجتمعات التي تتكون من عدة أقليات، على مبدأ حرية الاختيار وصدق التمثيل ولا يمكن احترام هذا المبدأ إلا ضمن الدوائر المصغرة. ففي هذه الدوائر تتوزع قوى التمثيل الفعلي، بشكل متوازن بين مختلف الطوائف المكونة للمجتمع اللبناني، أن هذا التوزيع يسمح بالإبقاء على التوازنات السياسية التي نص عليها اتفاق الطائف، وتتيح لأبناء الأقليات الاختيار الحر لممثليها إلى الندوة البرلمانية بعيداً عن الهيمنة العديدة التي تمس جوهر التوافقية في النظام السياسي اللبناني.

١- الحزب التقدمي الاشتراكي، م.س.ذ، ص ٣.

٢- أيضاً أنظر المشاريع الانتخابية المقدمة إلى وزارة الداخلية (مديرية الشؤون السياسية)

٣- أنظر اقتراحات من أجل إصلاح النظام الانتخابي في لبنان " الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات ، إعداد نزار ورنا صاغية ، سجلات النهار ، بيروت ، آذار ٢٠٠٤ ، ص ٤٣.

إذا القصد من اقتراح الدائرة الصغرى، تحقيق التمثيل النوعي الخاص بلبنان، أي مساواة المجموعتين المسيحية والإسلامية في التمثيل الفعلي، وبالتالي توزيع المقاعد النيابية على أساس الأقضية أو ما يشبه ذلك، لكن هذا التوزيع لا يؤمن المساواة بين أصوات الناخبين في انتخاب العدد ذاته من النواب، ففي قضاء جبيل على سبيل المثال يستطيع الناخب انتخاب ثلاثة نواب فقط ، بينما في قضاء المتن يمكن للناخب انتخاب ثمانية نواب، كما أن هذه الدائرة لا تحقق المساواة في التمثيل السياسي بين السكان، أي أن عدد المواطنين لكل مقعد نيابي غير متساوي في ما بين الدوائر، إذ أن معدل المقعد كان في انتخابات ١٩٩٢ في قضاء جبيل على سبيل المثال ٢١٢٩٢ ناخب، بينما معدل المقعد في قضاء البقاع الغربي وراشيا بلغ ١٥٥٥٩ ناخب . كما أن الدائرة الصغرى المقترحة، تضعف المساواة النوعية العامة، المرتكزة على التمثيل الحقيقي المنتاسب مع عدد السكان .

ثالثاً: الدوائر الكبرى

المشاريع التي تهدف إلى تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر كبرى عديدة ومتنوعة، منها ما نص عليها اتفاق الطائف، من تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل يتناسب مع التقسيم الإداري "المحافظات"^(١) وهذا هو التقسيم الذي اتبع في العام ٩٢ و ٩٦ لكن مع الكثير من الإستثناءات . والمحافظات كدائرة انتخابية مطلوبة من عدد كبير من القوى السياسية " كحركة أمل ، حزب الله ، الحزب الديمقراطي، كما هناك قوى مسيحية توافق على اعتماد المحافظات كدوائر انتخابية من دون استثناء " جبل لبنان "^(٢).

حتى ان قوى أخرى كالحزب التقدمي الاشتراكي وغيره يرى إمكانية اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية، لكن بعد تقسيم إداري جديد ، بشكل قضاء عاليه والشوف فيه محافظة جديدة اما المطالبون بالمحافظات التاريخية كدائرة انتخابية فإنهم يدافعون عن هذا التقسيم من منطلق أنه يسهم في قيام تحالفات مختلطة طائفياً، فشعارهم هو الإنصهار الوطني، من خلال الدائرة الكبرى،و من أجل تجاوز الطائفية. هذا الشعور الذي يشكك به الكثيرون ويعتبرونه

١ - أحمد سعيقان، م.س.د، ص ٣٨٣.

٢ - مسعود يونس، (في مشاريع إصلاح قانون الانتخاب)، النهار ٢٩-٣٠-١٠/٢٠٠٢

مشروع يهدف إلى القضاء على الدور السياسي لبعض الطوائف" (١) لأن تعزيز الإنصهار الوطني حسب رأيهم، يبدأ بإطلاق السياسات العامة التي تطال مفاهيم التربية والتعليم "وتوحد كتاب التاريخ" والسياسات الاجتماعية ومحاولة القضاء على الطائفية في الوظائف والمنافع.. هذا مع الإشارة على أن التقسيم الإداري، أخذ بالتغير إذ شكّلت محافظات جديدة، كمحافظة (بعلبك الهرمل)، ومحافظة (عكار) مما يمكن أن يكون مقدمة لتطبيق اتفاق الطائف الذي نص على تقسيم إداري جديد، ولكن الملاحظ أن هذه المحافظات الجديدة غير متمازجة طائفيًا بشكل جذري، ففي محافظة (بعلبك الهرمل) هناك أكتريّة شيعية، وفي محافظة عكار أكتريّة (سنية)، وهذا ما نخاف أن يكون تقسيم إداري متوافق مع دوائر انتخابية مستقبلية، متجانسة طائفيًا كال دوائر المقترحة من الدكتور توفيق الهندي (٢) للمحافظة على التمثيل الطائفي وتحويل المناصفة النظرية واقعية، وذلك بإعادة توزيع المقاعد طائفيًا ومناطقياً، والذي يعتبره صاحبه تسوية معقولة بين كل الأطراف والجماعات اللبنانية، ويؤسس اقتراحه على عدة عوامل أدت إلى زعزعة ركائز الكيان اللبناني مثل "التجنس، الهجرة، وأرجحية توطين الفلسطينيين". بالإضافة إلى الخلل في تطبيق الديمقراطية وفقدان التوازن الطائفي في مؤسسات الدولة. لذلك يقترح تقسيم لبنان إلى عشرة دوائر انتخابية:

- ١- دائرة الشمال الشمالي (عكار، الضنية، طرابلس) ١٧ مقعد منها ١٣ مقعداً للمسلمين.
- ٢- دائرة شمال الجنوبي (بشري، زغرتا، الكورة، البترون) ١١ مقعداً للمسيحيين.
- ٣- دائرة جبل لبنان الشمالي (جبيل، كسروان، المتن، بعبدا) ٢٣ مقعداً منها ١٩ للمسيحيين.
- ٤- دائرة جبل لبنان الجنوبي (عاليه، الشوف) ١٤ مقعداً، ٧ للمسلمين و٧ للمسيحيين.
- ٥- دائرة بيروت الأولى ١١ مقعد للمسيحيين
- ٦- دائرة بيروت الثانية ٨ مقاعد للمسلمين.

١- الحزب التقدمي الاشتراكي، دراسة حول قانون الانتخاب، ص ٥، منشورات الحزب.

٢- خليل الهندي وناطوان الناشف، الانتخابات النيابية، م.س.د، ص ٣١٣.

٧- دائرة البقاع الشمالي (بعلبك ، الهرمل) ٩ مقاعد ، ٨ للمسلمين و ١ للمسيحيين.

٨- دائرة البقاع الجنوبي (زحلة ، البقاع الغربي) ١٢ مقعداً ، ٦ للمسلمين و ٦ للمسيحيين.

٩- دائرة الجنوب الجنوبي (النبطية ، صور ، بنت جبيل ، مرجعيون) ١٥ مقعداً ، منها ١٤ مقعداً للمسلمين.

١٠- دائرة الجنوب الشمالي (جزين ، صيدا ، الزهراني) ٨ مقاعد ، ٤ للمسلمين و ٤ للمسيحيين.

إن هذا الاقتراح يحدد الدوائر الانتخابية بشكل يضمن التمثيل الفعلي وفق الدستور اللبناني والتي اصطلحنا على تسميتها بالمساواة النوعية الخاصة . مما سيؤدي إلى إضعاف المساواة في التمثيل بين السكان وإلى إضعاف المساواة بين أصوات الناخبين وبالتالي إلى إضعاف المساواة في التمثيل الفعلي المتناسب مع عدد سكان كل مجموعة أي المساواة النوعية العامة. إذ لا يوجد مساواة بين أصوات الناخبين في هذا الاقتراح فلا وجود لمساواة في توزيع المقاعد بين الدوائر ، لأن الناخب في دائرة بيروت الأولى مثلاً يستطيع انتخاب ٨ نواب، أما في دائرة جبل لبنان الشمالي فيستطيع انتخاب ٢٣ نائباً.

كما أن الخلل لحق المساواة في التمثيل بين السكان ، وهذا الأمر واضح من زيادة عدد المقاعد المخصصة لدوائر جبل لبنان إلى ٣٥ مقعد نيابي، على الرغم من أن معدل المقعد في انتخابات ٢٠٠٠ كان ١٩٩٩٣ ناخب، بينما في المقابل كان معدل المقعد في دوائر (الجنوب - النبطية) في العام ٢٠٠٠ (٢٦٤٥٥ ناخب) . و من الواضح أيضاً أن هذا الاقتراح يخفف التأثير المتبادل بين الطوائف إلى أقل حد ممكن، ويجمد الصيغة اللبنانية، ويضعف المساواة النوعية العامة، على الرغم من اعترافه بالتغيير الديمغرافي السريع، وعلى الرغم من دور النائب الخدمتي، والدور الذي يلعبه في الدفاع عن مصالح ناخبيه، مما يمكن أن يؤدي إلى مواجهات بين هذه التكتلات الطائفية. بالإضافة إلى أن هذا الاقتراح لا يحمل أي فسحة للإرتقاء إلى وضع سياسي مستقر.

وفي ذات المنحى اقترح الباحث الأستاذ نبيل خليفة^(١)، الذي قسم لبنان إلى عشرة محافظات. كما أن البعض طرح إمكانية جعل لبنان دائرة واحدة ، بحيث يفوز المرشحون الذين يحصلون على غالبية أصوات المقترعين، وأساس هذا الاقتراح الخروج النهائي من التوقع الطائفي والقبلي، وإعطاء العملية الانتخابية البعد الوطني العام، وفي الحقيقة أن مثل هذا الاقتراح يحقق المساواة بين أصوات الناخبين، كما يحقق المساواة في التمثيل ما بين السكان، لكنه في المقابل يقضي على المساواة النوعية الخاصة في التمثيل الفعلي للمجموعات اللبنانية، ويضعف المساواة النوعية العامة، لأن هذا التقسيم يضاعف سينات النظام الأكثرية ويشوه التمثيل السياسي الحقيقي...

ومن غير الممكن تطبيقه في نظام سياسي كالنظام اللبناني، لدرجة أنه يخيّل للمرء أن هذا الاقتراح، لا يحوز على أي مصداقية في إمكانية التطبيق، ولا يعدو أكثر من ورقة ضغط سياسية في خضم المواجهة بين السلطة والمعارضة.

الفقرة الثانية:

مشروع إصلاح تركز على التغيير في جوانب أخرى في النظام الانتخابي.

فئة واسعة من المتعاطين بالشأن الانتخابي، تنادي بضرورة تغيير ليس فقط التقسيمات الانتخابية، بل أيضاً ضرورة تغيير بعض الجوانب الأخرى من النظام الانتخابي، كاعتماد النسبية بدل الأكثرية، أو اعتماد نظم المجلسين أو النظام الانتخابي المركب، لأن التغيير في تقسيم الدوائر قد جُرب في القوانين الانتخابية^(٢) الماضية، بدءاً من استقلال لبنان مروراً بقانون انتخابات ١٩٥٠، الذي قسم لبنان إلى تسع دوائر انتخابية ، إلى المرسوم الإشتراعي سنة ١٩٥٣ رقم ٣٧ الذي قسم لبنان إلى ٣٣ دائرة انتخابية، ٢٢ دائرة فردية و ١١ دائرة ذات مقعدين، إلى القانون الذي رعى انتخاب مجلس النواب التاسع سنة ١٩٥٧ والذي قسم

١- أنظر حول نص الاقتراح ، خليل الهندي واطولان الناشف ، الانتخابات النيابية ، م.م.ذ.، ص ١٩٩.

٢- إدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، م.م.ذ.، ص ٤٣٣.

لبنان إلى ٢٧ دائرة، وصولاً إلى القانون الصادر سنة ١٩٦٠، والذي قسم لبنان إلى ٢٦ دائرة انتخابية. فهذه القوانين لم تساعد على تهذيب العصبية الطائفية والمصالح الإقطاعية بل ساهمت في تكريس الطائفية وإنمائها، وتدعيم الإقطاعية السياسية وإعاقة أي تطور، وأبرز دليل على ذلك هو أن ٢٣٠ (١) عائلة ملأت مقاعد المجلس النيابي منذ ١٩٢٠ لغاية أواخر السبعينات. أما على الصعيد التمثيلي فلم تشكل المجالس النيابية مرآة صادقة للإرادة الشعبية، هذا فضلاً على أن الانتخابات في لبنان أصبحت تنطوي على صراع ما بين الأطراف الطائفية.

أولاً: مشاريع إصلاح تركز على اعتماد النظام النسبي

إن الإهتمام بالنسبية قديم تبنته الحركة الوطنية والأحزاب القاعدية (شيوعي، قومي)، كما دعا إليه حزب الكتائب ولحزاب عديدة أخرى في مراحل تاريخية معينة. فلبنان منذ نشأته وحتى اليوم لم يخض تجربة الإقتراع وفق الطريقة النسبية، لكن نظراً لمساوئ الأكثرية البسيط والتي تفاقمت مع توسيع الدوائر الانتخابية (الجنوب، النبطية)، كان من الطبيعي أن تزيد المطالبة باستخدام النسبية في الانتخابات. ومن الفضائل المنسوبة إلى هذا النظام، أنه يعبر بصورة دقيقة عن ميول الناخبين واتجاهاتهم، بالإضافة إلى أنه يشجع ظهور الحزبية البرلمانية (٢)، وهناك عدد لا بأس به من الدول التي تعمل بهذا النظام مثل (الدانمارك – إيطاليا – نروج – بلجيكا – تركيا – إسرائيل ..).

فما هو التمثيل النسبي؟؟ التمثيل النسبي في الأساس طريقة للفصل في اختيار ممثلي الشعب إلى الندوة البرلمانية، كالنظام الأكثرية، لكنه يختلف عنه في طرق الإقتراع وتقرير النتائج، فالنظام يفرض على الناخب الإقتراع للوائح مرشحين وليس لأشخاص منفردين، على الرغم من أنه يجري أحياناً الانتخاب لمرشحين لكن ضمن اللوائح، ويفصل في أمر النجاح على أساس الحصص التي تحوز عليها كل لائحة في دائرة ما والحاصل الانتخابي هو حاصل

$$\text{عدد المقترعين على عدد المقاعد} = \frac{\text{عدد المقترعين}}{\text{عدد المقاعد}} = \text{الحاصل الانتخابي Quotient électoral}$$

١- عبده عويدات. مرس. ذ. ص ٤٤٠ وما يليه.

٢- التمثيل النسبي لماذا وكيف؟ نواف سلام، من كتاب الانتخابات النيابية في لبنان لخليل الهندي و انطوان الناشف،

مرس. ذ. ص ٢٣٨ أيضاً نواف سلام، إلى أين يمشير لبنان؟ الانتخابات داء ودواء، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٤٠.

ويعتمد التمثيل النسبي مختلف الوسائل، التي تكفل التمثيل المناسب لكل الأقليات والمجموعات المختلفة في الندوة البرلمانية بحيث توزع المقاعد وفقاً لنسبة الأصوات التي تتأهلها كل لائحة من اللوائح، أي يتم التوزيع على اللوائح المختلفة بعد تقسيم عدد الأصوات المقررة على عدد المقاعد المخصصة للدائرة، من أجل تحديد الحاصل الانتخابي، فتتأهل كل لائحة عدداً من المقاعد مساوياً لنتيجة قسمة عدد أصواتها على الحاصل العام.

كما أنه يستحيل عملياً أن تؤدي قسمة عدد الأصوات على عدد المقاعد إلى أعداد صحيحة، فلا بد من وجود " كسر"، وبقدر ما تزداد الكسور، تزداد المقاعد غير الموزعة، والسؤال الذي يطرح، هو كيفية توزيع المقاعد الباقية؟ إن المقاعد الباقية توزع وفق طريقتين:

أ- طريقة الكسر الأكبر *Méthode du plus grand reste* بحيث توزع المقاعد المتبقية على اللوائح على أساس الكسر الأكبر.

ب- طريقة المعدل الأعلى (*Méthode de la plus grande moyenne*) بحيث توزع المقاعد المتبقية على اللوائح على أساس المعدل الأعلى الناتج عن تقسيم عدد المقترعين لكل لائحة، على عدد المقاعد التي فازت فيها زائد واحد.

ومن الإيجابيات التي يحملها هذا النظام، المساهمة في تحديث الحياة السياسية ورفع مستواها، لأنه يحد من الشخصية كما يحفز على إنشاء التكتلات ويشجع على إدخال أوسع الفئات، ويؤمن عدالة في التمثيل، والأهم من ذلك أنه يؤمن مساواة في القيمة بين الأصوات. ومن السياسيين من يعتبر أن نظام التمثيل الأكثرية المعتمد منذ ١٩٢٢ ولغاية اليوم، علة العلل في الواقع السياسي اللبناني، وله الدور الأساسي في استلاب الانتخابات اللبنانية صديقيتها^(١)، وله دور أساسي أيضاً في إعادة إنتاج النظام الطوائفي وتكريسه، مستندين على أن هذا النظام، كان عنصراً دائماً في كل القوانين السابقة. كما أن نظام الإقتراع الأكثرية البسيط يؤدي إلى الإخلال بالعدالة والمساواة، فالطرف الذي يأخذ عدد من الأصوات أكثر من غيره، يأخذ كل المقاعد، على الرغم من إمكانية أن يكون أقلية في المجمع العام (المقترعين كافة)، هذا بالإضافة إلى مساوئ أخرى، منها التقاليد التي تنفذ

١- عصام نعمان، دور الانتخاب الأكثرية في تدويم الحكم الطائفي، حقوق النشر للمؤلف، ص ٥.

إلى السياسة، وأهمها الممارسة الأخلاقية، وذلك لأن جهود المرشحين تنصب وبكل الوسائل على كسب الأصوات القليلة المتذبذبة، بالإضافة إلى أن الإقتراع بالأغلبية يزيد عدد الممتنعين عن التصويت، كما يزيد التطرف^(١)، لكن على الرغم من كل هذه الإيجابيات المنسوبة للنظام النسبي يبقى لهذا النظام مساوئ عديدة أبرزها:

أنه يدفع إلى التعددية، مما يؤدي إلى صعوبة إقامة تحالفات حكومية راسخة، كما أنه معقد أكثر من النظام الأكثر من الناحية الإدارية.

كما أن هذا النظام يُعتمد غالباً في البلدان التي يوجد فيها أحزاب سياسية قوية، أما أبرز سببته فهي عدم تناسبه مع النظام الطائفي اللبناني. فالمرشحون الذين يتم انتخابهم من طائفة معينة، لن يصلوا عبر تأييد طائفتهم لهم، بل عبر أصوات الأكثرية الأخرى، خاصة في الدوائر الكبرى التي تتناسب مع الطريقة النسبية أكثر من غيرها، وقد اعتمدت الإقتراحات التي أخذت بها النظام أنواعاً مختلفة لجهة (حجم الدائرة أو لجهة كيفية تسمية المرشحين للفائزين).

ومن أبرز هذه الإقتراحات، الإقتراح الداعي إلى اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة، والذي يعود في أساسه إلى أحزاب الحركة الوطنية، وقد تم تبنيه من النائب السابق نجاح واكيم وكتلة نواب الحزب القومي، بالإضافة إلى إعادة التأكيد عليه من جورج حاوي الأمين العام السابق للحزب الشيوعي^(٢).

إن هذا الاقتراح يؤدي إلى تحقيق المساواة بين أصوات الناخبين في انتخاب العدد ذاته من النواب، كما يؤمن المساواة في التمثيل بين السكان، و يحقق للمساواة النوعية العامة، فلا يهدر أي قوة اقتراعية لأي فئة أو مجموعة، لكنه في المقابل يؤدي إلى إضعاف المساواة النوعية الخاصة بلبنان، أي المساواة في التمثيل الفعلي بين المجموعتين (الإسلامية، المسيحية) .

١- ضاهر غنور، م.م.ذ، ص ١٩٤.

٢- مسعود بونمن، النهار، ٢٩-٣٠/١٠/٢٠٠٢ (في مشاريع إصلاح قانون الانتخاب)

وهناك فئة أخرى قالت أيضاً بالتمثيل النسبي، لكن على أساس المحافظات كدوائر انتخابية، منها اقتراح ندوة العمل الوطني^(١)، الذي نص في المادة الثانية على اعتماد المحافظة دائرة انتخابية " وذلك وفقاً لما جاء في وثيقة الوفاق الوطني ، مع الإبقاء على التوزيع المناطقي والطائفي " . إن هذا الاقتراح لا يحقق المساواة بين أصوات الناخبين، لأن الناخب في دائرة محافظة بيروت يستطيع انتخاب ١٩ نائباً، أما الناخب في محافظة جبل لبنان فيستطيع انتخاب ٣٥ نائباً. بالإضافة إلى أن المساواة في التمثيل ما بين السكان لا تتحقق عبر هذا الاقتراح، لأن عدد المواطنين لكل مقعد نيابي غير متساوي ما بين الدوائر ، فالمعدل الوسطي للمقعد النيابي في الجنوب بلغ ٢٦٥٧٠ ناخب ، بينما معدل المقعد في محافظة جبل لبنان بلغ ٢٠١١٢ ناخب ، هذا من جهة المساواة الكمية ، أما من جهة المساواة النوعية، فإن هذا الاقتراح يحقق المساواة في التمثيل الفعلي، أي المساواة النوعية العامة ، لكنه لا يسمح بالتمثيل الفعلي للمجموعات الطائفية أي المساواة النوعية الخاصة بلبنان، في ظل عدم وجود أحزاب وطنية وانتشار المعايير الشخصية، وهذا ما دفع لقاء المثقفين الديمقراطيين في المجلس الثقافي الجنوبي، إلى تقسيم لبنان إلى تسع دوائر انتخابية، وذلك للتوفيق بين النسبية والنظام الطائفي اللبناني.

أما لجهة كيفية تسمية المرشحين الفلازين فتتم وفق طريقتين : إما أن ترتب الأسماء في اللوائح بشكل ملزم من قبل الأحزاب أو التحالفات ، أو يترك تحديد الأسماء إلى الناخبين، وهذا ما يعرف بالتصويت التفضيلي^(٢) والذي اعتمدته ندوة العمل الوطني في مشروعها.

ثانياً: مشاريع إصلاح ترتكز على اعتماد مجلسين (مجلس نواب ، مجلس شيوخ)

إن اقتراحات إدراج نظام المجلسين عديدة، وقد أتت لحل الإزدواجية في الإلتزام لدى المواطن اللبناني ، فعلى حد تعبير عصام نعمان^(٣) " إن اللبنانيين حيال الشؤون العامة ، يتصرفون كأبناء شعب وكأبناء طوائف في آن واحد، سلوكياً هم شعب واحد حيال قضايا (الخبز ، العمل ، الأمن ، الحرية ...)

١- أرشيف ندوة العمل الوطني، (عائشة بكار - بيروت)

٢- عصام نعمان ، م.س.د، ص ٥.

وهم أبناء طوائف حيال قضايا (الأحوال الشخصية ، والإستلهام الثقافي والمعاهدات الكبرى، وصلاحيات السلطات...) بالإضافة إلى ذلك فإن وثيقة الوفاق الوطني، التي أقرها اللقاء النيابي في مدينة الطائف، في المملكة العربية السعودية، بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩ قد نصت في النقطة الثانية، تحت عنوان الإصلاحات السياسية، على " .. أن مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي، يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية، وتتحصر صلاحياته في القضايا المصيرية،" كما تم إدخال هذا النص إلى الدستور اللبناني بالتعديل رقم ١٨ في ١٩٩٠/٩/٢١ وذلك في المادة ٢٢ من الفصل الثاني ، أما الإقتراحات المرتكزة على نظام المجلسين عديدة ، منها : اقتراح حبيب صادق ، البير فرحات ، بالإضافة إلى اقتراح نواف كباره^(١). وسنورد نموذج من هذه المشاريع التي تركز على اعتماد مجلسين :

مشروع الدكتور عصام نعمان^(٢):

يعتبر الدكتور عصام نعمان ، أن يتمكن اللبنانيين من التعبير عن أمانيهم ومصالحهم، وفق سلوكهم الفردي والجماعي، كبناء شعب تارة وأبناء طوائف تارة أخرى ، تبدأ المعالجة النوعية للمسألة الطائفية، وذلك لأن التعبير المنظم من خلال مجلسي النواب والشيوخ، يمنع وقوع خلط وتداخل، بين سلوكيات اللبنانيين، أي يجب الكف عن اعتماد مجلس النواب، مجلساً للشعب وللطوائف في آن واحد، واعتماد مجلس نواب منتخب على أساس وطني لا طائفي، وحصر التمثيل الطائفي في إطار مجلس الشيوخ، وفي حدود مهامته وصلاحياته، وتبعاً لذلك يعتبر الدكتور عصام نعمان أن ليس هناك من سبيل إلى تحقيق صحة التمثيل الشعبي، إلا باعتماد إجراء نوعي آخر، وهو نظام التمثيل النسبي ، فحسب رأيه، أن اعتماد النظام الأكثرية في بلد متنوع و متعدد الانتماء كلبنان، يؤدي إلى حجب التمثيل السياسي الصحيح ، ولا يعبر عن السلوكية المزدوجة للبنانيين، كبناء شعب وأبناء طوائف . اما بالنسبة للدوائر الانتخابية ، فلا فرق حسب رأيه في مستوى الدائرة إن كانت دائرة واحدة

١- مسعود بونص ، النهار ، ٢٩.٣.٢٠٠٢/٢٠٠٢

٢- عصام نعمان ، دور الانتخاب الأكثرية في تدويم الحكم الطائفي، م.س.ذ.

أو على مستوى المحافظات، في ظل النظام النسبي، ويضيف أنه بالإمكان ضمان عدم شذوثة مجلس النواب إلى كتل متعددة، بالنص على عدم تمثيل أي قائمة أو كتلة لا تحصل على خمسة بالمئة من مجموع أصوات المقترعين.

أما القول حسب رايه، بأن نظام التمثيل النسبي يشترط لتطبيقه وجود نظام حزبي صحيح، هو قول مردود لأن النظام النسبي ساعد في نشوء النظام الحزبي وليس العكس، فضلاً على ان في لبنان أحزاباً تستطيع جعل هذا النظام قابلاً للتطبيق ، بالإضافة إلى أن النسبية لا تحتاج بالضرورة إلى أحزاب بالمعنى التقليدي ، فالتكتلات السياسية تقوم مقام الأحزاب وبجدارة.

في الحقيقة وحسب رايه، هناك فرق كبير لجهة المساواة بين اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية في ظل النظام النسبي، وبين اعتماد لبنان دائرة واحدة ، فالمساواة بين أصوات الناخبين والمساواة بين السكان في التمثيل، تتحقق في لبنان كدائرة انتخابية واحدة، بينما لا تتحقق في المحافظات ، أما بالنسبة للمساواة النوعية، فإذا كان المقصود تأمين المساواة النوعية الخاصة ، عبر انتخاب مجلس شيوخ يمثل الطوائف، وتأمين المساواة النوعية العامة أي التمثيل الحقيقي عبر انتخاب مجلس نواب غير طائفي، ولا يأخذ إلا بالتمثيل الوطني، صعب التحقيق من الناحية العملية، نظراً لتغلغل الطائفية، ولأن أي مجلس نواب سيعكس واقع وحقيقة المجتمع اللبناني. لذلك أرى أن مثل هذا الاقتراح وعلى الرغم من أن وثيقة الوفاق الوطني قد نصت عليه، لا يحل المشكلة، لا بل يمكن أن يزيدا تعقيداً، فيتحول مجلس النواب إلى مجلس تمثيلي، تتحكم به أكثرية طائفية معينة، مما يؤدي إلى شعور بالإجحاف والغبن لدى المجموعات الأخرى .

ثالثاً: مشاريع تركز على نظام انتخابي مركب

لأن الخلاف حول التقسيمات الانتخابية في لبنان، يختلف اختلافاً جذرياً عما نشهده في الدول الديمقراطية ، إنه في الواقع صراع ما بين التمثيل الحقيقي للمجتمع اللبناني، بتركيبته الفئوية الطائفية، واستقرار النظام الذي تؤمنه المظلة الوطنية الجامعة . من هذا المنطلق انبثقت الأفكار حول نظام انتخابي مركب، يلحظ في شقه الأول، الحاجة إلى قبول الواقع اللبناني كما

هو بدون أي عملية تزيين. وشق آخر يدفع نحو توسيع آفاق العمل السياسي، باتجاه الوطن الجامع. ان هذا النظام معمول به في كل من ألمانيا " حيث ينتخب نصف النواب أي ٣٢٨ نائباً من أصل ٦٥٦ على قاعدة الأكثرية العددية، أما النصف الآخر ، فينتخب من خلال لوائح انتخابية حزبية مغلقة، على قاعدة التمثيل النسبي، على مستوى الوحدة الألمانية الفيدرالية،" وكذلك الأمر في النظام الإنتخابي الهنغاري، " حيث ينتخب ١٧٦ نائباً من أصل ٣٦٨ على قاعدة الأكثرية ويتم انتخاب ١٥٢ نائباً على قاعدة التمثيل النسبي على مستوى المحافظات، أما الباقي فينتخبون على قاعدة التمثيل النسبي على مستوى هنغاريا كدائرة واحدة " . كما اعتمدته بشكل جزئي لو كلي كل من بلغاريا ، روسيا ، اليابان ، إيطاليا ، نيوزيلاندا ، كوريا الجنوبية ...

وهذا النظام بحسب مقترحية يتميز بميزات عديدة من أهمها :

- ضمان التمثيل الصحيح للمجموعات المناطقية والطائفية، وتمثيل المجموعات الوطنية والسياسية أيضاً.

- يشجع هذا النظام على قيام تكتلات وتجمعات ذات انتشار وطني

- كما يرغب الناخب على التفكير في البرامج المطروحة وبذلك يحد من الطابع الشخصي

- يؤمن تسوية عملية بين من يطالب بنظام قائم على الدوائر المتعددة (كبرى ، صغرى ، متوسطة) وبين الذي يطالبون بجعل لبنان دائرة واحدة.

والإقتراحات المرتكزة على هذا النظام عديدة، منها اقتراح الحزب الشيوعي، القائم على انتخاب ٦٤ نائباً في دوائر فردية و ٦٤ نائباً على قاعدة اللوائح الموحدة، وسنشرح ثلاثة نماذج من هذا النظام وهي اقتراح الدكتور عصام سليمان واقتراح الدكتور بول سالم واقتراح المحامي صلاح مطر.

١- مشروع الدكتور عصام سليمان^(١).

يرى الدكتور عصام سليمان، أن المطلوب نظام انتخابي ملائم لظروف لبنان الحالية، ويكون قابل للتطور في سياق العملية الديمقراطية، فالمجتمع اللبناني مركب، يتكون من طوائف وتكتلات مختلفة، وقد عبر الدستور والقوانين الانتخابية المختلفة عن هذا الواقع. فعلى النظام الانتخابي المساهمة في تحقيق صحة التمثيل الشعبي، والتوازن السياسي بين الطوائف والتيارات والإتجاهات السياسية المتنوعة، كما يقع على عاتقه تجديد الحياة السياسية وتطوير مستوى المنافسة، وتحقيق الاستقرار السياسي.

وبما أن أي من الدوائر البسيطة على اختلاف أنواعها، القضاء، المحافظة ولبنان دائرة واحدة، لا يمكنه تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، ولا يشكل قاعدة تجمع مصلحة الفئات المناطقية والطائفية والعشائرية من جهة، وترسيخ انتشار الخطاب الوطني والاستقرار السياسي من جهة أخرى.

فالمحافظة كدائرة انتخابية تساعد على قيام تحالفات انتخابية كبيرة، وتساهم بذلك في قيام نسيج من العلاقات السياسية بين ناخبي الطوائف المتعددة، فتحد من الانقسامات الطائفية، وترفع مستوى الخطاب السياسي، وتساعد على قيام كتل برلمانية كبيرة، لكنها قد تأتي بنواب لا صفة تمثيلية لهم، يدخلون إلى المجلس نتيجة تشكيل اللوائح، فتحرم بعض المناطق من التمثيل الصحيح، أما الدائرة الواحدة على مستوى لبنان، فإن كانت تساعد على تخطي الانقسامات الطائفية وانتشار الخطاب الوطني وقيام كتل برلمانية كبيرة، فإنها قد لا تحقق تمثيلاً صحيحاً للمناطق والطوائف، ولو في الحد الأدنى، وقد تباعد بين النائب والناخب، فضلاً عن عدم وجود أحزاب وقوى سياسية منظمة، فإذرة على تشكيل لوائح على أساس برامج محددة، أما الأحزاب والقوى السياسية الحالية عاجزة عن تلبية متطلبات دائرة انتخابية، تضم كل مقاعد المجلس النيابي.

١- عصام سليمان، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة، لا ذكر لإسم الناشر، بيروت ١٩٩٨، ص ١٢٩-١٥٦.

أيضاً النهار ٢٣/أذار ١٩٩٦.

لكل هذه الأسباب ، يرى الدكتور عصام سليمان ، أن لمثل هذا المجتمع المركب قانون انتخابي مركب ، يقوم على اعتماد القضاء دائرة انتخابية ، ولبنان بكامله دائرة انتخابية ، في الوقت عينه ، مع مراعاة أحكام الدستور اللبناني بالنسبة للتوزيع الطائفي ، فيوزع (١٠٠) مقعد للأقضية وبيروت ٥٠ مقعد للمسيحيين و ٥٠ مقعد للمسلمين ، توزع نسبياً بين الطوائف يوزع ٢٨ مقعداً للبنان دائرة انتخابية واحدة ١٤ مقعداً للمسلمين و ١٤ مقعداً للمسيحيين ، أما الطوائف التي يقل عدد مقاعدها في المجلس عن ثلاثة مقاعد كالعلوية والانجيلية والاقليات المسيحية ، فتمثل في الأقضية وبيروت ، على أن يعتمد في الأقضية وبيروت الإقتراع الأكثرى ، وفي لبنان دائرة واحدة الإقتراع النسبي ، ويتم التصويت في أن واحد في مراكز الإقتراع ذاتها وفي صندوقين منفصلين ، لمرشحي القضاء وبيروت ولمرشحي لبنان دائرة واحدة . أما ضوابط التصويت في الدائرة الواحدة ، فتكون عبر اعتماد اللوائح المغفلة في لبنان دائرة واحدة مع التصويت التفضيلي ، بحيث يقترح الناخب للائحة من اللوائح والأربعة عشر مرشحاً منها ٧ مسلمين (٣ سنة و ٣ شيعية ، درزي واحد) و ٧ مسيحيين (٣ موارنة ، ٢ اورثوذكس ، ١ كاثوليك ، ١ أرمن أرثوذكس) ، أما التصويت التفضيلي فيتم بوضع إشارة نجمة مثلاً (*) أمام أسماء المرشحين الذين تم اختيارهم وتفضيلهم على الباقيين في اللائحة ، لأن اعتماد اللوائح المفتوحة ، أي تلك التي يصنف فيها الناخب المرشحين وفق التراتبية التي يريدها ، تؤدي إلى صعوبة كبيرة جداً في إعلان النتائج ، نظراً لكثرة الاحتمالات المعتمدة في أوراق الإقتراع ، أما اعتماد اللوائح المغلفة المصنفة فيها أسماء المرشحين مسبقاً فهي تتطلب وجود أحزاب منظمة ومنضبطة ، لأن تصنيف الأسماء في اللائحة يحدد بمقدار كبير الفائز في الانتخابات ، فالواردة أسماؤهم في رأس اللائحة ، يتأكد فوزهم بصورة عامة ، أما الأسماء الواردة في آخر اللائحة ، تضعف فرص الفوز بالنسبة إليهم ، هذا فضلاً على أن اللائحة المغفلة والمصنفة فيها الأسماء مسبقاً ، تحد من حرية الاختيار لدى الناخب ، ولهذه الحرية أهمية كبرى حتى في النظام النسبي التي تشكل فيه اللوائح على أساس البرامج ، لأن قيمة البرنامج لا تكمن فقط في ما ورد فيه ، إنما أيضاً في صدقية المرشح ، الذي يخوض الانتخابات على أساسه ، وبما أنه لا يوجد في لبنان حالياً أحزاب منظمة ومتمتعة بانضباطية

عالية وبما ان لشخصية المرشح أهمية كبرى وبما أنه يجب الحفاظ على حرية الناخب في إطار التوجه السياسي الذي تمثله اللائحة، لذلك يجب اعتماد التصويت التفضيلي.

أما إعلان النتائج في الدائرة الواحدة فيعتمد على تحديد عدد المقاعد التي تنالها كل لائحة، وفق إحدى الطرق المعتمدة في التمثيل النسبي . أما توزيع المقاعد على المرشحين في كل لائحة فيتم وفق الأصوات التي نالها كل من هؤلاء ويجري التقيد بتوزيع المقاعد حسب التوزيع الطائفي لهذه المقاعد إما بإعتماد طريقة المدارورة، وإما بإعلان فوز المرشحين الفائزين بللائحة التي نالت أكبر قدر من الأصوات، ثم الإنتقال إلى اللائحة الثانية فالثالثة فالرابعة... ويحمل هذا النظام الانتخابي المركب دينامية في داخله ، تقتقر إليها نظم الدوائر الانتخابية البسيطة ، فهو يفرض قيام تحالفات بين المرشحين في الدائرة الواحدة على مستوى لبنان من جهة ، وبينهم وبين المرشحين في دوائر الأقضية وبيروت ، لأن مرشحي الدائرة الواحدة سيفوزون بأصوات الناخبين في الأقضية وبيروت ، وهذا يؤدي إلى قيام كتل برلمانية كبيرة وفاعلة داخل المجلس ، كما يؤدي إلى قيام نسيج من العلاقات السياسية على مستوى لبنان ككل، يمهّد الطريق لقيام أحزاب وتيارات سياسية منظمة، بحيث تشكل هذه القوى والتحالفات لوائح في معظم دوائر الأقضية وبيروت ولبنان دائرة انتخابية واحدة، مما يفسح المجال أمام قيام نظام حزبي متطور تتلاشى فيه الطائفية والمناطقية والعشائرية.

لكن هذا الاقتراح في شقه الأول لا يحقق المساواة بين أصوات الناخبين لأن التوزيع الحالي للمقاعد بين الأقضية غير متساوي ، ففي قضاء جبيل مثلاً، يمكن للناخب انتخاب ثلاثة نواب بينما في قضاء الشوف فيمكنه اختيار ثمانية نواب ، كما أن المحافظة على بيروت كدائرة انتخابية واحدة يزيد الخلل ، أما المساواة في التمثيل ما بين السكان فهي أيضاً لا تتحقق لأن معدل المقعد في قضاءي راشيا والبقاع الغربي كان مثلاً سنة ١٩٩٢ (١٥٥٥٩) ناخباً ، بينما في قضاء جبيل كان (٢١٢٩٢) ناخب . لكن المساواة الكمية يمكن ان تتحقق في القسم الثاني من هذا الاقتراح والمتعلق بانتخاب ٢٨ نائباً على أساس لبنان دائرة واحدة وفي ظل النظام النسبي . أما على صعيد المساواة النوعية فإن هذا الاقتراح في قسمه الأول المتعلق بانتخاب مئة على صعيد القضاء وبيروت دائرة واحدة ، يحقق نوع من المساواة في التمثيل

الفعلي بين المجموعتين (المسيحية والاسلامية) . هذه المساواة يمكن أن تؤمن أكثر في حال تقسيم

بيروت أيضاً إلى عدة دوائر انتخابية . أما القسم الآخر المتعلق بانتخاب ٢٨ نائباً على صعيد لبنان دائرة واحدة، فإنه يؤمن المساواة النوعية العامة المتمثلة بالقدرة على التمثيل الحقيقي المتناسب مع القاعدة السكانية ، لذا اعتبر ان هذا الاقتراح قاعدة للإنطلاق، نحو إصلاح وتطوير النظام السياسي اللبناني وخاصة إذا اتى ضمن خطة إصلاحية عامة محددة من الناحية الزمنية بغية زيادة عدد النواب الذين ينتخبون على صعيد لبنان دائرة واحدة ، مع الأخذ بوجهة نظر المحامي صلاح مطر المتمثلة بإلغاء المذهبية بالنسبة للدائرة الوطنية، على أن يواكب تطبيق هذا الاقتراح إجراءات أخرى للخروج من الطائفية السياسية.

ب- مشروع الدكتور بول سالم: ^(١)

يرى الدكتور بول سالم، أن النظام الانتخابي المركب يحتوي على تمثيل أوسع، ويقوم بعملية إحياء للخطاب السياسي الوطني من خلال تأمين التمثيل على مستوى القضاء وإعطاء البعد الوطني على مستوى لبنان دائرة واحدة.

وخصوصية اقتراح د. سالم تتمثل في جمع المرشحين في لوائح مقلدة ، تضم كل منها ٢٨ مرشحاً، ومرتببة حسب الأولوية من المرشح الأول إلى المرشح الأخير، لا أن تكون اللوائح مفتوحة ولا أن يطلب من الناخب شطب أسماء من اللائحة، أو إضافة أسماء أخرى، وكذلك ينبغي على كل لائحة أن تحافظ على عدد النواب الذين يمثلون كل طائفة بحسب التمثيل النسبي المعتمد حالياً . أما ترتيب أسماء الأعضاء في اللائحة فيترك للمرشحين أنفسهم ، وفي يوم الانتخاب يقوم الناخب بانتخاب ممثلي القضاء، كما يقوم بالوقت نفسه بانتخاب إحدى اللوائح على مستوى لبنان ، ولدى نهاية الاقتراح يتم اختيار النواب المنة وفقاً لطريقة عدد الأصوات المعتادة ، أما الأصوات الممنوحة على المستوى الوطني فتعد وتوزع على اللوائح وتتمكن كل لائحة من أن توصل إلى البرلمان عدداً من المرشحين متناسباً مع نسبة الأصوات التي حصلت عليها ، أي أن اللائحة التي تحصل على ٥٠% من الأصوات لها

١- بول سالم، من كتاب (اقتراحات في سبيل نظام انتخابي جديد أوفر عدلاً وأفضل تمثيلاً) (عمل مشترك) دار الجديد ،

بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٣٠٧

الحق في إيصال ١٤ نائباً ، أما إذا حصلت على ٢٥% فتوصل ٧ نواب وإذا حصلت على ٤% فلا يمكن أن توصل أكثر من مرشح واحد . وبما ان اللوائح مرتبة مسبقاً بحسب الأولوية، فإن الأعضاء الذين ياتون على رأس اللائحة يملكون حظاً أوفر في الوصول إلى البرلمان ، مع المحافظة على ضرورة التوازن الطائفي ، ويتم ذلك باستخدام التناوب ، أي أن في كل لائحة يفوز الأول ثم الثاني ثم ... ابتداءً من اللائحة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات، حتى اللائحة التي حصلت على النسبة الأدنى.

ج- مشروع المحامي صلاح مطر^(١):

يرى الاستاذ صلاح مطر أن المطلوب من قانون الإنتخاب ، التمثيل الحقيقي في إطار وطني توحيدي، وفي الوقت عينه التطوير الديمقراطي الذي لن يكون من دون حد أدنى ومتدرج . وأبرز مميزات اقتراح المحامي مطر تتمثل باعتماد القضاء أو الدائرة الوسطى وفق النظام الأكثرية بدورة واحدة، واعتماد لبنان بكامله دائرة واحدة بالنسبة لعدد من المقاعد ويطبق التمثيل النسبي المعلن من أجل إلزام الأحزاب والكتل بالتحالف بعضها البعض، هذا مع الإبقاء على التوزيع الطائفي بالنسبة للدوائر الوسطى، وإلغاء المذهبية بالنسبة للدائرة الوطنية ، على أن تقرر الكتل ومشكلي اللوائح ما تراه مناسباً عند تأليف اللوائح.

لكن على الرغم من محاسن هذا النظام الجمة، وخاصة على صعيد هدفه في الإرتقاء بالحياة السياسية، إلا أنه يأخذ سلبيات النظام الأكثرية والنظام النسبي، التي تكلمنا عنها في الفقرات السابقة، فضلاً عن أن التجربة اللبنانية في مجال القواعد المؤقتة الإنتقالية غير ناجحة، مما يدفعنا إلى التساؤل ، ماذا لو أخذ بهذا النظام وجمّد كما هو بدون أي تطوير ؟ أي ماذا لو بقيت غالبية المقاعد خاضعة لنظام التمثيل الأكثرية البسيط وبقي عدد النواب في الدائرة الصغرى أو الوسطى أكبر بكثير من عددهم في الدائرة الكبرى ؟

١- صلاح مطر، قانون الإنتخاب وتطوير الديمقراطية، النهار، بيروت، ١٩٧١ ص ١٠. وما يليها

رابعاً: مشاريع انتخابية تركز على ركائز مختلفة

المشاريع الانتخابية عديدة، حتى يمكن القول أن لا حصر لها ، وفي هذه الفقرة سنعطي لمحة عن بعض المشاريع التي يمكن أن تطبق في الواقع اللبناني، وبعضها قد طرح بقوة على الصعيد السياسي ،كمشروع العميد الدكتور فايز الحاج شاهين ،أما بعضها الآخر فقد أتى كرد على هكذا مشروع " أو أخذ منه" كمشروع الدكتور إدمون نعيم، فضلاً عن اقتراحات أخرى سيجري بحثها.

أ- مشروع الدكتور فايز الحاج شاهين: (١)

اقترح د. فايز الحاج شاهين أثار ضجة إعلامية سياسية، بعد تبنيه من رئيس الجمهورية السابق الأستاذ الياس الهراوي، ويقضي هذا الاقتراح بإجراء الانتخاب على مرحلتين ، مرحلة أولى يتم الانتخاب فيها على مستوى القضاء ، بحيث يختار الناخبون العدد المحدد من المقاعد النيابية للقضاء المعني، ويعتبر مؤهلين لخوض المرحلة الثانية المرشحين الذين يحصلوا على أعلى نسبة من الأصوات عن كل مقعد من المقاعد المخصصة لطائفة ما. أما في المرحلة الثانية فتجري الانتخابات على صعيد لبنان دائرة وطنية واحدة، فيعتبر فائزاً المرشح الذي ينال ٦٠% من أصوات المقيّرين، وفي حال عدم حصوله على هذه النسبة، يصار إلى إجراء دورة ثانية يفوز فيها من ينال الأكثرية العددية ، وكل ذلك في إطار احترام التوزيع الطائفي والمناطقى للمقاعد النيابية، و تكمن إيجابيات هذا الاقتراح بتوفيقه بين المنطق الطائفي والمنطق الوطني، كما أنه متوافق مع الدستور والقوانين الأخرى ، لكن سلبياته أيضاً عديدة تكمن في نظامه الأكثرى وخاصة في المرحلة الثانية من الانتخاب على صعيد لبنان . فالمساواة الكمية أي المساواة المرتكزة على عدد السكان كالمساواة بين أصوات الناخبين والمساواة في التمثيل بين السكان غير متوفرة في القضاء كدائرة انتخابية، كما ذكرنا سابقاً ، أما المساواة النوعية الخاصة بلبنان أي المساواة في التمثيل الفعلي للكتلتين المسيحية والإسلامية، يمكن أن تتحقق في القضاء لكن من المرجح أن تضعف في المرحلة

١- أنظر نص الاقتراح في كتاب الطوان الناشف و خليل الهندي، الانتخابات النيابية في لبنان مرجع سبق ذكره. ص ١٨٧

الثانية من الانتخابات وفق هذا الاقتراح، لا بل أكثر من ذلك فإبنا نوافق الدكتور نواف سلام الذي يعتبر " ان التأهيل على أساس القضاء لا يغير شيئاً، بل لا يعدو كونه " خدعة " تسمح بإشراك المقترعين في الإنتخاب ، دون أن يكون بوسعهم تغيير النتائج المحسومة، مسبقاً بفعل التحالفات السلطوية على أساس الدائرة الواحدة " .

ب- مشروع الدكتور أدمون نعيم^(١):

ان هذا الاقتراح مستوحى من المشروع الذي قدمه د. فايز الحاج شاهين ، لكنه يخالفه في النظرة إلى أهمية التوفيق بين المنطق الطائفي والمنطق الوطني، التي يركز عليها المشروع السابق، لان هذا المشروع يعطي الأهمية لاحترام إرادة كل من المجموعتين الإسلامية والمسيحية في اختيار ممثليها ، وإشراك كل منهما في اختيار ممثلي المجموعة الأخرى

وذلك احتراماً للمادة ٢٤ من الدستور اللبناني والتي توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، واحتراماً للواقع الطائفي، حيث الأكثرية الساحقة تنقاد بنزعتها الطائفية في عملية اختيار الممثلين. لذلك، فإن اقتراح د. نعيم يقسم الإنتخابات إلى مرحلتين:

مرحلة أولى يتم بواسطتها التأهيل، ويكون الإنتخاب فيها بشكل محض طائفي، أي أن تجري الإنتخابات في هذه المرحلة على أساس المحافظة وبواسطة هيئات مذهبية تنتخب كل منها ممثليها ، فيختار كل مذهب ضعفي أو ثلاثة أضعاف عدد المقاعد النيابية المخصصة له ، على أن يحدد للمواطنين الذين ليس لهم مقعد نيابي في المحافظة حق الإنتخاب في محافظة مجاورة ، عندها نكون قد حددنا لكل مذهب مرشحين في كل محافظة يلحظ القانون مقعداً أو أكثر لهم فيها وأهلنا هؤلاء لخوض المرحلة الثانية. أما في المرحلة الثانية ، فيتم الإنتخاب باختيار كل ناخب على صعيد لبنان دائرة واحدة المرشحين الذين يفضلهم ضمن التوزيع الطائفي، ويمكن تبني النظام النسبي في المرحلة الثانية.

١- انطوان الناشف و خليل الهندي، الإنتخابات النيابية في لبنان، م.س.د. ص ٢٣٠ ، أيضاً ، السفير ، ١٥/٢/١٩٩٦.

إن هذا الاقتراح في مرحلته الأولى لا يحمل أي احترام للمساواة بين اصوات الناخبين، وللمساواة في التمثيل بين السكان ، لأن قاعدته المساواة الفعلية في التمثيل بين الطوائف أي (المساواة النوعية الخاصة) وبالتالي لا يحترم المساواة في التمثيل السياسي الفعلي للسكان المتناسب مع العنصر الديمغرافي . أما المرحلة الثانية وهي الانتخاب على صعيد لبنان دائرة واحدة فلا تغير شيئاً ، فالمعيار الطائفي في المرحلة الأولى يخفي المعيار الوطني الذي رأى د. نعيم تفعيله في المرحلة الثانية، لكنه حسب رأبي لم ينجح بذلك، لأن هذا الاقتراح هاجسه التمثيل الطائفي ، أي المحافظة على التمثيل الفعلي لمختلف الطوائف مما سيؤدي إلى تجميد الصيغة اللبنانية لا بل أكثر من ذلك يمكن أن يزيدا سوءاً .

ج- مشاريع انتخابية أخرى:

الإقتراحات عديدة ^(١) ، فبعض السياسيين طرح إمكانية اعتماد نظام انتخابي يقوم على التصويت المحدود، أي أن يعطى الناخب حق انتخاب عدد معين من المرشحين ، يقل عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة ، من هذه الإقتراحات اقتراح " بطرس حرب" الذي ينص على اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية ، وعلى أن يقترح كل مواطن لعشرة مرشحين فقط ، كذلك الأمر اقتراح د." زهير العبيدي" الذي ينص أيضاً على اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية وعلى أن يقترح المواطن لأربعة مرشحين فقط (اثنين مسيحيين واثنين مسلمين) واقتراح " جوزيف حداد " الذي ينص على حق الإقتراح لثمانية مرشحين فقط ، واقتراح "ابراهيم نحاس" الذي ينص على حق انتخاب مرشحين فقط ، واقتراح " انطوان الهاشم " الذي ينص على حق الانتخاب لستة مرشحين في لبنان كافة وهذا النظام الانتخابي كما يقول طارحيه قد لقي تطبيقاً في كل من اسبانيا والبرتغال ومالطا ، وفي المملكة الأردنية الهاشمية حيث يعطى حق التصويت لمرشح واحد. وهناك أيضاً مشاريع التصويت البديل أو التصويت

١- أنظر حول هذه الاقتراحات ، الجغرافيا الانتخابية في لبنان، شروط التمثيل الديمقراطي، منشورات المؤسسة

اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ، ٢٠٠٢ ، ص٢٧٥-٢٩٢-٣٠٦ . أيضاً مسعود يونس، النهار ، ٢٩-

٢٠٠٢/١٠/٣٠.

بالمفاضلة وخصوصية هذا النظام تتمثل بان الناخب يدعى ليس فقط إلى الإدلاء بصوته لمصلحة مرشح أو عدد من المرشحين، إنما أيضاً إلى إبداء أولويته عند ممارسة خياراته ، بحيث يجري مفاضلة بين المرشحين ، فيصرح الناخب أنه يفضل (ب) على (ج) ، فإذا لم يحصل مرشح على ٥٠% + ١ الأفضلية الأولى يستبعد المرشح الذي نال أنفى عدد من الأصوات وتوزع أصوات مؤيدة على سائر المرشحين ، وإذا لم يفز بعد ذلك أي مرشح بأكثرية الأصوات تعاد العملية مرة أخرى، إلى ان يحصل مرشح واحد على الأغلبية المطلقة، وقد تم اعتماد هذا النظام في استراليا للإنتخابات التشريعية، وفي غينيا الجديدة ١٩٦٤ حتى ١٩٧٢ ، وتطبيق المفاضلة في لبنان يمكن أن تتم لكن بين مرشحين من ذات الطائفة ، لذا لا يكون هذا النظام قد قدم أي جديد بل على العكس يمكن أن يؤدي إلى تعميق التطرف الطائفي.

الفصل الثاني: تكافؤ الفرص ومشاريع الإصلاح

تكافؤ الفرص أو المساواة بين المرشحين في ظروف الحملة الانتخابية مبدأ دستوري أساسي في النظم الديمقراطية كافة، وهو ركيزة مهمة من ركائز مساواة اللبنانيين في الحقوق والواجبات، التي نص عليها الدستور اللبناني في الفقرة (ج) من مقدمة الدستور " لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل".

وفي المادة السابعة من الدستور التي تنص على أن " كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم "أيضاً في المادة الحادية والعشرين، الفقرة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي نصت على المساواة في الانتخابات " إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، ويعبّر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع".

وكما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة الخامسة والعشرين على أن لكل مواطن الحق والفرصة من دون أي تمييز ورد في المادة الثانية ومن دون قيود غير معقولة في المشاركة في إدارة الشؤون العامة ، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية ، وفي أن ينتخب ويُنتخب ، في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين. هذه النصوص أصبحت جزءاً من الدستور اللبناني بعد النص عليها في الفقرة (ب) من مقدمة الدستور " لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم موثيقاً ، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيقاً والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء ". من هنا ننطلق لنقول أن إقرار مبدأ المساواة في

الدستور لا يكفي للوصول إلى مساواة فعلية وحقيقية، إذا لم تجسد الدولة هذه المبادئ كما نصت الفقرة (ب) في جميع الحقول والمجالات "قوانين وقرارات و ممارسة " دون استثناء. بدءاً من تأمين الحد الأدنى من المساواة في الإعلام والإعلان الانتخابيين، مروراً بالمساواة في الإنفاق الانتخابي، وذلك بتنظيمه ووضع حد أقصى للإنفاق، وصولاً إلى التشدد في ضبط الوسائل غير المشروعة، التي تمس مبدأ المساواة بين المرشحين، فتتنظيم الإنفاق والإعلام يمكن أن يكبح جماح رأس المال في لعب دور حاسم في العملية الانتخابية، وإعطاء الفرصة للعبة السياسية بأن تمارس بأصولها وديمقراطيتها، فمن المعروف أن المرشحين يختلفون بعضهم عن بعض في قوة نفوذهم وفي قدرتهم على التأثير في تفكير الناخبين، وللثروة أثرها وبالتالي فإن من يملك المال و يملك وسائل الإعلام، يملك السيطرة على وسائل توجيه الرأي العام، بالإضافة إلى ذلك فإن تنظيم الإنفاق والإعلام والإعلان الانتخابي، والقضاء على بعض الممارسات غير المشروعة، يؤدي إلى تغيير العلاقة بين المرشح والناخب، من علاقة نفعية مرتكزة على الخدمات الشخصية، إلى علاقة عمادها المصلحة العامة والبرنامج الانتخابي، وبالتالي يتاح للناخب إعمال عقله والانتقال من منفعة محدودة في الزمان ومباشرة، إلى منفعة تطال المجتمع ككل، مما يؤدي إلى إدخال مفهوم ثقافي جديد في ممارسة الحياة الديمقراطية، يظهر في المشاركة في الشؤون العامة من قبل المواطنين الذي ينم عن حس وطني سليم وراقي في درجة الوعي السياسي، وإدراك الناخب لأهمية المسؤولية الملقاة على عاتقه، ونحن من القائلين بأن سبب تأخر وتدهور الديمقراطية في بلادنا هو ضعف الوعي الديمقراطي، كما أن تنظيم العملية الانتخابية يلبي بممثلين ذوي كفاءة". فالمقهور اقتصادياً، لا يمكنه أن يمارس المواطنة بمفهومها الصحيح لأنه يتأثر بسلطة المال السياسي وسلطة الحكم والغرائز^(١) والثلاث تعطل الانتخابات وبالتالي الديمقراطية، لأن لا ديمقراطية من دون تنافس حر في الانتخابات، ولا تنافس حر من دون

١- ميشال سماحة، المواطن والديمقراطية والانتخابات، وفتح المؤتمر الثامن، مجموعة مقالات منشورات

جامعة سيدة اللويزة، بيروت، سنة ١٩٩٦، ص ٩٥.

تكافؤ فرص بين المرشحين فتكافؤ الفرص شرط أساسي لديمقراطية الانتخابات^(١).
أما الإشكالية المطروحة في هذا الفصل والمتفرعة عن الإشكالية العامة والتي سنقوم ببحثها
تتلخص بالسؤال التالي: مدى تحقق المساواة بين المرشحين في ظروف الحملة الانتخابية ؟
أي هل هناك تكافؤ فرص بين المرشحين في الانتخابات النيابية وما هي مشاريع الإصلاح
إذا وجدت ؟ أي ما هي اقتراحات تحقيق المساواة في الحملة الانتخابية؟

١- المشروع الانتخابي لندوة العمل الوطني، م.س.د، ص ٣

-القسم الأول: النفقات الانتخابية ومشاريع الإصلاح:

فقرة أولى : النفقات الانتخابية

أولاً: أهمية المال في العملية الانتخابية:

يعد المال من أهم عناصر العمل السياسي، وتزيد أهميته في الانتخابات ، ففي هذه الفترة تصبح الحاجة ماسة للإتصال بالناخب ودفعه بطرق معينة حسب التقاليد السياسية والأخلاقية المتبعة للتصويت لأحد المرشحين، حتى انه أحياناً يكون أداة لتزوير إرادة الناس " واستغلال ضعفهم المادي"^(١).

فللمركز المالي أهمية كبيرة في اللعبة الانتخابية بشكل عام، والبنانية بشكل خاص. فالمزايا الشخصية مثل (الشرف ، الصدق ، الأمانة ، الإخلاص، الكفاءة ... لا تحظى بوزن، كبير في مجال الترشح للانتخابات النيابية، بالمقارنة مع الثقل أو المركز المالي للمرشح أو حتى لمن يدعمه، فالانتخابات عملية تحكمها الإعتبارات المالية وذلك بسبب النفقات الباهضة التي يتكبدها المرشح " حتى أن احد الساسة الأميركيين وهو رئيس مجلس ولاية كاليفورنيا وصف هذه العلاقة بين المال والسياسية بقوله " النقود بالنسبة للسياسة بمثابة لبن الأم"^(٢).

فلتنظيم الإنفاق الانتخابي أهمية كبرى في مجالات عديدة ، فهذا التنظيم يمكن أن يكبح جماح رأس المال، الذي لعب وما يزال الدور البارز في الانتخابات النيابية بطرق شرعية أحياناً وبطرق غير شرعية أحياناً أخرى .

فلا يخف على أحد ،وظيفة المال وقدرته على تزييف الرأي العام، وتشويه المعنى الحقيقي للمشاركة الديمقراطية ، فمن يملك ثروة أكبر يمكنه السيطرة على صناعة الرأي العام أكثر ، فضلاً على أن من شأن تنظيم الإنفاق الانتخابي تغيير العلاقة بين المرشح والناخب، من علاقة نفعية مرتكزة على الخدمات الشخصية إلى علاقة عمادها المصلحة العامة.

١- النهار، ١٢/٧/١٩٩٦، سلسلة الملوك الإجتماعي لللبنانيين في الانتخابات النيابية.

٢- داوود باز، م.م.ذ. ص ٥٢٤.

ثانياً: واقع الإنفاق الانتخابي في انتخابات الجمهورية الثانية:

إن تأثير المال في الانتخابات اللبنانية قديم ، فقد اعتاد اللبناني على التصويت استناداً إلى الخدمات التي يقدمها المرشح، الذي يمكن أن يكون (وزيراً أو نائباً أو صاحب مهنة حرة ...) من دون أدنى اعتبار للبرنامج الانتخابي ، فالعناصر المالية المؤثرة في العملية الانتخابية أكثر من أن تحصى، فمن إنفاق على التجهيزات الإدارية، إلى إنفاق على النقل والجهاز الإداري، إلى إنفاق على الملأب والصور والمنشئير وإلى المساعدات الإنسانية " هبات " إلى التوظيف إلى ..)، وشراء مقاعد في اللوائح القوية ، إضافة إلى تأمين الخدمات عبر المواقع الرسمية ، إلى الرشوة ، وما يفاقم الوضع سوءاً النظام الطائفي الذي يجعل الناخب من طائفة معينة غير معني إلى حد كبير بالمرشح من الطائفة الأخرى في ظل غياب الخطاب الوطني والبرنامج السياسي ، فنرى الأموال والخدمات تتدفق على رؤساء البلديات والمخاتير والنوادي والجمعيات والكثير من المفاتيح الانتخابية، لدرجة أنها تحرك العجلة الإقتصادية في موسمها .. لكل ذلك نرى أن مبدأ تكافؤ الفرص غير موجود أبداً، فعدم التكافؤ في القدرات المالية في ظل غياب القانون المنظم للإنفاق يجعل الساحة الانتخابية والتمثيل النيابي مشرع الأبواب أمام أصحاب الملايين ، ومغلق أمام من يحمل أفكار ووعي للمصلحة العامة، بدون أموال تصرف لشراء الذمم والموقع ، وهذا واضح في مجمل العمليات الانتخابية التي تمت في الجمهورية الثانية (١٩٩٢-١٩٩٦-٢٠٠٠) ، أما الممارسات التفصيلية فلن أدخل فيها ، وأحيل من يود معرفة تفاصيلها إلى الصحف ^(١) المرافقة للعملية الانتخابية، وإلى تقارير الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخاب ^(٢) ، وإلى بعض المراجع الأخرى في هذا المجال ^(٣)، لكن أخص الواقع الذي نعيشه بنقل خيبة أمل الدكتور محمد ميشال الغريب ^(٤) المعبرة في هذا المجال " حاولت الوصول إلى النيابة ... وخاب أمني إذ استنتجت أن الصفات العلمية والقيم الأخلاقية لا تكفي، فنظامنا الرأسمالي الرشوي لا يصلح.. "

١- أنظر حول واقع الإنفاق في الانتخابات اللبنانية السفير ، ٣١/٨/١٩٩٦ ، (الماكينات الانتخابية)، الديار، ٥ آب

١٩٩٢، النهار، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٦، الديار، ١٠ آب ١٩٩٢، النهار ٣ حزيران ٢٠٠٢ - ١٦ أيلول ١٩٩٦

٢- تقرير الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات حول انتخابات ١٩٩٦- أيضاً تقرير الجمعية سنة ٢٠٠٠

م.س.ذ.

٣- الانتخابات النيابية وأزمة الديمقراطية، م.س.ذ، ص٣٢-١٧٤-٤٩٤.

٤- محمد الغريب، نوابنا، بيروت ٢٠٠٣، حقوق النشر للمؤلف، ص٣٦-٦٢-٥٠-١٢٣.

ثالثاً: التنظيم القانوني للإنفاق الانتخابي:

إن القوانين المتعلقة بتحديد سقف للنفقات الانتخابية وطريقة إنفاق وحصر مصادر التمويل غير موجودة في التشريع الانتخابي اللبناني، وتشكل هذه النقطة إلى جانب الفلتان الإعلامي والإعلاني عنصر أساسي للقضاء على تكافؤ الفرص بين المرشحين ، وهذا ما دفع المجلس الدستوري اللبناني في قراره رقم ٩٦/٤ في ١٩٩٦/٨/٧ إلى إعطاء رأيه فيما يجب أن يتضمن التشريع الانتخابي، " فقد عبر المجلس عن تمنيه بتأمين المساواة بين المرشحين، بالنسبة إلى الأعباء التي تلقى عليهم، مع ارتقاب وضع سقف أعلى للنفقات الانتخابية" ^(١) ، هذه الحاجة إلى قانون يحدد الإنفاق سبقتنا إليه الدول العريقة في الديمقراطية، فبعد "أن كانت الأحزاب المحافظة في أنكلترا تحرص على اختيار الأكثر ثراء وتقديمه للناخبين" ^(٢) صدر قانون (the corrupt and ILlegal practices prevention) عام ١٨٨٣ ^(٣) وبموجب المبادئ العامة لهذا القانون، على كل مرشح تعيين فريق لرصد المصاريف الانتخابية، وموافقة هذا الفريق ضروورية قبل صرف أي مبلغ لمصلحة المرشح ، كما نص على وجوب ألا يتعدى المرشح سقفاً معيناً للنفقات الانتخابية ، وفي حال تجاوز المرشح هذا السقف يسعى القضاء لحرمته مقعده إذا كان ناجحاً في الانتخابات ، "أما السقف الانتخابي في بريطانيا فهو ٤٦٤٢ جنيه أي حوالي ٦٥٠٠ دولار، يضاف إليه ٥,٢ سنت لكل ناخب في الريف،+ و ٣,٩ لكل ناخب في المدن" ^(٤).

١- أنظر نص القرار في جريدة النهار، ١٩٩٦/٨/٨.

٢- داوود باز، م.س.ذ، ص ٥٢٤.

٣- الانتخابات النيابية وأزمة الديمقراطية في لبنان ، م.س.ذ، ص ٤٩٥، (بحث لديما صادر عن المكينات الانتخابية).

٤- النهار ١٨ أيلول ٢٠٠٠ (المعلومات مأخوذة من موقع الأنترنت (WWW aceprojeet. Org)

ومن أجل إعطاء فكرة أوضح عن تخلف القوانين اللبنانية في هذا المجال، نستعرض بعض سقف النفقات الانتخابية في عدد من الدول، مع تاريخ اعتمادها إذا أمكن، " ففي الهند مثلاً، السقف الانتخابي للمرشح (١٥٠ ألف روبية) ٣٣٠٠ دولار، أما في إيطاليا والتي اعتمدت هذا القانون سنة ١٩٧٤ فقد حدد سقف النفقات بـ (٨٠ مليون لير) أي ٣٦ ألف دولار + (١٠٠ × عدد المواطنين في الدائرة الفردية)، أما سقف الإنفاق للمرشحين للمقاعد الموزعة وفقاً للنظام النسبي فقد حدد بـ ٨٠ مليون لير + (١٠ ليرات × عدد المواطنين في الدائرة) وسقف الإنفاق للحزب (٢٠٠ ليرة × عدد سكان المناطق التي يمثلها)، أما في اليابان فقد حددت السقوف الإنفاقية على الانتخابات بالقانون الصادر سنة ١٩٧٥، الذي فرض سقفاً للحملات الانتخابية خلال الحملة الرسمية التي تمتد ١٢ يوماً، وقد حدد السقف للغرفة الدنيا (نائب واحد في كل دائرة) ١، ١٩ مليون ين، أي ١٨٠ ألف دولار + (١٥ × الناخبين المسجلين ÷ عدد المقاعد في الدائرة)، أما السقف للغرفة العليا فهو ٦، ١٣ مليون أي ١٢٧ ألف دولار + (٨ × عدد الناخبين المسجلين ÷ عدد المقاعد في الدائرة).

أما في ماليزيا فالسقف الانتخابي ٥٠ ألف رينغت (١٣٢٠٠ دولار)، أما في بولونيا فالسقف ٦٠ × معدل الراتب الشهري، وفي روسيا التمويل الذي يتحمله المرشح لا يفوق الألف × الحد الأدنى للأجور + تمويل يقدمه الحزب لا يفوق ١٥٠٠ × الحد الأدنى + تمويل يحمله الحزب، أما في إسبانيا فقد حدد القانون الصادر سنة ١٩٨٥ السقف الانتخابي بـ ٠,٢ دولار × عدد الناخبين في كل دائرة تضم مرشحاً عن الحزب، أما في مصر فقد حدد قرار وزير الداخلية رقم ٦٤٢٧ في سنة ١٩٩٠ الحد الأقصى للنفقات بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه بالنسبة للمرشح أما بالنسبة للحزب فقد حددت بـ ١٢٠ ألف جنيه^(١).

أما في فرنسا فقد صدر القانون الأساس رقم ٢٢٦ والقانون العادي رقم ٢٢٧ في ١١ آذار ١٩٨٨، وقد نصا على تنظيم تمويل الحياة السياسية واستهدافاً لتحقيق مبدأ المساواة بين المرشحين عن طريق الحد من السباق والإنفاق المتزايد، وتحديد حد أقصى للنفقات الحملة الانتخابية، فتحدد السقف الانتخابي بـ ٢٥٠ ألف فرنك فرنسي (٣٣ ألف دولار) + فرنك واحد عن كل مواطن في الدائرة (أضيفت ٥% عام ١٩٩٦) أما من يتجاوز الحد الأقصى

١- النهار، ١٨ أيلول ٢٠٠٠

للتنفقات يسقط حقه في الإسترداد الجزافي ،والإسترداد الجزافي هو لمن يحصل على ٥% من أصوات الناخبين على أن يسترد ١٠/١ من جملة الحد الأقصى المخصص للدعاية وعلى أن لا يتجاوز المبلغ المسترد قيمة النفقات الفعلية للحملة الانتخابية ، كما نظم المشرع الفرنسي التبرعات التي تقدم للمرشحين من قبل الأفراد الطبيعيين والمعنويين (مصادر التمويل) فحددها بـ (٥٠٠٠) فرنك بالنسبة للشخص الطبيعي و(٢٠٠٠٠) فرنك للشخص المعنوي كما تضمن النص ،عدد من القواعد التي تهدف إلى تهذيب التمويل الانتخابي، مثل ان كل تبرع يزيد عن ٢٠٠٠ فرنك فرنسي يجب أن يدفع بواسطة (شيك) ولا يجوز مطلقاً الدفع نقداً بأكثر من ٢٠% من قيمة المبلغ الإجمالي للنفقات الانتخابية ، كما تحظر المادة ١٦٣ الفقرة الرابعة من قانون الانتخاب الفرنسي تلقي مساهمة مادية من دولة أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي أجنبي ، كما نظم القانون " علانية " حسابات المرشحين عبر المادة ١٦٣ فقرة (١) والمادة ١٧٩ فقرة (١) من قانون الانتخاب فنص على تبيان جميع الإيرادات والنفقات التي صرفت في الدعاية، ولا يجوز الإطلاع عليها إلا للمجلس الدستوري وبمناسبة نزاع انتخابي.

لكن المجلس الدستوري الفرنسي وفي مجال تجلوز الحد الأقصى للنفقات التي تقع من أحد المرشحين، رأى أنه لا يترتب على عدم التقيد بسقف النفقات الانتخابية إلغاء الانتخاب ، إلا إذا كان من شأن هذا التجلوز أن يؤثر على حرية الناخبين أو ينال من سلامة الإقتراع.

رابعاً : النفقات غير المشروعة:

النظام اللبناني فيه الكثير من الفساد المستشري على جميع الصعد (السياسية ، الإدارية ، الإجتماعية ..)، وهذا ما دفع إلى ضعف ثقة المواطن بالدولة، والذي أساسه ضعف المواطنة الصحيحة والتي هي أساس كل عمل ديمقراطي ، فانتشرت ثقافة الفساد فأصبح ينظر المواطن العادي عدم تحقيق ثروة شخصية خلال إشغال مناصب في الإدارة العامة، لدليل على البلاء وعدم الذكاء ، " فالمعايير الأخلاقية السائدة شبيهة إلى حد كبير بالمعايير والتقاليد التي تتبعها العصابات والمافيات" ^(١). فاختلفت المساواة وانعدمت في ظل هذه الأساليب والممارسات، ووصل " الخط البياني " للمساواة إلى الحضيض خلال المعركة الانتخابية، فاستخدام الرشوة والغش والتزوير وصرف النفوذ واستغلال السلطة في هذه الفترة على أوسع نطاق . فالطبقة الحاكمة المتمسكة بالسلطة تستغل موقعها للإنفاق غير المشروع ولدعم مرشحيها ، فيأمرون بتأمين الخدمات لمؤيديهم وحجبها عن الآخرين ، فتتوزع الخدمات والمنافع العامة وفقاً لاعتبارات انتخابية صرفة، هكذا استخدمت أموال مجلس الجنوب ^(٢) و أموال صندوق المهجرين ^(٣) ... هذا فضلاً عن تلويح أهل السلطة للشعب باغراءات وعطاءات وخدمات وتوظيفات لا تعد ولا تحصى، فضلاً عن استعمال القوى الأمنية للضغط على المعارضين ^(٤) بالإضافة إلى شوائب في إدارة العملية، من تبديل مراكز الإقراع، إلى تعيين رؤساء أقلام من المحازيين، وصولاً إلى تسريب مغلفات الانتخاب ^(٥)

١- الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان ، م.س.ذ.، (عمل مشترك) بول سالم ، ص ٥١ .

٢- طوني عطالله، تقنيات التزوير الانتخابي وسبل مكافحتها ، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ ، ص ٣٤

٣- السفير ١٩٩٦/٩/٢ .

٤- النهار ١٩٩٦/٦/٢٧ (نقولا ناصيف) الرقابة المحلية للانتخابات .

٥- السفير ١٩٩٦/٨/٢٧ - النهار ١٩٩٦/٨/٢٨ - الديار ١٩٩٦/٩/١ - السفير ١٩٩٦/٥/٢ .

إلى إسهام الموظفين في الدولة بالحملات الانتخابية^(١) ، وانحياز الموظفين المكلفين إدارة العملية الانتخابية ووضع أموال وخدمات عامة تحت تصرف المرشحين^(٢) . فالتطوع الانتخابية^(٣) المقدمة بعد انتخابات ٩٦ و ٢٠٠٠ وبعد الانتخابات الفرعية في المتن (ميرنا المر ضد غريال المر) حافلة بتعداد الانتهاكات الصارخة للقوانين ولأبسط مبادئ الديمقراطية .

فقرى استغلال المسؤول السياسي أو الموظف الإداري لسلطته، بغية توظيفها في إطار الانتخابات النيابية على نحو يخدم أغراضه أو أغراض لائحته أو أي مرشح آخر " وهذا ما يعرف بصرف النقود" أما أخطر المخالفات في العملية الانتخابية تلك الممارسات المتعلقة بشراء الأصوات وهي على نوعين مالية مباشرة أو عينية غير مباشرة^(٤) (أجهزة اتصال ، بنزين ، تعبئة طرقات ، إقامة ساحات ، مهرجانات ، مآدب ..) وهي ممتدة على كافة أرجاء الوطن حتى أنها أصبحت من الأعراف الانتخابية والواجبات التي لا بد للمرشح من احترامها، وإلا فلن يأخذ إلا الأصوات القليلة والقليلة جداً، بالإضافة للعب على التناقضات المذهبية وإثارة الغرائز، وهي ممارسات أخطر من الأولى على كيان الوطن واستقراره وقد استعملت في انتخابات ٢٠٠٠ في بيروت وفي الانتخابات الفرعية في المتن (الأولى والثانية) وما يزيد " في الطين بلة " حسب المثل الشعبي، أن بعض الممارسات غير المشروعة، أخذت تُرقد وتُغطى بشرعية قانونية ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

١-المخصصات المقدمة من وزارة الأشغال للنواب للقيام بأعمال الأشغال في مناطقهم، وذلك

يعتبر دعماً غير مشروع لنفوذهم ويمكن توصيف طريقة صرفه في موسم الانتخابات بالرشوة المبطنة مع إشارتنا على أن هذه المخصصات تتعارض مع مبدأ فصل السلطات المكرس بموجب الدستور اللبناني .

١- عصام سليمان، تكافؤ الفرص، من كتاب الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان ، م.س.ذ، ص ٢٦١.

٢- أنظر تقرير الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (١٩٩٦-٢٠٠٠) م.س.ذ.

٣- أنظر طعن عصام نعمان بنياية خالد صعب وطعن البير مخير ضد أبي حيدر ، ص ٤٠٠ من كتاب خليل الهندي وأنطوان الناشف ، المجلس الدستوري ... م.س.ذ.

٤. النهار ٤ أيلول ٢٠٠٠ - الديار ٢ آب ١٩٩٢

٢- دعوة وزير الداخلية الناس إلى الإنتخابات دون عزل في إنتخابات المتن الفرعية الأولى في ٢٠٠٢/٦/٣ " مع العلم أن قانون الإنتخاب اللبناني في المادة ٤٩ يلزم الناخب بدخول المعزل " وذلك تأسيساً على قرار المجلس الدستوري رقم ٥ في ١٩٩٧/٦/١٧ والقرار رقم ١٥ /٨ /٢٠٠٠ والذي اعتبر فيه المجلس أن التصويت العلني لا يؤثر في النتيجة في حال لم يترافق مع أي ضغط إنما بحرية الناخب، مع العلم أن عدم دخول العزل يجب أن يعتبر دليل على ممارسة نوع من الضغط أو الإغراء ، لأن العزل إلزامي وخرق إلزاميته هو خرق لقاعدة قانونية ملزمة . فالعزل يسمح للناخب إخفاء خياره ، وهذا أمر بالغ الأهمية في إنتخابات كالتى تجري في لبنان " وفي ظل الممارسات الفاسدة " (١) التى أشرنا إليها سابقاً والتي يعرفها كل لبناني ، ويمكن تلخيص الواقع بالشهادة التى قدمها النائب بطرس حرب في المؤتمر الدولي لمحاربة الفساد الذي عقد في مدينة براغ في تشرين الأول ٢٠٠١ " عنصر المال أساسى في الحياة السياسية في لبنان، وهذا ما يفسر تعاضد عدد الميسورين في المؤسسات الدستورية وفي الترشيح للإنتخابات النيابية وشراء الضمائر... للوصول إلى مواقع الجاه والنفوذ فأصبحت مجالس الوزراء منتدى لفاحشي الثراء " (٢).

بالرغم على أن القانون اللبناني قد نص على قواعد قانونية تُشكل إذا ما فُعلت ضابط رادع بوجه الممارسات غير المشروعة فقد نص قانون الإنتخاب في مادته ٦٥ بالحظر على موظفي الدولة والبلديات والمخاتير العمل لمصلحة أحد المرشحين أو ضده. بالإضافة إلى ان قانون العقوبات اللبناني (٣) يعاقب في المادة ٣٢٩ منه، على كل فعل من شأنه أن يعوق اللبناني عن ممارسة حقوقه أو واجباته المدنية كما أن المادة ٣٣١ تعاقب من يحاول التأثير في اقتراع أحد اللبنانيين بقصد إفساد نتيجة الإنتخاب العلم ، إما بإخافته من ضرر يلحق

١- النهار ١٩٩٥/١٢/٢٠ ، إميل خوري، (تشويه العملية الإنتخابية ، يبدأ بلوائح الشطب وينتهي بفرز الأصوات).

٢- النهار ٢٠٠٠/١٠/١١

٣- قانون العقوبات اللبناني ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٥٢ وما يليها

بشخصه أو عائلته أو مركزه أو ماله أو بالعروض أو بالعطايا أو بوعد شخص معنوي أو جماعة من الناس بمنح إدارية ، كما يستحق العقوبة ذاتها من قبل مثل هذه العطايا والوعود. أما المادة ٣٣٢ والتي وجهت إلى الموظفين والعاملين والمستخدمين في الدولة والتي تعاقب بالتجريد المدني كل من هؤلاء إذا استخدموا سلطتهم للتأثير في اقتراع أحد اللبنانيين ، والمادة ٣٣٣ تنص على " كل شخص غير أو حاول أن يغير بالغش نتيجة انتخاب عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين ، إذا كان المجرم مكلفاً جمع الأصوات أو أوراق الاقتراع أو حفظها أو فرزها أو القيام بأي عمل آخر بانتخاب عام عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، أما المادة ٣٧٥ فقد نصت على " من أخذ أو التمس أجراً غير واجب أو قبل الوعد به سواء كان لنفسه أو لغيره بقصد إنالة آخرين أو السعي لإنالهم وظيفة أو عملاً أو مقاولات أو مشاريع أو أرباحاً أو منحة من الدولة أو من إحدى الإدارات العامة أو بقصد التأثير في ممالك السلطات بآية طريقة كانت ، عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة أقلها ضعفاً قيمة ما أخذ أو قبل به.

أما المادة ٣٥١ فنص على أن " كل موظف وكل شخص ندب إلى خدمة عامة سواء بالانتخاب أو بالتعيين وكل امرئ كلف مهمة رسمية كالحكم والخبير والتمس أو قبل لنفسه أو لغيره هدية أو وعداً أو أي منفعة أخرى ليقوم بعمل شرعي، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة أقلها ضعفاً قيمة ما أخذ أو قبل به ، كذلك الأمر وبنفس المعنى المادة ٣٥٢ التي تعاقب عند إقدام أحد الأشخاص المذكورين في المادة السابقة على عمل منافي للوظيفة أو ليسهل أو يؤخر ما كان عمله واجباً عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة.

إن هذه النصوص وغيرها قادرة على كبح جماح الوسائل غير المشروعة، إذا ما توفرت الإرادة لدى السلطة والأجهزة الممسكة زمام الأمور ، فالممارسات السابقة التي تحدثنا عنها مشهورة ومعروفة للقاصي والداني، وعلى الرغم من أن النصوص القانونية التي مر ذكرها تنطبق عليها، فإننا لم نسمع بموظف عوقب أو براشي أو قابل رشوة توقف.

وهذه القواعد القانونية لا تختلف عن القواعد المعمول بها في الديمقراطيات العريقة مثل فرنسا أو في غيرها كمصر مثلاً^(١). ولتخطي هذه الممارسات غير القانونية في لبنان، يجب التركيز على التربية المدنية وعلى تعليم وبث القيم الأخلاقية في مجتمعنا، بالإضافة إلى

تفعيل عمل النيابات العامة لضبط هذه الممارسات ، أو تشكيل نيابة عامة تتحصر مهامها بملاحقة الجرائم الانتخابية .

وتجدر الإشارة على ان المجلس الدستوري الفرنسي يتشدد إزاء هذه الممارسات من أجل سلامة العملية الانتخابية والديمقراطية والمسئولة بشكل عام، وقد قام هذا المجلس بإبطال العديد من الانتخابات لممارسات تتعلق باستغلال السلطة والوظيفة للضغط على الناخبين^(١) بالرغم على ان الممارسات التي لحظها المجلس المذكور وأبطل على أساسها العديد من الانتخابات هي في غاية البساطة إذا ما قورنت بعدد الممارسات والمخالفات الخطيرة التي تجري في لبنان والتي أشرنا إليها سابقاً ، لذلك نرى على ان من واجب المجلس الدستوري اللبناني التشدد إزاء هذه الممارسات والاقتداء بالمجلس الدستوري الفرنسي .

-
- ١- أمين مصطفى محمد ، الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية القضاء في مواجهة الفسح الانتخابي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، ٢٠٠٠ ، الإسكندرية ، ص٤٦-٦٠.
 - ٢- خليل الهندي وأنطوان الناشف، المجلس الدستوري... ، م.س.د، ص١٩٨-٢٦٩.

الفقرة الثانية: مشاريع الإصلاح:

معظم القانونيين يؤكدون على أن الحاجة ماسة إلى قانون يحدد سقفاً للمصاريف الانتخابية، لكن على رغم ذلك فإن مشاريع واقتراحات القوانين قليلة في هذا الصدد ، وهذا ما يترجم واقع الحال السياسي حيث الكلام السياسي عن الإصلاح كثير لكن الإرادة بالإصلاح ضعيفة، فبعد انتخابات ٩٦ و ٢٠٠٠ كثر الحديث عن وجوب إصلاح وتنظيم الإنفاق، وترجم في حكومة الرئيس سليم الحص بمشروع القانون المقدم بالمرسوم رقم ٢٢٩٩ الذي لم يبصر النور . فمن الواضح اليوم أننا بحاجة إلى قانون خاص بتمويل الحملات الانتخابية يحدد المبالغ التي يجوز إنفاقها وكيفية هذا الإنفاق وعلى ماذا سينصب ، كما يجب أن يحدد مصادر التمويل ويلزم بتقديم حسابات كل حملة انتخابية للتدقيق المحاسبي " كما هي الحال في الديمقراطيات الغربية) كما يجب مراقبة الإنفاق ، فكل ذلك سيؤدي إلى خفض الفارق في تفوق المرشحين أصحاب الأموال على المرشحين الأقل ثروة كي يعود هناك شيء من المساواة والإنصاف.

أولاً: المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٢٢٩٩:

وافق مجلس الوزراء في ١٩ كانون الثاني من العام ٢٠٠٠ على مشروع قانون يتعلق بمصاريف الحملات الانتخابية وسقفها وأحيل هذا المرسوم على مجلس النواب في ٢٧ كانون الثاني سنة ٢٠٠٠، اهم ما جاء بهذا المرسوم : تحديد المقصود بالنفقات الانتخابية والتي تخضع لأحكامه (مكاتب مرشحين ، تجمعات ، مآدب ، مناشير ، صور ، وسائل نقل ، تجهيزات مطاعم) كما أشار المشروع للمصاريف غير المشروعة التي يتم صرفها في الحملات الانتخابية ومنعها وهي مخصصات للعاملين في الحملة أو للناخبين، مساعدات عينية ونقدية تحت ستر تسمية اجتماعية ، هبات باستثناء المستشفيات ودور الأيتام ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والجامعات والمنح الدراسية التي تقدمها مؤسسات مرخص لها منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

وقد حدد المرسوم سقف الإنفاق للمرشح المنفرد بـ ١٥٠ مليون ليرة أما إذا انضم إلى لائحة فيصبح سقف حملته الفردية ٥٠ مليون بينما يدخل باقي المبلغ أي ١٠٠ مليون في صلب نفقات اللائحة، على أن تستثنى قيمة التأمين المالي المطلوب إيداعه من المرشح والمبلغ

اليوم محدد بـ ١ ملايين ليرة لبنانية، كما تستثنى أيضاً نفقات الإعلام والإعلان الانتخابيين، أما طريقة صرف هذه الأموال فتتم حصرياً بواسطة مفوض حسابات يسمى خطياً خلال شهر يسبق الأشهر الستة التي تسبق انتهاء ولاية مجلس النواب، أو منذ حصول الشغور في مقعد نيابي في حال الانتخابات الفرعية، ويتحمل مسؤولية صحة ما يورده مدنياً وجزائياً، والأموال التي تصرف ولا تدون تعتبر رشوة، كما يفرض على كل مرشح أو لائحة فتح حساب باسم مفوض الحسابات في مصرف، يسمى حساب الحملة الانتخابية، للقيام بكل العمليات المالية المتعلقة بالحملة الانتخابية، على أن لا يخضع هذا الحساب للسرية المصرفية، المطبقة في لبنان، كما يجب أن يتم الإشراف على هذه العمليات المالية من قبل لجنة تسمى " اللجنة الوطنية لمراقبة النفقات الانتخابية " ، يرأسها قاض، وتضم مدقق حسابات من ملاك ديوان المحاسبة، ومندوباً من وزارة الداخلية، كما يلحق بها خبير محاسبة مسجل في نقابة المحاسبين القانونيين في كل دائرة انتخابية، على أن يكون مقرها في مصلحة الشؤون السياسية والإدارية في مديرية الداخلية العامة، وعلى كل مرشح تقديم بيان إجمالي مفصل عن حملته إلى اللجنة والمجلس الدستوري، بواسطة مفوض الحسابات التابع له خلال أسبوعين من تاريخ الانتخاب في دائرته، وعند عدم التقديم يعاقب بغرامة قدرها مليون ليرة عن كل يوم تأخير ، كما تتولى اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات نشرها خلال شهر من انتهاء الانتخابات في الجريدة الرسمية.

كما يعاقب كل تجاوز للسقف بغرامات نقدية لمصلحة الخزينة توازي عشرة أضعاف قيمة التجاوز الذي حصل.

أما أهم النقاط التي يمكن التعليق عليها هي أن مشروع تنظيم الإنفاق وضع سقفاً موحداً للإنفاق، بغض النظر عن تقسيم الدوائر الانتخابية وعدد السكان والمساحة الجغرافية للدائرة، مما يمكن أن يؤدي إلى خلل أكبر في المساواة بحال اعتماده بدون ربطه بقانون تقسيم الدوائر، أو على الأقل بعدد الناخبين في كل دائرة، فعلى سبيل المثال ماذا لو اعتمد القضاء كدائرة انتخابية واعتمدت المحافظة كدائرة أيضاً في ذات القانون فهل يمكن أن يحقق مثل هذا القانون المساواة في ظروف الحملة الانتخابية بين المرشحين.

أما القول ، بأنه يجب منع المخصصات للعاملين في الحملة الانتخابية ، هو قول بعيد عن الواقع العملي، ويصلح بالنسبة للأحزاب والتجمعات، وحتى لبعض السياسيين القدماء في الساحة السياسية فقط. وحسب رأيي فإن من حق المندوب الذي يكرس يوم أو أكثر خلال العملية الانتخابية، تقاضي بدلات أتعاب، لكن مع الإشارة والتأكيد على وجوب وضع قانون يحدد بدلات الأتعاب وينظمها ، بحيث لا تتعدى سقفاً معين، وإلا كان من الممكن اعتبارها رشوة انتخابية، بالإضافة الى تحديد أعداد العاملين في الحملة، للمرشح الفردي أو لللائحة .

ثانياً: مشروع ندوة العمل الوطني:

اعتبرت ندوة العمل الوطني أن الأموال التي تدفع من قبل المرشح أو اللائحة، والتي تقدم كهدية أو كدعم من الأنصار (كفتح المكاتب وإدارتها، التجمعات والمهرجانات والاجتماعات العامة، المآدب، إعداد المنشورات، استخدام وسائل الإتصال والنقل، نقل الناخبين، الصور، الإعلانات، المطبوعات، لطعام، المنامة) مصاريف انتخابية. أما (الهبات والتبرعات والتقديمات الاجتماعية والمساعدات العينية والنقدية وتحت أية تسمية، اجتماعية أو صحية أو تربوية أو رياضية أو دينية أو ثقافية ، مصاريف بمثابة رشوة ويمنع صرفها نقداً أو بموجب شيكات أو بالواسطة أو بأي وسيلة أخرى، على أن تستثنى المساعدات الجارية والمقدم مثلها سابقاً، إلى دور الأيتام والعجزة والمراكز الصحية، والمنح الدراسية التي تقدمها المؤسسات المرخص لها قانوناً منذ أكثر من ثلاث سنوات، على أن تكون هذه المنح مقررّة منذ أكثر من سنة على تاريخ بدء الحملة الانتخابية، على أن تستثنى من هذه القاعدة المناسبات الدينية.

أما التعويضات والمخصصات والمساعدات على أنواعها من نقدية أو عينية المدفوعة للعاملين في الحملة الانتخابية، فتعتبر من ضمن سقف مصاريف الحملة ، كما حدد المشروع سقف الإنفاق بمئة مليون للمرشح، لكن إذا انضم المرشح إلى لائحة فيحدد المشروع سقف الإنفاق الفردي بـ ٢٥ مليون ليرة لبنانية و(٧٥ مليون) نفقات مشتركة لللائحة . أما طريقة المراقبة والصرف المالي فهي ذات الطريقة التي تناولناها في (الإعلان والإعلام الانتخابيين) ، كما يجب الإشارة على أن الأموال التي يصرفها المرشح أو اللوائح نقداً لصالح الحملة الانتخابية ولا تدون في السجل (المذكور سابقاً) تعتبر بمثابة رشوة . لكن حسب رأيي ، أن سقف الإنفاق الانتخابي المقترح منخفض وخاصة إذا انضم المرشح إلى

لائحة ، وهذا ينطبق على المرسوم رقم ٢٢٩٩ أيضاً، أما القول بالنفي مقارنة مع سقف انتخابية في عدد من الدول، فهو مجافي للواقع والحقيقة ، لأن لكل بلد ظروفه السياسية والاجتماعية . فاللوائح عندنا أحياناً مفروضة بحكم واقع التنوع الطائفي، فإذا أخذنا مثلاً لائحة البقاع الغربي التي خاضت انتخابات ٩٢ و ٩٦ و ٢٠٠٠ مع بعضها البعض، نلاحظ أنها عبارة عن تجمع يخوض الانتخابات وبعدها لا يعود يربطه رابط سياسي، فالهدف الوحيد هو الوصول إلى مجلس النواب ، وهذا حال الكثير من اللوائح ، لذلك فإن كل مرشح لا يأخذ بمصادقية دعم زميله له، فنلاحظ أن لكل مرشح مندوبيه المستقلين .

فإذا كان يحق لكل مرشح بمندوب ثابت في كل قلم ومندوب متجول في كل قلمين فمجموع عدد المندوبين يساوي ^(١) مجموع عدد الإقلام + النصف تقريباً ، فإذا كان عدد أقلام الإقراع في دائرة جبل لبنان الثانية ٣٤٥ قلم فيحق عندها للمرشح باعتماد ٣٤٥ مندوب + $517 = 2/345$.

فإذا كان التعويض المادي للمندوب وكحد أدنى (٦٠٠٠٠ ل.ل) فيكون الإنفاق على المندوبين يساوي $517 \times 60000 = 31200000$ ليرة لبنانية بما يتجاوز السقف المسموح به للمرشح في حال انضمامه إلى لائحة (السقف الخاص بالمرشح).

بالإضافة إلى ذلك فإن العملية الانتخابية الجارية في لبنان فيها الكثير من الفساد، لذلك نرى أن مثل هذا القانون سيصطدم بواقع سيجعل أمر تطبيقه صعب جداً لا بل مستحيل، نظراً لأن موارد الدولة والوظائف العامة تستعمل كرشاوى انتخابية، فضلاً على أن الوضع الإقتصادي المتردي وفساد المواطنة الصحيحة عند اللبناني، حمل المرشحين المتمولين على استعمال أدوات الحملة كرشاوى انتخابية (إعطاء بونات بنزين ، واليوم سعر الصفحة مرتفعة ٢٥ ألف ليرة) وإعطاء أجهزة اتصال خليوي وما إلى هنالك من هذه الأساليب ... التي يعاقب عليها قانون العقوبات اللبناني ، والذي لا يتم تطبيقه، فنرى أجهزة الدولة ومواردها تستعمل لمصالح شخصية، على مختلف الصعد (مهجرين ، مجلس جنوب ، خليوي ، كهرباء..)

١- كمال فغالي، الانتخابات النيابية ٢٠٠٠، مؤشرات ونتائج، م.س.ذ، ص ١٠٦.

وصولاً إلى تخصيص ١٥٠ مليون من وزارة الأشغال لكل نائب، للقيام بأعمال تنفيذية ومشاريع ، فتنحول هذه الأموال إلى وسيلة لشراء النفوذ ولتقديم الخدمات الشخصية وهذا ما يتنافى مع مبدأ فصل السلطات ويمكن اعتباره رشوة انتخابية لذلك يجب حصر العقوبات والتشدد بتطبيقها وخلق جهاز إداري وقضائي يتمتع بالمواطنة ونظافة الكف والشفافية (فالاداة : قوانين وغيرها) مهمة لكن الأهم الإنسان الممسك بالإدارة، فالإصلاح يبدأ فيه وبه، لذلك نخاف أن يبقى وصف "المعري" يمثل حالتنا

" يد بخمسين عسجداً فديت ما بالها قطعت بربع دينار"

لذلك نرى حصر المحظورات والفرائض، فالتجربة أثبتت وفقاً لما تقدم، أن فرض "المحظورات وهو يهدف في ظاهره إلى تضيق هوة اللامساواة، قد أدى عملياً بفعل نزوع النظام عن محاسبة كبلره قضائياً، إلى تعميق هوة اللامساواة ... ومن هنا نرى أن ثمة حاجة لحصر هذه الفرائض والمحظورات في حالات الضرورة فقط، أي في الحالات التي يفترضها تأمين حد أدنى من الديمقراطية".^(١)

١- اقترحات من أجل إصلاح النظام الانتخابي في لبنان، صادر عن الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات، بيروت ، إعداد نزار ورنا صاغية، سنة ٢٠٠١، ص ٨٣.

القسم الثاني:

الإعلان والإعلام الانتخابيين ومشاريع الإصلاح

سنبحث في هذا القسم عن مدى تحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين في الإعلان والإعلام الانتخابيين، في الممارسة الواقعية، وفي التنظيم القانوني مع الإشارة إلى أهمية الإعلام التي تتزايد مع الوقت، والتطور التكنولوجي، كما سنبحث في مشاريع الإصلاح المطروحة في هذا الصدد .

الفقرة الأولى:

الإعلان والإعلام الانتخابيين:

سنعمد في هذه الفقرة إلى دراسة أهمية الإعلام والإعلان في الانتخابات ما بعد الطائف، وفي التنظيم القانوني للإعلام والإعلان الانتخابيين.

أولاً: أهمية الإعلام والإعلان وضرورة تنظيمه:

الإعلام من أهم العوامل المؤثرة في الناخب، لكن هناك اختلاف في تحديد أهميته، فمنهم من يرى أنه يساهم في تعزيز توجه سياسي معين، ولا يسعى لتغيير القناعات أما البعض الآخر، يعطي الإعلام أهمية في التأثير، وخاصة في حال غياب الانتماء السياسي ، منطلقاً من افتراض أن المواطن العادي ، لا يهتم الدخول في تفاصيل السياسة وتعقيداتها ، وأنه يتأثر بالصورة والشعارات والشخصيات، وإن هذه العناصر لها الأثر البارز في توجيه الرأي العام.

فبعد أن انتشرت وسائل الإعلام على نطاق واسع ، "أصبح من يملكها أو من يستطيع الولوج إليها، في موقع يمكنه من التأثير على الناخبين، وبالتالي دفعهم للتصويت له أو لمن يؤيده"^(١). وينتج عن ذلك وجود تمييز في وضعية كل من المرشحين ، فالإعلام غير اللغة السياسية، بحيث أصبح السياسي يستطيع أن يدخل غرف الجلوس دون أن يكون مدعوا، ولذلك فإن تسليط الضوء على هذا المرشح أو ذاك، يجعل المشاهد غير قادر على التمييز بين من كان منهم " ملاكاً أو شيطانا".

ولأن الإعلام من أقوى الأسلحة في المعارك الانتخابية ، فمن غير الجائز وضعه في أيدي مرشحين دون آخرين . فاستغلال هذه الوسائل بصورة غير متكافئة، يهدم أساس الممارسة الديمقراطية، وينحرف بالمساواة التي تعتبر الضمانة الرئيسة لنزاهة الانتخابات . " فحتى في أعرق الدول الديمقراطية ما تزال الحاجة ماسة، إلى قواعد قانونية تؤمن المساواة بين المرشحين أثناء الحملة الانتخابية"^(٢)، وتواكب التطور والتقدم المستمر في مجال الاتصالات، ولهذا يقتضي محاربة المحاباة والتمييز، الذي يختص به البعض دون البعض الآخر.

١- عصام سليمان ، الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة، م.م.ذ، ص٧٥-١٦٨ .

٢- ضاهر غنطور، م.م.ذ، ص٢٢٨ .

ولأن الحملات السياسية في الدول الديمقراطية والمتقدمة تدور بدرجة كبيرة على ساحات التلفزيون ، فإن المرشحين يعتمدون إلى حد كبير على النصيحة التي يقدمها لهم " خبراء الصورة " أو من يطلق عليهم لقب " أطباء التلقيق والترويج " " Spin Doctors " ، فهم يوجهون المرشحين إلى الطرائق المناسبة لهم، وذلك من أجل خلق أفضل انطباع ممكن لدى جمهور الناخبين ، ولأهمية الإعلام وخاصة التلفزيوني فقد أجريت الكثير من البحوث حول تأثير الصورة والإطلالة الإعلامية على الناخبين^(١) مثل Mc Huza al ١٩٨٥/ Lanone& Schrott ١٩٨٩

وقد لاحظ العديد من المحللين، أنه قد حدث تحول تدريجي في البلاد الديمقراطية الغربية نحو الصورة الشخصية والأداء، باعتبارهما عاملين مهمين في النجاح السياسي ، وغالباً ما يتم تدريب السياسيين على أساليب التلفزيون . فقد تم تعليم مارجريت تاتشر على الحديث بصوت منخفض ، على ارتداء الملابس الزرقاء الداكنة، لرفع مستوى سلطتها ، أما نيل كينوك ، فقد نصح بأن يتحكم في حركات رأسه السريعة... هذا فضلاً عن انتشار وسائل الاتصال الحديثة، مثل الأنترنت و الرسائل الهاتفية، الخطية منها sms والصوتية أو الفيديو (mms) .

ثانياً: واقع ممارسة الإعلام والإعلان الانتخابيين:

في انتخابات ١٩٩٢ ، تحول الإعلام السياسي إلى إعلان انتخابي لمصلحة رموز السلطة ، وذلك بسبب فقدان المعيار الذي يصنف الأنشطة الإعلامية ، والعمل الإعلاني اليومي المسموح به ضمن الإعلام السياسي، على الرغم من أن دور الإعلام كان ضعيفاً عام ١٩٩٢ باستثناء الدور الفاعل في مجال الدعوات إلى المقاطعة، والدعوة المضادة لها في الساحة الانتخابية . لكن العوائق كانت كثيرة أمام المرشحين الذين أرادوا أن يعطوه دوراً في حملاتهم الانتخابية. ففي ظل حظر الإعلان والإعلام الانتخابي لم يساهم الإعلام الرسمي في

١ جلين ويلسون «سيكولوجية فنون الأداء» ترجمة الدكتور شاكِر عبد الحميد ، من سلسلة عالم

المعرفة التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون و الاداب ، الكويت ، حزيران ٢٠٠٠ ، رقم

الطبعة ٢٢٨ ،صفحة ١٠٦ - ١٠٨

توفير فرص. متساوية للمرشحين لعرض برامجهم ، أما في انتخابات ١٩٩٦ ، لعب الإعلام دوراً كبيراً وبجميع أنواعه (مرئي ، مسموع ، مكتوب)، فشارك تلفزيون الدولة الرسمي بالمعارك الإعلامية^(١) ، إلى جانب باقي التلفزيونات الخاصة ، ونظرة سريعة على نسب ظهور المرشحين في الإعلام المرئي ومناسبة هذا الظهور ، كافية للتأكيد على الدور الكبير الذي لعبته هذه الوسائل في المعركة الانتخابية^(٢).

أما ذروة استعمال الإعلان والدعاية الانتخابية، فكان في انتخابات ٢٠٠٠، حيث تحولت للتلفزيونات إلى أطراف في المعركة الانتخابية. فكان تلفزيون لبنان يشن حملات ضد المعارضة، وبالمقابل كان تلفزيون المستقبل يقوم بالدور ذاته. وبدون احترام لأننى المعايير القانونية وللذوق والأخلاق العلمية^(٣) ،ومن دون أي تحرك من النيابة العامة أو من السلطات^(٤).

ثالثاً: التنظيم القانوني للإعلام والإعلان الانتخابيين:

تناول المشرع اللبناني بصورة محدودة تنظيم الدعاية الانتخابية، من خلال قانون الانتخاب وتعديلاته ، فقانون الانتخاب الصادر سنة ١٩٦٠ لم يتطرق، إلا إلى إعفاء الإعلانات الانتخابية من رسم الطابع (م ٦٦)، وتنظيم لصق الإعلانات في الأماكن المخصصة لها، والتي تقوم بتحديد الإدارة المختصة ، كما حظر القانون توزيع أي نشرة يوم الانتخاب تحت طائلة مصادرتها ، وعلى أن كل مخالفة لأحكام قانون الانتخاب لا يشملها قانون العقوبات، يعاقب مرتكبها بغرامة مالية حددتها المادة ٦٦ أيضاً.

١- خليل الهندي انطوان النشيف، المجلس الدستوري، م.س.ذ (طعن عصام نعمان ضد خالد صعب).

٢- ملحم شاوول ، الإعلام والأجهزة الإعلامية في الانتخابات ، من كتاب الانتخابات النيابية وأزمة الديمقراطية في لبنان، م.س.ذ، ص ٤٥٧.

٣- أنظر صحف (الديار، النهار ، السفير) من ٢٠-٢٤/آب/٢٠٠٢.

٤- أنظر النهار ٢٢/آب/٢٠٠٢

امابالنسبة للإعلام والإعلان الانتخابيين، بواسطة وسائل الإعلام المرئي والمسموع ، فلم يتطرق لهما القانون، إلا من تاريخ صدور القانون رقم ١٥٤، الصادر سنة ١٩٩٢^(١) والذي نص في ملاته العاشرة على: " يحظر على كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وكذلك المكتوبة غير السياسية ، التعاطي في الإعلام والإعلان الانتخابي السياسي خلال الحملة الانتخابية ، المحددة من تاريخ دعوة الهيئات الانتخابية حتى إجراء الانتخابات وإعلان النتائج النهائية، تحت طائلة التعطيل والإقفال التام، بقرار يصدر عن محكمة المطبوعات في غرفة المذاكرة، ذلك طيلة مدة الحملة الانتخابية، على أن يسمح لهذه الوسائل بالتعاطي فقط بالموقف السياسي".

كذلك عدل القانون في المادة التاسعة منه الغرامات وفقاً لآتي: " يعدل مقدار الغرامة المنصوص عليها في المادة (٦٦) من قانون الانتخاب الصادر في ١٩٦٠/٤/٢٦ بأن يصبح مبلغاً يتراوح بين خمسمائة ألف ومليون ليرة لبنانية".

لكن في عام ١٩٩٦ قام المشرع بتعديل قانون الانتخاب، بالقانون رقم ٥٣٠^(٢)، فأصبحت المادة العاشرة تنص على ما يلي: " يحظر على كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وكذلك المكتوبة غير السياسية ، تعاطي الإعلان الانتخابي السياسي، خلال الحملة الانتخابية المحددة من تاريخ دعوة الهيئات الانتخابية حتى إجراء الانتخابات، وإعلان النتائج النهائية تحت طائلة التعطيل والإقفال التام ، بقرار يصدر عن محكمة المطبوعات في غرفة المذاكرة ،ثم جاء التعديل رقم ١٧١ / ٢٠٠٠^(٣)، الذي لم يضيف جديداً على ما سبق ذكره ،بل فضل الإبقاء على النصوص السابقة بدون أي تعديل، وتناول في مواده من المادة ٦٣ حتى ٦٨ الدعاية الانتخابية ويمكن تلخيصها بالتالي :

١- الجريدة الرسمية ، العدد ٣٠، ٢٣/٧/١٩٩٢، ص ٦٥٨.

٢- الجريدة الرسمية ، العدد ٢٩، ١٢/٧/١٩٩٦، ص ١٦٣٤.

٣- الجريدة الرسمية ، العدد ٢، ١/٣/٢٠٠٠، ص ٤٤.

- إعفاء الإعلانات الانتخابية من رسم الطابع وهذا يشمل بيانات المرشحين وصورهم المادة (٦١).

- حصر الإعلانات الانتخابية، في مواضع خاصة، تعينها السلطة الإدارية في كل مدينة وقرية، (م ٦٤).

- الحظر على موظفي الدولة والبلديات والمختير العمل لمصلحة أحد المرشحين أو ضده، المادة (٦٥)

- وقف الدعاوى الانتخابية يوم الانتخاب، تحت طائلة فرض غرامة على المرشح للمخالف، المادة (٦٦).

كما نصت المادة ٦٨ بالحظر، على كافة وسائل الإعلام، المرئية والمسموعة وكذلك المكتوبة غير السياسية، تعاطي الإعلان الانتخابي السياسي، خلال الحملة الانتخابية المحددة من تاريخ دعوة الهيئات الانتخابية حتى إجراء الانتخابات وإعلان النتائج النهائية ، وذلك تحت طائلة التعطيل والإقفال التام ، بقرار يصدر عن محكمة المطبوعات في غرفة المذاكرة.

ومخالفة هذه المواد تجيز للمرشح الخاسر، الطعن في صحة انتخاب منافسه، أمام المجلس الدستوري ، وصلاحيه المجلس الدستوري في هذا المجال واسعة ، لأنها تتجاوز موضوع المخالفات الجزئية ، لتطال صدقية ونظامية الانتخابات ونتائجها ، وتمكنه من ممارسة سلطة تقديرية^(١).

١- زهير شكر، م.م.ذ. ص ٤٤٦

فالمادة ٦٤، المتعلقة بتحديد أماكن لتعليق الصور والمناشير ، لم تطبق أبداً في الانتخابات الماضية ، فهناك فوضى عارمة ^(١)، وقلتان إعلاني طبع المعارك الانتخابية ، فالسلطة الإدارية لم تعين مواضع خاصة للإعلان في المدن والقرى ، والأماكن القليلة التي خصصت لم تكن كافية وغير منظمة، فتم لصق الإعلانات وتعليق الياфطات بصورة عشوائية مشوهة للمنظر العام ^(٢)، كذلك الأمر لم نسمع بموظف عوقب على مشاركته في الحملات الانتخابية ، على الرغم من ورود أسماء كثيرة في الطعون الانتخابية ، فهذه النصوص لم يتم الإلتزام بها يوماً ، سواء من قبل السلطة أو من قبل المواطنين.

أما النقطة الأهم فهي المتعلقة بوقف الإعلان والإعلام الانتخابيين، والسماح بنقل الموقف السياسي في وسائل الإعلام المرئي والمسموع ، حسب تعبير قانون ١٩٩٢ ووفق الإعلان الانتخابي بحسب تعبير قانون ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ ، والسؤال الذي يطرح: ما الفرق بين نص قانون ١٩٩٢ الذي نص على منع " الإعلام والإعلان " ، وقانوني ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ الذين نصا على منع الإعلان الانتخابي ؟ هذا يدفعنا إلى أن نلقي نظرة ولو سريعة على ماهية الإعلان والإعلام الانتخابيين. فهل يمكن اعتبار إجراء مقابلة مع مرشح بدون مقابل، مخالفة لأحكام المادة ٦٨ أو المادة العاشرة في قانون ٢٠٠٠ وهل يمكن اعتبار نشر الأخبار المتعلقة بنشاط المرشحين وخاصة من الوزراء سبباً جوهرياً للطعن ؟ كل هذه الأسئلة أثارت لغماً كبيراً عند تداولها في محكمة MTV أمام محكمة المطبوعات، وذلك بعد انتخابات المتن الفرعية الأولى، والتي جرت بعد وفاة النائب البير مخير، فوفق القرار الصادر عن محكمة استئناف بيروت النافذة في قضايا المطبوعات ^(٣) برئاسة القاضي لييب زوين، في ٤/٥/٢٠٠٢، المقصود بالإعلان الانتخابي " الإعلان الذي يكون غرضه الترويج للعملية الانتخابية لأجل نشر رأي سياسي معين أو إحداث آثار معينة في موقف الناخب وحمله على

١. انتظر حول مجريات العملية الانتخابية في السفير ، ٢/أب/١٩٩٢، الديار ٥أب/١٩٩٢، النهار ١٨ أيلول ٢٠٠٠. أيضاً، عصام سليمان ، من كتاب الانتخابات النيابية ، ١٩٩٦، وأزمة الديمقراطية ، م.م.ذ. ص ١٨٠.

٢. أنظر تقرير الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات حول انتخابات ٢٠٠٠، ط١، بيروت، سنة ٢٠٠١، ص ٧.

الانتخاب باتجاه معين، أو باتجاه آخر. وهذا التعريف يلتقي إلى حد كبير مع التعريفات الأخرى لبعض أهل الاختصاص، فالدعاية " أهم عناصر الإجراءات الممهدة لممارسة حق المشاركة باعتبارها وسيلة تعريف المواطنين بمرشحيهم وبرامجهم السياسية" ^(١).

كما يمكن أن يقصد بالدعاية الانتخابية " محاولة التأثير في الجماهير ، عن طريق عواطفهم ومشاعرهم ، والسيطرة على سلوكهم ، لتحقيق غايات معينة ، مع التضحية بكل شيء في سبيل تحقيقها" ^(٢) ويميز الدكتور رفيق سكري، بين الإعلام والإعلان السياسي، " فالإعلام هو نشر الحقائق والأخبار والآراء بوسائل الإعلام المختلفة، بهدف تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والصداقة وذلك بغرض معلونتهم ودفعهم إلى تكوين الرأي السليم إزاء مشكلة أو مسألة ما ، بمعنى أن هدف الخطة التي تقوم على معرفة تامة أو شبه تامة لإمكانية الجهة التي تستخدمها مستعملة بذلك الأدوات المتاحة التي تملكها اتجاه الآخرين ، مع معرفة الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية للجهة الموجه إليها ، بغرض تعديل موقفها أو تغييره ، ولولا هذه الأدوات والمنطق لما حصل ذلك التغيير أو التعديل " .

من هنا نرى أن المشرع قام بالصواب عند تعديله النص القانوني، وحذف كلمة إعلام من القانون الذي يرعى انتخابات ٩٦ و ٢٠٠٠، لأن الإعلان الانتخابي *publicité elctorale* هو الترويج لسلعة معينة أو لشيء، بينما الإعلام *droit à l'information* هو أيقاظ المواطنين على حقائق ومعلومات، لذلك فإن الإعلام يجب أن يستمر دائماً ودون توقف وهو مضمون بموجب الدستور والقوانين والاتفاقات الدولية .

أما نص المادة العاشرة والمتعلق بالعقوبة ، فقد بقي على حاله في كل القوانين الانتخابية بعد الطائف، والذي يحظر على كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وكذلك المكتوبة غير السياسية ، تعاطي الإعلان الانتخابي السياسي خلال الحملة الانتخابية المحددة من تاريخ دعوة الهيئات الانتخابية حتى إجراء الانتخابات وإعلان النتائج النهائية " تحت طائلة التعطيل والإقفال التام بقرار يصدر عن محكمة المطبوعات في غرفة المذاكرة " .

١- داود باز، حق المشاركة في الحياة السياسية، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٤٧٧.

٢- رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، ط٣، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٦٨٩.

ان اتخاذ القرار في غرفة المذاكرة أو العقوبة القاسية التي تنص عليها هذه المادة، تستدعي القيام بتعديلها ، فالعلنية حق مكرس بموجب الدستور والقوانين، أما العقوبة فهي غير واضحة ، فالإفقال أو التعطيل التام، أثار لغط قانوني^(١) . فالتام معناه الناجز الكامل، حسب تفسير البعض، وليس الإفقال النهائي من الناحية الزمنية ، لذلك كله نرى أن قرار المخالفة الذي اتخذته القاضي (غادة عون) في ٢٠٠٢/٩/٤ هو موقف فيه الكثير من الصواب، لجهة أنه إذا كان لا بد من تطبيق نص المادة، لأنه القانون النافذ حالياً لحين تعديله، فإنه يبقى أيضاً قانوناً استثنائياً من شأنه تقييد حرية الرأي والإعلام، التي كفل الدستور حمايتها، لذا يقتضي عدم التوسع في تفسيره ، ولأن الجزائيات تفسر حصراً، ولأنه يمتنع على القاضي الناظر في قضية جرم مطبوعات، أن يعمد إلى تفسير القانون عن طريق القياس، وفي حال لم يتمكن القاضي من استخلاص معنى القانون الواضح وظل الشك يحوم حول مغزاه، يتوجب عليه تبرئة المدعى عليه ، لأنه يستفيد من الشك، فالتوسع في التفسير في علم الجزاء غير جائز.

كما أن المجلس الدستوري اللبناني كان قد عبر في كانون الأول ٢٠٠٠، عن أسفه لعدم صدور قانون ينظم الإعلان والدعاية الانتخابية وذلك في معرض رده على أحد الطعون الانتخابية^(٢) إلا أن أهم قراراته تلك التي أصدرها بالطعن المقدم من " ميرنا المر " ضد غبريال المر في انتخابات المتن الفرعية، قرار رقم ٢٠٠٢/٥ الصادر في ٢٠٠٢/١١/١٤^(٣).

فالمادة ٦٦ من القانون رقم ١٧١ في ٢٠٠٠/١/٦ تنص على ما يلي : " يحظر توزيع كل نشرة أو مخطوطة لمصلحة مرشح أو عدد من المرشحين أو ضدهم يوم الانتخاب وعند حصول مخالفة من هذا النوع تصدر الأوراق والمنشورات والمخطوطات، ويعاقب المخالف بالحد الأعلى للغرامة المنصوص عليها في المادة ٦٩ من هذا القانون، والمادة ٦٨ من القانون سابقة الذكر".

١- النهار ٦ أيلول ٢٠٠٢، (تعليق قletonي على القرار القضائي بإقفال محطة ال MTV)

٢- زهير شكر، م.م.ذ، ص ٤٩٤.

٣- انظر نص القرار في جريدة النهار والديار، (٥ تشرين الثاني ٢٠٠٢

فراى المجلس أن العبرة من إيراد النصين أعلاه في المراجعة، تكمن في تأثير الوسيلة الإعلامية الخاصة على الناخب، عن طريق التعسف في استغلال مكنن القوة، وأن هذا التأثير لا يأخذ حجمه الطبيعي أو المشروع إلا من خلال الموضوعية والتعددية وحرية إبداء الرأي ، بشكل- متساو- بين جميع المرشحين دون أي تمييز أو تفضيل ، وبما أنه لا يرد على ما تقدم، بعدم وجود تشريع خاص ينظم الإعلام والإعلان الانتخابيين، لأن الأمر بالمبدأ يتجاوز النص، إلى التثبت من تأثير الإعلام أو الإعلان على إرادة الناخب ، بشكل ينال من صدقية العملية الانتخابية ونزاهتها . والمجلس يرى تفسيراً للمادتين ٦٦ و ٦٨ المذكورتين ، أن العيب في مفهوم المشتزع ليس في مجرد إصدار وتوزيع أي نشرة أو مخطوطة قبل يوم الانتخاب، أو في تلمين مساحة مرئية يلتقي فيها المرشح مع الناخب في دائرته سعياً إلى إقناعه للتصويت له خصوصاً إذا توسل هذا الإقناع أساليب الموضوعية والحيادية في طرح الآراء، بل أن العيب يقع عند إقدام المرشح على إصدار أو توزيع نشرة أو مخطوطة يوم الانتخاب ، خصوصاً إذا اتسمت بالتهجم الشخصي أو السيامي واستنهاض الغرائز والعصبيات ... أو عند تفرد المرشح بالمساحة المرئية خلال الحملة الانتخابية ، وإطلاق العنان لإعلام انتخابي مكثف ومركز ومتحيز ومفتقر إلى معايير الموضوعية والتعددية وحرية التعبير عن الرأي الآخر ، بحيث ينحرف عندئذ هذا التواصل عن وظيفته الأصلية، بالتنوع السياسية والإعلام الموضوعي ليصبح إعلاناً و ترويجاً لدعاية سياسية تسيء إلى مبدأ المساواة وتؤثر سلباً على صدقية الانتخاب. فمبدأ المساواة ينجم عنه حكماً الحفاظ على حد أدنى من تكافؤ الفرص بين المرشحين في الانتخابات النيابية ، فلا يحرم مرشح عملياً من الرد على منشور يتناوله بمضمون تهجمي يوم الانتخاب ، كما لا يحرم أيضاً من توسل المساحة المرئية لعرض وجهة نظره المختلفة ، وإيجاد فرص جدال حقيقي وموضوعي... فالإعلان والإعلام الانتخابيين يؤلفان معاً شرطاً أساسياً من شروط ديمقراطية الانتخاب".

وبما أن المجلس يعتبر أن اللجوء إلى المانتين ٦٦ و ٦٨ المذكورتين في قانون الانتخاب الساري المفعول يستمر في انتظار تشريع أشمل ، يرجى منه تأمين الحد الأدنى من تكافؤ الفرص.

وذلك على غرار معظم دول العالم ، كإعطاء المرشحين فرصاً متساوية دون مقابل إذا أرادت وسائل الإعلام، أو عبر تخصيص فترات بث مجانية مثل (ألمانيا، إيطاليا، كندا، أستراليا)، والسماح بشراء فترات إضافية كما في (كندا ، روسيا، ألمانيا) أو منعها كما الحال في بريطانيا والهند ، ففي بريطانيا مثلاً ، يجري الإتفاق ما بين BBC والأحزاب على فترات البث وأوقاتها ، أما طرق توزيع فترات البث فهي عديدة منها المساواة بين الأحزاب كما في الهند والمكسيك ، ١٥ دقيقة شهرياً في الإعلام المرئي والمسموع لكل حزب، أما في الجمهورية التشيكية، فتتقاسم الأحزاب مناصفة ٢١ ساعة بثاً تلفزيونياً أو يوزع الوقت وفقاً لحجم الحزب. أما الأحزاب في بلجيكا فتعطى وقتاً مجانياً على تلفزيون الدولة بنسبة تمثيلها في الاتحاد الأوروبي ، ويتناسب الوقت في أسبانيا واليونان مع حجم الحزب في المجلس السابق.

أما فرنسا فهي من أكثر الدول دقة في التنظيم القانوني لأعمال الدعاية الانتخابية، " فقد أصدر المشرع الفرنسي العديد من القوانين التي نظمت استعمال الوسائل الدعائية بالنسبة للانتخابات التشريعية ، كما تشدد في احترام مبدأ المساواة بين المرشحين ، ويقضي هذا المبدأ بتمتع جميع المرشحين بنفس التسهيلات التي تقدمها الدولة ، وعهد القانون إلى القضاء مهمة الرقابة على الوسائل المستخدمة في الدعاية الانتخابية فضلاً عن تكوين لجان خاصة بهذه الدعاية" (١).

ومن مهمة هذه اللجان التعريف بالمرشحين وبرامجهم بشكل حيادي حتى يتمكن الناخبون من معرفتهم ، كما ترسل هذه اللجان إلى المرشحين بعضاً من المطبوعات التي أعنتها للدعاية وفقاً لقانون الانتخاب.

١- داوود باز، م.س.ذ، ص ٤٨٠

أما بالنسبة للملصقات الانتخابية، فقد فرض القانون أن تكون في أماكن خاصة بالدعاية، والمعدة لتكون تحت تصرف جميع المرشحين، وهذا ما توضحه المادة (٥١) الفقرة الثانية من قانون الانتخاب الفرنسي " إن كل لصق لإعلانات الدعاية المتعلقة بالحملات الانتخابية، يكون محظوراً في خارج هذه الأماكن ، ويحظر أيضاً لصق الإعلانات في الأماكن المخصصة لإعلانات المرشحين الآخرين" كما منع القانون في المادة (٥١) الفقرة الثالثة استعمال الألوان الثلاثة الممثلة للعلم الفرنسي.

أما بالنسبة للتلفزيون والراديو، فقد نظم هذا الموضوع بالنسبة للانتخابات التشريعية منذ العام ١٩٦٦ (م ١٦٧- الفقرة الأولى)، وقد نصت هذه المادة على تخصيص ثلاث ساعات تقسم بالتساوي بين حزب الأغلبية الذي يحصل على ساعة ونصف والأحزاب الأخرى الممثلة في الجمعية الوطنية التي تحصل أيضاً على ساعة ونصف وتوزع بالتوافق بين رؤسائها . أما بالنسبة للأحزاب غير الممثلة ، فلا يحق لها بث برامجها من خلال جهازي الإذاعة والتلفزيون ما لم تتقدم بعدد من المرشحين لا يقل عن خمسة وسبعين عندها يخصص لها مدة ٧ دقائق من الإرسال أما شروط عرض البرامج والآراء وتوزيع البث بين المرشحين فتختص بتحديد اللجنة القومية للاتصالات والحريات وذلك طبقاً للمادة ١٦٧ الفقرة الرابعة والخامسة من قانون الانتخاب.

ويؤكد العميد هوريو^(١) على أنه بالرغم من أن القانون ، قد تضمن عقوبات صارمة للحصول دون أي تجاوز في النشرات والبيانات ، إلا أنه كثيراً ما يحدث التجاوز لهذه النصوص القانونية ويتم خرقها لذلك ما تزال تطرح إلى اليوم وخاصة بالنسبة إلى الوسائل السمعية والمرئية ، لا سيما التلفزيون مشكلة عدم المساواة في استعمال وسائل الإعلام.

١- سليمان الخويل، حق الأفراد في المشاركة في الشؤون العامة، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية، ص ٤٨٢.

فالمجلس الدستوري لا يقوم بإلغاء نيابة أحدهم إلا إذا كان تأثير الدعاية جسيماً وأن تكون قد أثرت بشكل واضح وكاف في تعديل النتائج ، لأن على المدعي إثبات ليس فقط حقيقة الأفعال المدلى بها، بل إثبات تأثيرها على صحة الانتخابات، وأن يكون فيها قرائن كافية وجدية، ولأن عمل المجلس الدستوري في هذا المجال لا يتوقف فقط على إثبات ما إذا كانت القوانين قد احترمت أم لا. بل يجري دائماً رقابته على الظروف التي تدار من خلالها الحملات الانتخابية، وبالتالي له هنا سلطة تقديرية للأفعال ولو لم تشكل خرقاً واضحاً لقانون الانتخاب مثل (إرسال رسائل مطبوعة بواسطة البريد أو إرسال جرائد مجانية باستعمال آلة)^(١) فاحترام مبدأ التعددية والتي هي من شروط الديمقراطية ، وكذلك احترام مبدأ المساواة في التعامل ، مبدأ أن أفرزاً عدة قواعد جعلت أساساً، لإبطال عدة تصرفات خلال الندوات التلفزيونية، وخاصة عندما لا يستطيع المرشح الخاسر الرد على خصمه ، فعلى المؤسسة الإذاعية والتلفزيونية، احترام مبدأ التعددية وحق الرد، وعدم المبالغة في الجدل الانتخابي، وعدم تفضيل أحد المرشحين، والسماح بإيذاء المرشح الآخر، كما قرر المجلس بخصوص عدم التوازن المحتمل في معاملة المرشحين ، أن لا يكون له التأثير الكافي لتعديل نتائج الاقتراع ، أي أن الإدعاء بأن إحدى المحطات تدعم أحد المرشحين يبيث التقارير والتحقيقات الخاصة به ، لا يشكل دليل ثابت على خرق مبدأ تكافؤ الفرص ، أما الوسيلة الإعلامية التي تعلن وبشكل صريح وحصري دعمها للائحة معينة ، فهذا يمكن أن يؤدي إلى الإلغاء مع الأخذ بعين الاعتبار (عدد وضخامة الأفعال المخالفة – إمكانية الرد – فارق الأصوات بين المرشحين) ، أما بالنسبة لاستعمال ألوان العلم الفرنسي والتي تمنعها المادة (٥١) الفقرة الثالثة فقد اعتبرها المجلس أنها لا تعتبر ذات أهمية يمكن معها إلغاء انتخابات.

^١ -L. favoureu. L Philipe, les grandes decisions , reference precitée p٢٨.٢٩. p.٦٢.٦٤.٦٨

أما في مصر فقد نص قانون الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في المادة الحادية عشرة، على إلزام الأحزاب السياسية، وكل مرشح لعضوية مجلس الشعب، عند استعمال الدعاية الانتخابية بتطبيق المبادئ، التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء، تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٩ ، وذلك طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار وزير الداخلية. وتطبيقاً لذلك صدر القرار رقم ٦٤٢٧ سنة ١٩٩٠، وقد نص في مادته الرابعة، على تولي مركز قسم الشرطة المختص تحديد الأماكن التي يجوز وضع الإعلانات بأشكالها المختلفة ، كما منع وضع أي ملصقات أو إعلانات انتخابية على السيارات ووسائل النقل الأخرى، كما نص القرار في المادة الثانية منه على الحظر وبصفة شاملة الملصقات وأوراق الدعاية ، والمنشورات ، التي تمس نظام المجتمع، من عبارات الكراهية والحقْد والدعوة إلى العنف ، كما منع إذاعة أخبار تتعلق بالحياة الشخصية ، كما حظر المواقب الانتخابية، مثل مرور المرشح مع أنصاره أمام المحلات والمقاهي . أما بالنسبة للتلفزيون والراديو فقد نظم العمل فيهما، بموجب القانون رقم ١٩٧٩/١٣ الذي صدر والتزم فيه اتحاد الإذاعة والتلفزيون، فنصت المادة (٧) الفقرة الثانية، على تخصيص جانب من وقت الإرسال للأحزاب السياسية إبان الانتخابات، لشرح برامجهم للشعب ، إلا أن الممارسة الفعلية أدت إلى إعطاء المعارضة قسم من الوقت لا يوازي أبداً الوقت الكبير الذي يستلزمه الحزب الحاكم ، وخاصة بعرض منجزات الدولة ومن ورائها الحزب الحاكم، من خلال دعوية غير مباشرة، مما دفع المعارضة إلى المطالبة بوقت أكبر^(١).

الفقرة الثانية: مشاريع الإصلاح

في بلد ديمقراطي يحترم الحريات العامة وحقوق الإنسان، يفترض السماح بإعلام وإعلان انتخابيين، ضمن إطار وضوابط معينة، وذلك لأن احترام الحريات، لا يتم بمنع ممارستها خوفاً من إساءة استخدامها، بل يتم بمحاسبة المسيئين إليها والرقابة اللاحقة عليها، وذلك

١- سليمان الغويل، م.س.ذ، ص ٤٥٨.

استرشاداً بتجارب دول سبقنا،^(١) لأن الحرية هي جوهر وجود لبنان واستهدافها يعني استهدافه والقضاء على مقومات وجوده. إن التمسك بلبنان يقتضي التمسك بعناء بحرية اللبنانيين ، الحرية الملزمة والمسؤولة. لكن في المقابل إذا كانت الحرية في المطلق ، أي تلك المتفلتة من كل قيد خطراً على الحرية نفسها لأنها تؤدي إلى الفوضى التي لا تستقيم معها الأوضاع وتفسح في المجال أمام القوي سلب حرية الضعيف وحقوقه . فإن التنظيم الذي يتناول الحريات العامة ، يجب أن يحقق التوازن ما بين النظام والحرية ، فغاية التنظيم يجب أن تكون الحرية والنظام يجب أن يكون حامياً للحريات ، فالنظام بهذا المعنى يتفق والحرية والتنظيم يستجيب لمتطلباتها^(٢).

ولأن مؤسساتنا الإعلامية مملوكة لأشخاص لهم دور فاعل في السلطة، لا بل أدهى من ذلك أن أهل السلطة وزعوا المؤسسات الإعلامية فيما بينهم و" لم يخلوا من قطعهم حين جاهروا ببداحة موصوفة أنهم تقلصوا الجبنة يوم وزعوا رخصاً لوسائل الإعلام ، وقد عبر عن ذلك مراراً الرئيس بري في إشارته أمام الصحفيين والنواب إلى أن التراخيص الإعلامية وزعت محاصصة بين أهل الحكم وليس كما نص القانون"^(٣).

لذلك يرى د. بول سالم^(٤) " أن المطلوب قانون يحدد دور وسائل الإعلام خلال الانتخابات ويجبرها على الضلوع الإيجابي ، ومثل هذا القانون موجود في أكثر الديمقراطيات وله أشكال عديدة يمكن الاختيار منها، أما عناصره الأساسية، فيجب أن تتضمن تسهيل وصول المرشحين إلى المؤسسات الإعلامية، مع مراعاة مبدأ الإنصاف، ومراقبة الفترة الزمنية التي تعطى لكل مرشح، ويمكن تخصيص فترة إضافية تتناسب مع حجم اللوائح التي ينتمي إليها المرشحون ، كما يمكن بيع فترات محدودة إلى المرشحين الذين يودون ذلك، بشرط أن يكون هذا البيع متساوي بأسعاره بالنسبة لجميع المرشحين، ويجب إعطاء الإهتمام الكافي للتدقيق

١- عصام سليمان، الجمهورية الثانية، بين النصوص والممارسة ، م.د، ص ٢٥١.

بنفس المعنى ، مقدمة قرار محكمة المطبوعات برئاسة سمير عاليه، قرار رقم ٢٦٤، في ٢٠٠٢/٣/٢١.

٢- نجاح واكيم -الابادي السود -شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت-ط ٣٠ سنة ٢٠٠٠، ص ٩٢.

٣- انظر رأي الدكتور بول سالم في كتاب الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان ، م.د،

ص ٥٣٣.

المحاسبي ، كما يجب تشجيع وسائل الإعلام على إعطاء الوقت للتوعية الانتخابية للمقرعين ، كما يجب أن يفسح المجال لوسائل الإعلام للإطلاع على الإعداد للانتخابات وكيفية إدارتها وعملية عد الأصوات، وذلك لمزيد من الشفافية".

أما لجنة توحيد وتحديث القوانين ^(١) في وزارة العدل، فقد أشارت في تقرير عن الانتخابات إلى وجوب تخصيص برامج وأوقات في وسائل الإعلام الرسمية ، يشارك فيها مجاناً المرشحون مع مراعاة قاعدة المساواة، كما أشار التقرير إلى وجوب تخيير وسائل الإعلام الخاصة ما بين الإمتناع عن الدعاية خلال الحملة الانتخابية وبين منح المجلس الوطني للإعلام حق تنظيم ومراقبة تقيد الوسائل الإعلامية بالأحكام القانونية . يبقى أن هذه الآراء والطروحات عامة والكل يجمع عليها، لذا سننتقل إلى عرض بعض المشاريع المفصلة، مثل المرسوم رقم ٢٢٩٩ ومشروع ندوة العمل الوطني واقتراح المجلس الوطني للإعلام.

أولاً: مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢٢٩٩:

أحال مجلس الوزراء اللبناني برئاسة الدكتور " سليم الحص " بتاريخ ٢٧ كانون الثاني عام ٢٠٠٠ على مجلس النواب، مشروع قانون يرمي إلى تحديد سقف للمصاريف الانتخابية وتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين من أجل تكافؤ الفرص بين المرشحين خلال الأشهر الستة التي تسبق موعد الانتخابات . إلا أن مشروع القانون هذا، لم يطرح على مجلس النواب، وبقيت المحاولة اللبنانية لتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين غير مكتملة ، أما أهم ما جاء في مشروع القانون والمتعلق بالإعلام ما يلي:

يقصد بالإعلان والإعلام الانتخابيين بث أخبار المرشحين ، وحملاتهم والترويج لها في التلفزيون والإذاعة الرسميين ، وما ينشر في الصحف لمصلحة المرشحين ، وتطبق هذه النصوص في مهلة تبدأ من تاريخ نشر مرسوم دعوة الناخبين، وتنتهي بانتهاء عمليات الإقراع في كل الدوائر ، كما يحظر النص، على وسائل الإعلام المرئي والمسموع الخاصة تعاطي الموضوع وذلك من أجل تكافؤ الفرص بين المرشحين.

١- خليل الهندي ، انطوان النائف، الانتخابات النيابية في لبنان، م.س.ذ، ص ٤٠٤.

ويعطى المرشح المنفرد أسبوعياً ، بناء لطلبه الخطي خمس دقائق حداً أقصى في تلفزيون لبنان، وعشر دقائق حداً أقصى في إذاعة لبنان، أما اللانحة فتعطى مدة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ دقيقة في كل من الوسيلتين ، كما ينال المرشح المنفرد أسبوعياً في إحدى الصحف اليومية أو المطبوعات الأسبوعية تبعاً لاختياره مساحة ١٢/١ من صفحة اليومية أو ربع صفحة في الأسبوعية ، بينما تنال اللانحة ربع صفحة في الصحيفة اليومية ونصف صفحة في المطبوعات الأسبوعية ، أما الإعلان والإعلام الانتخابيين فيكونا محصورين في الصفحات الداخلية فقط.

أما أسعار الإعلان في التلفزيون والإذاعة فقد حددها المرسوم بمليون ليرة لبنانية عن كل دقيقة بث في التلفزيون الرسمي، ومئتا ألف عن كل دقيقة في الإذاعة الرسمية، أما بالنسبة للأسعار في المطبوعات ، فقد تركها المرسوم للتسعيرة المعتمدة في الصحف المعنية . كما أعطى المشروع الحق لكل مرشح منفرد إنفاق مبلغ سقفه مئة مليون ليرة لبنانية على الإعلام والإعلان الانتخابي أما بالنسبة للمرشح على لانحة فيحق له إنفاق مبلغ ٣٥ مليون ليرة بصورة خاصة و ٦٥ مليون ليرة لبنانية ضمن نفقات الإعلام للانحة. كما منع المرسوم الصرف من هذه المبالغ إلا بواسطة مفوض حسابات، كما أخضع عمليات الصرف والتفيد بالسقوف لرقابة الجئة الوطنية التي سيلتي ذكرها لاحقاً .

كما منع المرسوم التعرض لمرشح آخر في الإعلام والإعلان ، وأعطى المجلس الوطني للإعلام حق الرقابة على التلفزيون والإذاعات العاملة في لبنان وخارجه لجهة التقيد بنصوص المشروع ، وعند مخالفة المرشح وتعرضه لمرشح آخر يتخذ بحقه تدابير مختلفة مثل (حرمانه الإفادة من حق الظهور ، أما الوسيلة الإعلامية الخاصة المخالفة فيمكن معاقبتها بأساليب مختلفة كوقف البث). كما تتولى لجنة تسمى " لجنة مراقبة الإعلام والإعلان الانتخابيين في المطبوعات الصحفية، يرأسها قاض وتضم مندوبين من نقابتي الصحافة والمحررين ومن وزارتي الداخلية والإعلام مهمتها مراقبة تقيد المرشحين والتزامهم أحكام النص القانوني والتحقيق في أي شكوى من أي متضرر ، وعلى هذه اللجنة اتخاذ قرارها خلال ٤٨ ساعة ، وعند ثبوتها من المخالفة يمكنها حرمان المرشح الإفادة من الفسحة المخصصة له ، أو دفع عطل وضرب علماً أن لكل شخص حق الرد على كل ما

ينشر ضده مع مراعاة قانون المطبوعات ، كما تشكل كل مخالفة لهذا النص سبباً كافياً للطنع أمام المجلس الدستوري من قبل المرشحين المتضررين ويمكن إبطال نيابة المطعون فيه.

وقد أثار مشروع القانون هذا الكثير من النقاش في مختلف الأوساط القانونية ، والسياسية ، والإعلامية ، خصوصاً أنها المرة الأولى التي يتطرق فيها مشروع قانون ، إلى محاولة تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين في لبنان، بهدف تأمين تكافؤ الفرص بين المرشحين، وقد "ترافق هذا الطرح بتجاذبات بين معارض ومؤيد ، حتى أن البعض اعتبره، محاولة لكم الأفواه الإعلامية في لبنان" (١).

أما أبرز هذه الانتقادات فوجهت للمادة العاشرة منه، والتي حصرت الإعلام والإعلان الانتخابيين بالتلفزيون والإذاعة الرسميين، والسبب الموجب لذلك كما ورد في الفقرة السادسة عشر من الأسباب الموجبة لمشروع القانون، هي إفساح المجال للتلفزيون الرسمي للتعويض عن جزء من الخسارة التي لحقت به من جراء حرمانه من حقوقه السابقة في الألفية والإعلان، والذي أدى إلى وقوعه في عجز مالي كبير ومستمر ، وهذا " ما اعتبره البعض نوع من أنواع الاحتكار (Regime de monopole) وهو بذلك منافي للدستور اللبناني، بالرغم من أن الدستور، أجاز الاحتكار بقانون، وضمن شروط محددة حصراً، فإن الاحتكار الوارد في المشروع حسب رأيهم محرم في الدستور حتى بصور قانون ، لأنه في مواجهة مؤسسات خاصة ، ويشمل استحقاقاً عابراً هو بمثابة الحدث السياسي ، بمعنى أنه لا يتعلق باستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية ولا مصلحة ذات منفعة عامة . كما ورد في المادة ٨٩ من الدستور" (٢) " والبعض الآخر رأى أن المشروع مخالف للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وذلك لأن المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، نصت على أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق الحرية في اعتناق الآراء دون مضايقة ، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة دونما اعتبار للحدود" (٣).

١- المستقبل، ٢٠٠٠/٢/٢، جورج بكاسيني

٢- السفير، ٢٠٠٢/٢/٧، أحمد زين

٣- الديار ، ٢٠٠٠/٢/٦، (نقابة الصحافة تدرس الموضوع)

وعبر المادة ١٩^(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الفقرة الثانية " لكل إنسان حق في حرية التعبير ، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود ، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بآية وسيلة أخرى يختارها.

لكن في الحقيقة ، إن إعطاء المؤسسات الإعلامية الخاصة حق الإعلان الانتخابي هو بادرة إيجابية وممتازة بالنسبة للديمقراطية والحرية التي يتميز فيها لبنان ، فعلى الرغم من أن حصرها في تلفزيون وإذاعة الدولة يحمل سلبيات، لكن أيضاً فيه الكثير من الإيجابيات مثل سهولة المراقبة على مؤسسة واحدة في مشروع يعتبر أول محاولة لتنظيم الإعلان والإعلام الانتخابيين في لبنان . أما لجهة مخالفته حسب رأي البعض للمادة ٨٩^(٢) من الدستور فلا يمكن حسب رأيي اعتباره هذا المشروع مخالفاً لهذه المادة، لأنها تنص على أنه " لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود " . وبالتالي فإن الدستور ينص على احتكارات أخرى هذا من ناحية ، أما من ناحية الإعلان العالمي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن نص المادة ١٩ من العهد الدولي تنص في فقرتها الثالثة على أن " تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود لكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ- لاحتزام حقوق الآخرين وسمعتهم:

ب- لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة .

لذلك أرى أن هذا المشروع لم يخالف المادة ١٩ لا بل أبقى على حرية الرأي وتداول المعلومات لكن قام بتنظيمها فقط وفقاً للفقرة الثالثة من هذه المادة.

١- المرجع السابق، ص ٤٨١٧.

٢- أحمد سيفان، م.س.د، ص ٤٠٦.

لكن على رغم كل ما سبق، فإن هذه الحصرية وتحديد الوقت للمرشح به دقائق أسبوعياً في التلفزيون و ١٠ دقائق في الإذاعة الرسمية، يطرح إشكال حول توزيع الوقت على المرشحين، فعلى أي قاعدة سيتم ؟ (مع الإشارة إلى أن هناك فرق في نسبة المشاهدتين بين وقت وآخر (ساعات ذروة) وبين برنامج وآخر بالإضافة إلى الناحية السياسية، فالتجارب السابقة علمت اللبثاتي عدم الركون إلى مصداقية السيلسي المشرف على المؤسسة، أو حتى على الموظف، فاستعمال تلفزيون الدولة في انتخابات ٢٠٠٠ أبرز مثل على طريقة عمل مؤسساتنا، في ظل الفساد المستشري في مجتمعنا.

لذلك يجب إعطاء المؤسسات الإعلامية الخاصة حق الإعلان، على أن تختار هذه الوسائل إما الالتزام باحترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين أو الإمتناع عن بث أي دعاية انتخابية. كما يوجد في هذا المشروع نقص لجهة العقوبات التي تفرض على الفضائيات^(١) والإذاعات الخارجية إذا خرقت القتلون، بالإضافة إلى أن المشروع لم يأت على ذكر أجهزة ووسائل الإتصال الحديثة مثل الأنترنت والتي دخلت الكثير من البيوت اللبنانية وهناك نسبة اشتراك مرتفعة فيها ، على الرغم من إدراكنا لصعوبة ضبطها. أما أجهزة الإتصال الهاتفية وخاصة الخليوية فأصبح لها دور فاعل في مجال الدعاية بعد التطور الذي لحقها وخاصة تلك الرسائل المكتوبة (sms) أو الرسائل الصوتية وصور الفيديو (mms)، لذلك يجب تنظيم الدعاية التي تحصل من خلالها.

أما بالنسبة للتقييد الوارد على الصحافة المكتوبة ، ففرى عدم جدواه لأن الدعاية الانتخابية موجهة في الأساس لفئة لا إنتماء سياسي لها ، ولأن الإعلام المرئي والمسموع يدخل دون إذن أو إرادة مسبقة من قبل متلقيه ، وذلك على خلاف الصحافة المكتوبة ، فضلاً عن هامش التأثير المحدود من الناحية الكمية، بالإضافة إلى أن علم الإعلام الحديث (الصورة) يرى أن للشعارات والشخصيات أثر بارز في توجيه الرأي العام ، وهذا ما يتوافق مع نظرة أهل الاختصاص . فالدكتور عصام سليمان^(٢) تناول في اقتراحه تنظيم الإعلام والإعلان في

١- النهار ٢٠٠٠/٣/٢ . (سعد الياس) تعديلات للدخول على المشروع.

٢- النهار، ١٨/أيلول/٢٠٠٠.

الوسائل المرئية والمسموعة فقط " لأنها تؤثر أكثر من الإعلام المكتوب في الرأي العام ، ولأن من الصعب جداً تنظيم الإعلام والإعلان في المطبوعات لدقة الموضوع وضرورة عدم المساس بحرية الإعلام، وقد انتقد النص الحكومي لهذا السبب لأنه يجب أن يوازي بين الحرية والتنظيم" وقد أخذت " ندوة العمل الوطني " بهذه الآراء في مشروعها الذي سندرسه فيما بعد.

كما هناك بعض الثغرات الواردة في المادتين ١٧ و ١٨، لجهة إعطاء المجلس الوطني للإعلام المرني والمسموع حق الرقابة على المؤسسات الاعلامية، وإنزال العقوبات المادية والمعنوية بحق المخالفين، بدون أن تلاحظ وجوب الإفساح في المجال أمام المخالف من المرشحين أو المؤسسات الاعلامية للدفاع عن نفسه، كما اعتبرنا القرارات المتخذة بحق المخالف غير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة.

أما أهم الملاحظات على هذا المرسوم برأيي، فتلك المتعلقة بعدم الربط بين قانون تنظيم الإعلام والإعلان وقانون الانتخاب لجهة تقسيم الدوائر ، فهل يجوز إعطاء المرشح في دائرة صغيرة ، كجبيل أو عاليه مثلاً، ذات السقف للنقطة الانتخابية، مع المرشح عن دائرة محافظتي النبطية والجنوب؟ والسؤال أين المساواة في ذلك؟ وماذا لو أقر مشروع انتخاب يقوم على النسبية؟ أو مشروع انتخاب مركب ما بين أقضية ولبنان دائرة واحدة؟ لهذا كله نرى أن قانون تنظيم الإعلان^(١) الانتخابي يجب أن يكون مرتبط بقانون الانتخاب، لا بل يجب أن يكونا قانون واحد.

أما القول بأن حصر الإعلان بمؤسستي الدولة للتعويض عن الخسارة المالية ، وفرض أسعار على المرشحين، فهو امر غير مفهوم ، نظراً لأن الديمقراطية وتعزيز الحرية والتعددية واجب ملزم في الدستور، وللسلطة مصلحة وهي كبرى، في تعزيز هذا الجانب . أما الشق المالي فهو سيعوض عبر استدراج الإعلانات الخاصة، لإرتفاع نسبة المشاهدين ولحصريّة الإعلان في تلفزيون الدولة، وخاصة إذا ما اعتمدت الندوات والبرامج التنافسية بين المرشحين كالمناظرات المباشرة..)

١ - أنظر حبيب رمال (حول الفرق بين الإعلان والدعاية الانتخابية) ، السفير ، ٢٠٠٠/٢/١٨.

ثانياً: مشروع ندوة العمل الوطني لتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين (الوارد في مشروع ندوة العمل الوطني لنظام انتخابات نيابية جديد " مبادئ وأسس " ص ٦-٧-٨: اللافت أن ندوة العمل الوطني أخذت ببعض الانتقادات التي وجهت إلى المرسوم رقم ٢٢٩٩ فاعتبرت في مشروعها أن تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين يشمل وسائل الإعلام المرئي والمسموع والأماكن العامة المخصصة للإعلانات، ويستثنى منه مرحلياً الإعلام المكتوب نظراً لمحدودية تأثيره بالنسبة للإعلام المرئي والمسموع، ولتعزيز تنظيمه.

وينص المشروع على أن المقصود بالإعلام الانتخابي بث أخبار حملات المرشحين واللوائح، مهرجانات، ندوات، لقاءات، إلخ.. والترويج لها في وسائل الإعلام المرئي والمسموع، أما النشاط الإعلامي بشأن قانون الانتخاب والإجراءات المتعلقة بالعمليات الانتخابية وأخبار الانتخابات عامة فلا تطبق عليها أحكام تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين. أما المقصود بالإعلان الانتخابي هو الإعلان عن الحملة الانتخابية في وسائل الإعلام المرئي والمسموع: "برامج، شعار، صور، بيانات، إلخ... ونشر الصور والإعلانات وكل ما يتعلق بالحملة الانتخابية والدعاية للمرشحين في الأماكن العامة ولوحات الإعلانات. على أن يبدأ تطبيق الأحكام العائدة لتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين من تاريخ نشر مرسوم دعوة الناخبين، وتنتهي قبل ٤٨ ساعة من بدء الاقتراع في الدائرة الانتخابية. على أن يخصص في وسائل الإعلام المرئي أوقات للمرشحين تحدد بنصف ساعة لكل مرشح كحد أقصى وذلك مقابل ٣٠٠ ألف ل.ل. عن كل دقيقة، كما يخصص في وسائل الإعلام المسموع مدة مماثلة مقابل ٥٠ ألف ل.ل. عن كل دقيقة. أما المنضمون إلى لائحة، فيعطوا فترة تساوي مجموع الفترات المعطاة لكل مرشح، على أن تحسم منها مدة الفترة التي يستخدمها المرشحون بصفة فردية، كما حدد المشروع سقف المبلغ الذي يجوز لكل مرشح أن ينفقه على الحملة الإعلامية والإعلانية بثلاثين مليون ليرة لبنانية، على أنه لا يجوز صرف الأموال إلا من قبل رئيس الحملة الذي يعين مكتب تدقيق حسابات ينظم سجلاً بجميع العمليات الحسابية، تدون فيه المدفوعات والمقبوضات، ويخضع صرفها لرقابة اللجنة الوطنية لمراقبة النفقات الانتخابية، التي يرأسها قاض، ويكون بعضويتها مدقق حسابات من

ملاك ديوان المحاسبة، ومندوب من وزارة الداخلية، وخبير محاسبة مسجل في نقابة خبراء المحاسبة، كما يتولى المجلس الوطني للإعلام المرني والمسموع رقابة المؤسسات التلفزيونية والإذاعية لجهة التقيد بالنصوص المتعلقة بتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين.

هذا من جهة الإعلام المرني والمسموع أما من جهة الإعلانات والملصقات، فقد نص الاقتراح على تخصيص لوحات خاصة للإعلان في الأماكن العامة، يلصق فيها صورة ونسخة واحدة عن البرنامج أو البيان، وفي إطار الدائرة المرشح عنها، كما يحظر من استعمال اللوحات الإعلانية الإلكترونية، أما العقوبات فقد نصت عليها النقطة الحادية عشر وفقاً للآتي: "تتخذ في حق المؤسسات المخالفة لأحكام القانون التدابير التالية:

- في حال المخالفة الأولى، على وزير الإعلام بناء على اقتراح المجلس الوطني للإعلام أن يوقف المؤسسة عن البث لمدة أقصاها ثلاثة أيام، وفي حال المخالفة الأخرى ضمن مهلة عشرة أيام من تاريخ المخالفة الأولى، لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الإعلام، المبني على اقتراح المجلس الوطني أن يوقف المؤسسة عن البث لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد عن أسبوع، وللوزير الاستغناء عن رأي المجلس في حال تخلف المجلس عن الإنعقاد خلال ٤٨ ساعة من دعوة الوزير، وللمتضرر من مخالفة أحكام هذا التنظيم الحق بمراجعة المجلس الوطني للإعلام المرني والمسموع، وذلك لإتخاذ الإجراءات اللازمة خلال ٣ أيام.

أما القرارات المذكورة سابقاً (أي العقوبات)، فهي قابلة للمراجعة أمام قاضي الأمور المستعجلة الذي ينظر فيها حسب الأصول، وفي حال اعتبر التدبير مخالفاً للقانون يحكم بإلغائه، وتترك مسألة التعويض للمحكمة المختصة على ألا يتجاوز المبلغ المحكوم به مبلغاً مقطوعاً قدره عشرة ملايين عن كل يوم توقيف للمؤسسة التلفزيونية وثلاثة ملايين للمؤسسة الإذاعية، بالإضافة إلى ذلك، تخصص في وسائل الإعلام كافة، فترة لا تقل أسبوعياً عن ساعة، تبث خلالها مواد تثقيفية، بهدف إرشاد المواطنين وتثقيفهم. أما المناظرات بين المرشحين المتنافسين فتكون مجانية.

على الرغم من أن لندوة العمل الوطني الأثر البارز في المشروع رقم ٢٢٩٩ إلا أن التنظيم المقدم قد تجاوز الكثير من الثغرات، التي وقع فيها المشروع السابق وخاصة في ما يتعلق

باستثناء المطبوعات من التنظيم وشمول تنظيم الإعلام والإعلان المؤسسات المرئية والمسموعة كافة بدون استثناء (أي عدم احتكار الإعلام والإعلان بتلفزيون وإذاعة الدولة) وهذا ما يحل الكثير من المشاكل، خاصة تلك المتعلقة بأوقات الدعاية (ساعات الذروة) كما لهذا التنظيم خاصة إيجابية أخرى، تتمثل بأنه أتى مرتبطاً بقانون تقسيم الدوائر الانتخابية (المحافظات)، فضلاً على أن تخصيص مدة زمنية للتثقيف الانتخابي أمر جيد ومميز، إلا أن هذا التنظيم بنظري وقع ببعض الأخطاء أو الإشكاليات التي يمكن أن تؤدي إلى إساءة تطبيق هذا النظام، " كالنقطة الثالثة التي تنص على تحديد نصف ساعة لكل مرشح في الوسائل الإعلامية مع تحديد أسعارها، " فماذا لو تقدم أحدهم إلى إحدى الوسائل الإعلامية من أجل إعلانه فردت بعدم القبول لحجج مختلفة ؟ مثل (عدم وجود فسحة لكثافة الإعلانات أو على الأقل أخذت هذه الوسائل تميز من ناحية توقيت عرض الإعلان ، حيث نسب المشاهدين تختلف من وقت إلى آخر ونحن نعرف واقع المؤسسات الإعلامية في لبنان والتي أشار (إليها النائب نجاح واكيم في كتابه الأيدي السود) بالإضافة إلى ذلك ماذا لو أوقفت إحدى الوسائل عن البث تطبيقاً لما ورد في النقطة (١١) وكان هناك عدد من المرشحين تعاقبوا مع هذه الوسائل على الإعلان فيها (في وقت محدد وضمن ربورتاج وإخراج خاص).

هذا فضلاً على أن النقطة (١١) من التنظيم تنص على إعطاء وزير الإعلام حق وقف المؤسسة عن البث لمدة أقصاها ثلاثة أيام وذلك بناءً على اقتراح المجلس الوطني للإعلام، ونحن نعرف مدى صدقية السياسيين في التعاطي مع الملفات السياسية ، أفلا يمكن أن يكون الوزير المختص هو الخصم والحكم ؟ وهل يمكن تحويل مجلس الوزراء إلى هيئة تتابع المخالفات الإعلانية ، مع ملاحظة أن هناك قضايا ومسائل كبيرة جداً حصلت ولم ينعقد مجلس الوزراء لمتابعتها نظراً للتجاذبات السياسية، وماذا لو كان اجتماع المجلس محدد بعد سبعة أيام من الانتخابات وحصلت المخالفة وتقدم الوزير باقتراح لوقف المؤسسة عن البث؟ خاصة وأن الدعاية الانتخابية تكون قوية في الأيام الأخيرة للانتخابات، مع عطف هذا السؤال على السؤال السابق والذي فحواه ماذا لو كان هناك عدد من المرشحين متعاقبين مع هذه المؤسسة الموقوفة ؟ خاصة أن الوزير يمكن أن يستغني عن رأي المجلس الوطني

للإعلام إذا تخلف المجلس ٤٨ ساعة عن تلبية دعوة الوزير، بالإضافة إلى تكرارنا للإشارة إلى الواقع السياسي الذي نعيشه ، فمعظم الوزراء هم من المرشحين ، لكن يمكن التخفيف من هذا الواقع عندما يفرض القانون تأليف حكومة من الحياريين.

أما القول بإعطاء قاضي الأمور المستعجلة^(١) حق النظر في القرارات الصادرة عن الوزير أو مجلس الوزراء، على أن ينظر فيها وفق الأصول، ففيه الكثير من التساؤلات لا بل الأخطاء حسب رأينا، لأن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة (وهو القاضي المنفرد) النظر في طلبات اتخاذ التدابير المستعجلة في المواد المدنية والتجارية، ولأن اختصاصه يجب أن لا يتعدى اختصاصات الجهة القضائية التي ينتمي إليها ، أما إذا كان النزاع يدخل أصلاً ضمن اختصاص القضاء الإداري فيكون اختصاص جهة القضاء العدلي منتفياً . فتبعاً لذلك يجب النص على انتداب قاضٍ أو إعطاء مجلس الشورى باستدعاء بسيط صلاحية النظر بمثل هذه الدعاوى، فنحفظ للقضاء الإداري اختصاصه ، أما القول بالنظر في الدعاوى وفق الأصول ، فالأصول هي العجلة وعدم التعرض لأصل الحق شرطي اختصاص قاضي الأمور المستعجلة، ولا نرى كيفية النظر بمثل هذه القضايا والمسائل بدون النظر بأصل الحق أو بأصل المخالفة إذا صح التعبير.

وما الجدوى من تحديد سقف للتعويض في حال حكمت المحكمة بمخالفة التدبير للقانون، وألا يمكن فرض عقوبات أخرى، تخفف من الضرر بالنسبة للوسائل الإعلامية، كوقف البرامج السياسية، وألا يمكن أن تشكل مثل هذه العقوبة رادعاً كافياً لوحدها في جو المعركة الانتخابية، أوحى الإفادة من المخالفة لفرض وقت أطول للتوقيف الانتخابي العام للمواطنين كافة، وفق برامج معدة مسبقاً من وزارة الإعلام والأجهزة الرسمية التابعة لها.

ثالثاً: اقتراح المجلس الوطني للإعلام:

اعتبر المجلس الوطني للإعلام " أن الإعلام الانتخابي يبقى خاضعاً لأحكام قانون تنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني الرقم ٩٤/٣٨٢ ورقابة المجلس الوطني للإعلام وذلك بعكس الإعلان الانتخابي الذي حظرت المادة ٦٨ من قانون الانتخاب، وحصرت بت مخالفة أحكامه

- أنظر حول اختصاص قاضي الأمور المستعجلة ، حلمي الحجار، الوسيط في أصول المحاكمات المدنية، الجزء الثاني، ١٩٩٨، ط٤، حقوق النشر للمؤلف، ص ٢٧٠. أيضاً محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٠.

بمحكمة المطبوعات واعتبر المجلس أن الأداء الإعلامي المرتبط بالعملية الانتخابية محظر على المؤسسات الإعلامية المرخص لها من الفئة الثانية ، أما مؤسسات الفئة الأولى فيحق لها تحديد فقرة خاصة إخبارية، وذلك لتغطية أخبار المرشحين على أن يتم ذلك خارج إطار نشرات الأخبار العادية والموجزات الإخبارية والملاحق، سواء كانت باللغة العربية أو باللغات الأجنبية، كما منع المؤسسة من تخصيص أكثر من فقرتين يومياً لا تتعدى مدة الفقرة ساعة واحدة ، كما على المؤسسة عدم استبعاد أخبار أي من المرشحين التي تردّها ويعتبر الخبر الوارد بواسطة الفلكس بمثابة إبلاغ رسمي للمؤسسة بوروده، كما لا يحق للمؤسسة أن تمنح لخبر المرشح الواحد، مدة تقل عن عشر ثولن وتزيد على ثلاثين ثانية ولأخبار رؤساء اللوائح مدة تقل عن ثلاثين ثانية من دون أن تزيد على الدقيقة، كما لا يحق لها إعادة بث النشاطات في أكثر من فقرة، و على المؤسسة أيضاً " تحديد البرامج التي ترغب باستضافة المرشحين ضمنها، وذلك خارج إطار البرامج السياسية المعتادة ،وعلى المؤسسة لدى استضافتها أيّاً من المرشحين في برامجها المخصصة لهم ، ألا تستبعد منح الحق لأي منهم في المشاركة في هذه البرامج على أن يمنح المرشح ٣ دقائق كحد أدنى وعشر دقائق كحد أقصى، كما لا يحق للمؤسسة إعادة بث البرنامج أكثر من مرة، كما يجب منع المؤسسة من بث أي مادة إخبارية أو تحليلية أو وثائقية عن أي من المرشحين، بما في ذلك ما يرد في إطار الدعاية لبرامجها. وللمؤسسة الحق في تجاوز الأوقات المذكورة سابقاً في حال استضافة مرشحين متنافسين ينتمون إلى لوائح متنافسة، على أن لا يعتبر امتناع المرشح المنافس عن تلبية دعوة المؤسسة استبعاداً للرأي الآخر، شرط توثيق الدعوة أصولاً على أن أي تجاوز لهذه الشروط يعتبر إعلاناً انتخابياً تنطبق عليه أحكام المادة ٦٨ من قانون الانتخاب، وعلى المؤسسة أيضاً عدم إدراج أي أخبار تهدف إلى الإساءة للمرشحين أو التشهير بهم، على أن يتولى المجلس الوطني للإعلام التحقق من تقيّد المؤسسات بهذه الشروط و أن يرفع تقريراً يومياً عن المخالفات إلى وزير الإعلام، كما للوزير حق دعوة المجلس للنظر في أي مخالفة وفقاً لأحكام المادة ٣٥ من القانون ٩٤/٣٨٢، أما في ختام العمليات الانتخابية توضع الأشرطة الوثائقية المسجلة لما تبثه المؤسسات الإعلامية من

نشاطات وبرامج تتصل بالانتخابات في عهدة وزير العدل لإيداعها المجلس الدستوري في حال الطلب^(١).

إن هذا التنظيم والفصل ما بين الإعلان والإعلام الانتخابيين فيه الكثير من الإيجابيات التفصيلية، وذلك لأنه صادر عن أهل الاختصاص في مجال الإعلام. خاصة في مجال (عدم استبعاد أخبار أي من المرشحين واعتبار الخبر الوارد بواسطة الفاكس بمثابة إبلاغ) وإبعاد المرشحين عن البرامج السياسية العادية . إلا أن هذا التنظيم يبقى عاماً والقول بالفصل ما بين الإعلام والإعلان صحيح نظرياً، لكن في واقع الممارسة العملية أمر صعب جداً، وخاصة في اللعبة السياسية اللبنانية، فعلى سبيل المثال ماذا نصنف استضافة وزير لشغال والحديث معه عن الإنجازات قبل الانتخاب بفترة قليلة، هو إعلام أو إعلان ؟ بغض النظر ما إذا كانت هذه الإنجازات صحيحة أو ملفقة وإذا كان الجواب هو (إعلام) نستطرد إلا يمكن أن يكون إعلان لكنه ملتبس بقالب إعلامي الأمثلة كثيرة (مع الإشادة بفكرة التعاقد مع مؤسسة لتوثيق البرامج السياسية كافة .

١- النهار (اقتراح المجلس الوطني للإعلام)، ٢٢ آب ٢٠٠٠.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لمدى تحقق المساواة في الانتخابات النيابية في الجمهورية الثانية، نلاحظ أنها تعاني من نقاط ضعف كثيرة، ناتجة من نظام توافقي، غير قائم على أية أسس علمية، يشبه إلى حد كبير النظام الإقتصادي الفوضوي الذي وصفته بعثة إيرفد (بالإعجوبة الإقتصادية).

فالمساواة في تقسيم الدوائر، تبقى خاضعة للتجاذبات والغوغائية في التشريع، بما يؤمن مصالح فئوية أو شخصية، بعيداً عن أي محاولات لإجراء تقسيم موضوعي، مبني على معايير ثابتة، مستمدة من المصلحة العامة. بالإضافة إلى أن قانون الانتخاب يحمل أزمته البنوية في داخله لجهة المساواة، فالمساواة بين المواطنين في تقسيم الدوائر، تصطدم بالمساواة النوعية الخاصة بالنظام اللبني، وهي التوزيع الطائفي للمقاعد، وفقاً للمادة ٢٤ من الدستور، هذا الأمر الذي منع حكم الأكثرية، وحل دون إجراء إحصاء سكاني منذ ١٩٣٢، لنلا يظهر هذا الإحصاء، تكويناً طائفيّاً للسكان لا يتألف مع المعادلة المعتمدة في توزيع مقاعد التمثيل الطائفي. أما التكلم عن توزيع المقاعد على أسس طائفية، لكن بدون أن يتم اقتسامها بين المجموعات الطائفية (لجهة التمثيل الفعلي)، ما هي إلا فكرة تأتي من خارج الفهم السوسيولوجي لطبيعة اللبني، لأن الإنتماء الطائفي لدى هذا الشعب أقوى من الإنتماء الوطني. فشعور المسيحي بعدم التمثيل الفعلي في انتخابات ما بعد الطائف، خلق نوع من عدم الإستقرار السياسي، نخاف أن يؤدي إلى أوضاع كارثية، كالتي حصلت في عام ١٩٥٢ وفي عام ١٩٥٧ أو كالحرب الأهلية سنة ١٩٧٥. أما مشاريع الإصلاح المطروحة والتي تناولت تقسيم الدوائر، فقد تمحورت بين إطارين. الأول، التمثيل الفعلي والحققي للطوائف. والثاني، التمثيل الوطني، بغض النظر عن أي إنتماء طائفي. فبعض المشاريع ركزت على الإطار الأول، ورأت الإستقرار السياسي فيه.

أما بعضها الآخر فقد رأى هذا الإستقرار في الإطار الثاني، كما هنالك مشاريع أخرى، رأى أصحابها أنه لا بد من جمع الإطارين، فاختلقت في مدى قربها إلى أحدهما. لكن برأيي يجب

أن لا تقوتنا معرفة قاعدة أساسية ومفادها أن قانون الإنتخاب ليس سوى حلقة من سلسلة الحلقات المكونة لنظامنا السياسي التوافقي المميز. لذا فإن أي إصلاح مرتجى لقانون الإنتخاب، يجب أن يأتي في إطار الإصلاح العام ، فأي قانون يعتمد إلى إبراز العنصر الوطني على حساب العنصر الطائفي، يجب أن يكون ضمن إطار إلغاء الطائفية السياسية لا بل العلمنة الكاملة .

فلنظام سياسي طائفي قانون انتخاب طائفي، يقوم على التمثيل الفعلي للطوائف . ولنظام سياسي مؤقت ومتدرج للانتقال من الطائفية، قانون انتخابي شبيه ...

لكن نعود لنؤكد على ضرورة التخلص من الطائفية، لأن هذا الانتقال أصبح حاجة ماسة وأمر ملزم لاستقرار النظام السياسي اللبناني، يفرضه العنصر الديمغرافي المتغير، الذي بيناه في الفصل الأول، وإلا نكون متجهين نحو انفجار كبير، كالذي حصل في الماضي، إذ لم يكن أصعب وأخطر.

أما المساواة بين المرشحين أثناء الحملة الانتخابية أي " تكافؤ الفرص "، فتعاني من نقص تشريعي قاضح . فالتنظيم القانوني للإنفاق والإعلام والإعلان الانتخابي غائب ، والممارسات غير المشروعة على أشدها ، فثقافة الفساد سائدة ومسيطرة على كافة المستويات وفي كل المجالات . وبالمقابل فإن مشاريع الإصلاح واضحة ومبينة في قوانين الدول التي سبقنا في الديمقراطية وخاصة فرنسا. لذا يجب القيام بالإصلاح بصورة سريعة، نظراً لأن المساواة في هذا المجال لا تثير أي حساسيات سياسية أو مشاكل تهدد الاستقرار السياسي للوطن ، فهي تتوقف على الإرادة السياسية فقط .

المراجع:

- ١- إميل خوري - انتخابات لبنان صيف ١٩٩٢ (أسرارها وخفاياها) - دار النهار- بيروت - ١٩٩٣ .
- ٢- انطوان الناشف و خليل الهندي - الانتخابات النيابية في لبنان - المؤسسة الحديثة للكتاب - طرابلس لبنان- ١٩٩٨.
- ٣- انطوان الناشف و خليل الهندي - المجلس الدستوري في لبنان - المؤسسة الحديثة للكتاب - طرابلس لبنان- ١٩٩٨.
- ٤- أحمد سعيقان - النظام السياسي والدستوري اللبناني - حقوق النشر للمؤلف - بيروت - ١٩٩٨.
- ٥- ألبير منصور - موت جمهورية - دار الجديد - بيروت - ط١ - ١٩٩٤.
- ٦- إدمون رباط - الوسيط في القانون الدستوري اللبناني - ط١ - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٧٠.
- ٧- إيليا حريق - من يحكم لبنان - دار النهار- بيروت - ١٩٧٢.
- ٨- أمين مصطفى محمد - الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية القضاء في مواجهة الغش الانتخابي - دار الجامعة الجديدة للنشر - ٢٠٠٠ الإسكندرية.
- ٩- جلين ويلسون- سيكولوجية فنون الأداء - ترجمة شكر عبد الحميد - من سلسلة عالم المعرفة التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - رقم الإصدار ٢٢٨ - حزيران ٢٠٠٠.
- ١٠- حلمي الحجار - الوسيط في أصول المحاكمات المدنية - جزئين - الحقوق للمؤلف - ط٤- بيروت - ١٩٩٨ .
- ١١- رمزي الشاعر - النظرية العامة للقانون الدستوري - ط٣- دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٨٠.
- ١٢- زهير شكر - الوسيط في القانون الدستوري (نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري) - دار بلال - بيروت - ٢ - ٢٠٠١.
- ١٣- صلاح مطر- قانون الانتخاب وتطوير الديمقراطية - دار النهار - بيروت - ١٩٧١.
- ١٤- طوني عطاالله - تقنيات التزوير الانتخابي وسبل مكافحتها - المركز اللبناني للدراسات- بيروت - ط١- ١٩٩٦.
- ١٥- ضاهر غندور - النظم الانتخابية - المركز الوطني للمعلومات والدراسات - ط١- بيروت- ١٩٩٢.
- ١٦- علي محمد محرز - دليل النائب اللبناني ١٩٩٦- إعداد وتنفيذ مركز ٣A للدراسات - بيروت .
- ١٧- عبده عويدات - النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم - منشورات عويدات - بيروت - ١٩٩١.
- ١٨- عصام سليمان - الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان - دار العلم للملايين - ط١- بيروت- ١٩٩١.

- ١٩- عصام سليمان - الجمهورية الثانية بين النصوص والممارسة - لا نكر لإسم الناشر - بيروت - ١٩٩٨.
- ٢٠- عصام نعمان - دور الانتخاب الأكثري في تدويم الحكم الطئفي - الحقوق للمؤلف - بيروت .
- ٢١- غازي صباريني - الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية - مكتبة دار الثقافة - عمان - ١٩٩٥.
- ٢٢- فريد الخازن - انتخابات لبنان بعد الحرب (٩٢-٩٦-٢٠٠٠) ديمقراطية بلا خيار - دار النهار - بيروت - ٢٠٠٠.
- ٢٣- كمال صليبي - تاريخ لبنان الحديث - دار النهار - بيروت - ١٩٧٨ - ط٤.
- ٢٤- كمال فغالي - الانتخابات النيابية ٢٠٠٠ مؤشرات ونتائج - مختارات - بيروت ٢٠٠١.
- ٢٥- محمود بسيوني - د. محمد سعيد الدقاق - د. عبد العظيم وزير - حقوق الإنسان - المجلد الأول - الوثائق العالمية والإقليمية - دار العلم للملايين - ط٢ - بيروت - أيار ٢٠٠١.
- ٢٦- ماجد خليل ماجد - الانتخابات النيابية ١٨٦١ - ١٩٩٢ (القوانين والفتاوى) - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت - ١٩٩٢.
- ٢٧- محمد علي مكي - لبنان من ٦٣٥ إلى ١٥١٦ - ط٢ - دار النهار - بيروت - ١٩٧٩.
- ٢٨- محمد رفعت عبد الوهاب - مبادئ وأحكام القانون الإداري - منشورات الحلبي - بيروت ٢٠٠٢ .
- ٢٩- محمد الفريب - نوبنا - حقوق النشر للمؤلف - بيروت ٢٠٠٣ .
- ٣٠- نواف سلام - الى أين يسير لبنان ؟ الانتخابات داء ودواء - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٩ .
- ٣١- نجاح واكيم - الأيدي السود - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت ط٣٠ / ٢٠٠٠ .
- ٣٢- هاجس المسيحي اللبناني (مقالات وحوارات) إشراف فضيل أبو النصر، داربيسان ط١ - بيروت - ٢٠٠١
- ٣٣- لبنان والبنية الطائفية (مجموعة مقالات) - منشورات دار الفن والأدب - بيروت - ١٩٨٥ .
- ٣٤- المواطن والديموقراطية والانتخابات (مجموعة مقالات) - وقائع المؤتمر الثامن - منشورات جامعة سيدة اللويزة - بيروت - ١٩٩٦ .
- ٣٥- الانتخابات النيابية ١٩٩٦ وأزمة الديمقراطية في لبنان (عمل مشترك) - المركز اللبناني للدراسات - بيروت .
- ٣٦- الجغرافيا الانتخابية في لبنان "شروط التمثيل الديموقراطي " (عمل مشترك) - منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم - بيروت ٢٠٠٢ . (إشراف أنطوان مسرة).
- ٣٧- الحزب التقدمي الاشتراكي - دراسة حول قانون الانتخاب - إعداد الحزب

- ٣٨- تقرير الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات حول انتخابات ٢٠٠٠ النيابية - ط١ - بيروت ٢٠٠١ - جميع الحقوق محفوظة للجمعية.

المراجع الأجنبية :

- ١- Antoine Messara – le modèle politique libanaise et sa survie publication de l'université Libanaise- Beyrouth ١٩٨٣.
- ٢- Antoine messara – la structure sociale du parlement libanais – université Libanaise – institut de science sociaux – Beyrouth ١٩٧٧
- ٣- Bruce Findlay Esther Findlay – your Rugged constitution the board of trstees of the Leland Stanford university.
- ٤- Code electorale. France – Dalloz Paris – édition ٢٠٠١.
- ٥-Edmond Rabbath – la formation historique du Liban politique et constitutionnel – publication de l'université libanaise – Beyrouth ١٩٨٦.
- ٦- Louis Favoureu et loic Philip – Les grandes decisions du conseil constitutionnel , ١٠ème édition – Dalloz- Paris – ٢٠٠٠.

رسائل الدكتوراه:

- ١- داوود بلز – حق المشاركة في الحياة السياسية – رسالة دكتوراه – جامعة الإسكندرية – ١٩٩٢ .
- ٢- سليمان الغويل – حق الأفراد في المشاركة في الشؤون العامة – رسالة دكتوراه – جامعة الإسكندرية.
- ٣- مروان محمد مصلح – دور المحكمة العليا في حماية الحريات والحقوق الفردية وفقاً لدستور الولايات المتحدة – رسالة دكتوراه – الجامعة اللبنانية – ٢٠٠٠.

الجريدة الرسمية:

- الجريدة الرسمية العدد ٣٠ - ١٩٩٢/٧/٢٣ .
- الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٩ - ١٩٩٦/٧/١٢ .
- الجريدة الرسمية العدد ٢ - ٢٠٠٠/١/١٣ .

الصحف:

الديار – النهار – السفير - المستقبل

